فى الاقتصاد الإسلامى

د. راشد البراوى

كتاب الحرية

يصدر أول كل شهر عن
دار الحرية
للصحافة والطباعة والنشر
٤١ شارع شريف - القاهرة
تليفون : ٧٤٧٠٠٠ - برقيًا : الحرية
المراسلات : ص.ب ١٣٧ محمد فريد - القاهرة

رئيس مجلس الإدارة
أ . د . محمود محفوظ

نائب رئيس مجلس الإدارة
أ . د . يحيى الجمل

عضو مجلس الإدارة المنتدب
محمد جبر

مستشارو التحرير
د . إبراهيم البحراوى أ . د . سعد الدين إبراهيم
أ . د علي الدين هلال أ . د . محمود متولى
أ . د . ملاك جرجس

رئيس التحرير : **محمد جبريل**

العدد الثالث عشر
ذو القعدة - ذو الحجة ١٤٠٦ هـ
يوليو - أغسطس ١٩٨٦ م

في الاقتصاد الإسلامي

الطبعة الأولى
١٩٨٦ م

تمهيد

فى رأى ستينو موسكانى (« **الحضارات السامية القديمة** » ، ترجمة السيد يعقوب بكر) ، أن وحدة الجزيرة العربية تحققت بفضل الحركة الدينية الكبرى التى بدأتهـا دعوة النبى محمد ﷺ فى القرن السابع الميلادى ، فبعده جاءت سياسية قوية ، وجاء توسع بعيد وراء الجزيرة العربية .

والحق أن الإسلام نجح فيما فشلت فيه الغزوات والهجرات الجرمانية ، إذ فتت الجمـود الـذى فرضه البحر الأبيض المتوسط قروناً عديدة على هذا القسم من العـالم ، وهذا هو الحدث الهام فى التاريخ الأوربى منذ الحروب البـونية إذ أغلق صفحة تاريخ العالم القديم وفتح صفحة العصور الوسطى (« **فضل العرب على أوربا** » ترجمة وتعليق د . فؤاد حسنين على) .

ولقـد بدأ توسـع الـدول العربية فى زمن الخلفاء الراشدين حيث أرسل أبـوبكـر الصـديق جيوشه إلى أرض الهلال الخصيب استجابة لطلب المثنى ابن حارثـة أن يؤذن له بغـزو فارس . وهنـا بناء على أمر الخليفة توجه خالد ابن الوليد إلى العراق ، واستولى على الحيرة ، وكانت تعتبر محطة هامة تؤمها القوافل من الأحساء ونجد والحجاز والشام وفارس . ثـم توجه خالد إلى الشام فواصل العرب الفتوح ، وتمكن القائد الجديد سعد بن أبى وقاص من الانتصار

على الفرس فى القادسية عام ١٦ / هـ (٦٣٧ م) ؛ وبعد ذلك سقطت المدائن عاصمة فارس . وتم نصر حاسم فى نهاوند . وفى عام ٣١ هـ تم القبض على « يزدجرد » وقتله بخراسان .

وفى الشام أنزل خالد هزيمة ساحقة بالروم فى اليرموك فانسحبوا من الشام نهائياً . لكن الخليفة عمر بن الخطاب عزل خالداً وعهد بالقيادة العليا إلى أبى عبيدة الجراح . وفى عام ١٧ هـ (٦٣٨ هـ) وفر الخليفة نفسه ليتسلم بيت المقدس ، ثم عقد مؤتمراً فى الجابية (مرتفعات الجولان حالياً) وفيه تقرر فتح مصر وتم هذا على يدى عمرو بن العاص .

هذه الفتوح أخذت تبعث فى العالم العربى وحدة جديدة أساسها الإسلام والعروبة . . ذلك أن أهالى البلاد المفتوحة فى الشام والعراق ومصر اعتبروا الفاتحين قوماً من جنسهم ، وجاءوا لتحريرهم من طغيان الفرس والروم ، ووجد الأهالى فى الاسلام رباطاً قوياً جديداً ، وفى اللغة العربية معبراً عن مشاعرهم يوثق عُرى وحدتهم السياسية والفكرية (« **التاريخ الاسلامى : آفاقة السياسية وأبعاده الحضارية** » للدكتور ابراهيم أحمد العدوى ، ص ١٣٢) .

أدرك معاوية بن أبى سفيان ضرورة امتلاك قوة بحرية ، واستطاع أن يحمل الخليفة عثمان بن عفان على الإذن له بغزو جزيرة قبرص . وكان عبد الله بن أبى سرح يعتبر أن من يملكها يتحكم فى شرق البحر الأبيض . واستولى المسلمون على جزر الروم فى هذه المنطقة ، فاستولى العرب على جزيرة إرواد ثم رودس أهم جزر أرخبيل بحر إيجه . وأخيراً سقطت صقلية . وفى عام ٣٤ هـ (٦٥٥ م) وقعت معركة ذات الصوارى التى حسمت الموقف فى شرق البحر الأبيض لصالح العرب .

ومعاوية أول خليفة يفوض السلطة ، فعهد بوظائف الحكم الثلاث وهى الإدارة السياسية وجباية الضرائب والإمامة إلى وزراء . وكان الولاة أحرارًا فى أن يعينوا نواباً عنهم فى ولاياتهم ؛ وبهذا كان معاوية أول حاكم للامبراطورية العربية . يخرج على النظام القبلى القديم للحكم على ما يتول « أنتونج نتنج » فى كتابه « العرب : انتصاراتهم وأمجاد الإسلام » ، ترجمة « راشد البراوى » .

ما كاد معاوية يتولى الخلافة حتى أرسل الجيوش لنشر الإسلام فى بلاد ما وراء النهر ، وإلى الهند ذات الحضارة العريقة . لكن الفتوح المنظمة لم تبدأ إلا عندما تولى الحجاج بن يوسف الثقفى أمر العراق ، فعهد إلى قتيبة ابن مسلم بفتح بلاد ما وراء النهر ، فسقطت مدن بلخ وبخارى . ثم عبر نهر جيحون فاتصل العرب المسلمون لأول مرة بالقيصر المغولى . وفى نفس الوقت استولى المسلمون على شمال الهند حيث توجد باكستان وبنجلاديش اليوم .

وفى سنة ٥٥ هـ (٦٧٠ م) وقع اختيار معاوية على عقبة بن نافع لفتح البلاد الواقعة إلى الغرب منها ؛ فأنشأ القيروان . وفى سنة ٨١ هـ (٧٠٧ م) تولى إمارة القيروان موسى بن نصير الذى اختار طارق بن زياد ليعبر المضيق إلى أسبانيا ، وبحلول خريف ٧١٣ م كانت جميع أسبانيا فى أيدى العرب باستثناء نافار والأستوريا . وبفتح أسبانيا واصل المسلمون الاستيلاء على جزر البحر الأبيض الذى أصبح من ثم بحيرة عربية اسلامية .

والخلاصة أنه فى ذروة القوة الأموية فى عام ٧١٥ م كانت الامبراطورية العربية الإسلامية بحضارتها وباقتصادها الإسلامى ، تمتد من حدود الصين إلى المحيط الأطلسى ، ومن فرنسا إلى حدود الهند الحديثة ، ومن بحر الخزر حتى النوبة : هذه المنطقة الشاسعة الأرجاء والمختلفة الأجواء ، كانت تزخر بأنواع المنتجات النباتية وبالموارد المعدنية ، مما شجع التبادل التجارى بين أجزاء

الامبراطورية مع العالم الخارجى .

وانتشر الإسلام إلى جميع القبائل السابع ، ولكن البدو فى عُمان كانوا يتطلعون إلى البحر سعياً وراء الرزق . وسيطرت مسقط وهى الميناء الوحيد بعمان على القبائل المقيمة فى الداخل . وكانت المحلات التى أنشئت على الساحل من زمبيزى إلى الصومال الحديث تعرف فى مجموعها باسم الزنج . وكانت كل مدينة مختلفة عن غيرها ، وأهم هذه المدن مالیندی وممباسا على ساحل كينيا ، وكلوة القائمة على الساحل الجنوبى لتنجانيقا (تنزانيا حالياً) . وكانت تجارة زمبابوى فى الذهب تمر عن طريق سكالة الواقعة عند مصب زمبيترى .

يقول كتاب « **أثر العرب والاسلام فى النهضة العربية** » (أعدت الدراسات المتضمنة فيه بالتعاون مع اليونسكو) : « مما لا يقبل الشك أن أوربا تعلمت من العرب بعض فنون قيادة السفن ، ومن المفهوم أن التجارة والملاحة مظهران من مظاهر العمران والحضارة ، ولا فصل بينهما فهما من وسائل الاتصال بين الأمم » .

وقبل أن توجه الامبراطورية الإسلامية عنايتها إلى العلوم اليونانية والفارسية والهندية ، كانت معرفة البلاد من لوازم الفتح والتوسع . ووجد المسلمون سبيل الفتح ممهداً بفضل طلائع التجار والملاحين العرب والفرس الذين تجشموا الصعاب فى البحر والبر . وتوظيف الخراج على كل إقليم اقتضى مسح هذا الإقليم ، ولذلك دارت الكتب الجغرافية فى القرنين الثانى والثالث الهجريين حول الوصف الجغرافى لكل إقليم ، ومن هذه الكتب « المسالك والممالك » لابن خرداذية ، وكتاب الخراج لقدامه بن جعفر . كل هذه الاعتبارات تفسر اهتمام العرب الكبير بعلم تقويم البلدان .

ونقل بعض المترجمين كتاب « الجغرافيا لبطليموس من اليونانية ونسج على منـواله محمد بن الخوارزمى فى كتابه « صورة الأرض » وأثر كتاب الخوارزمى بدوره فى العـرب فى القرن الرابع ، وخاصة الاصطخرى فى كتابه « مسالك الممالك » وابن حوقل فى « المسالك والممالك » ، والمقدسى فى « أحسن التقاسيم فى معرفة الأقاليم » . واهتم أهل الأندلس بجغرافية الرحلات .

كل ذلـك كان ـــ مع العلوم الأخرى كالطبيعة والحساب والمنطق ـــ من عوامل تقدم العرب فى مجالات التجارة ومسائل الخراج والضرائب مختلفة الأنواع .

ونحن إذ نقدم هذا البحث الموجز نرجو أن نكون قد وفقنا إلى إلقاء بعض الضوء على « الاقتصاد العربى الإسلامى فى العصور الوسطى » وأن يكون فيه حافز لنا اليوم على السير قدماً حتى نلحق بالدول الغربية التى سبقتنا كثيراً .

إن السؤال الهام اليوم هو : هل يمكن أن يزدهر هذا الاقتصاد من جديد ويلعب دوراً مؤثراً على الصعيد العالمى ؟ نرجو أن يكون الرد بالايجاب لا السلب .

يـوليـو ١٩٨٦

د . راشد البراوى

الفصل الأول

مخزن الغلال ومصدر الخامات الزراعية

يغلب على المنطقة العربية بآسيا المناخ الصحراوى ، وإن كانت تضم فى أجزاء محدودة منها أودية يمكن الحصول فيها على المياه الجوفية من العيون والآبار . وتضم المنطقة ذاتها أجزاء مطيرة فى أطرافها الشمالية ، وفى أطرافها الجنوبية . ففى الأولى أمطار شتوية لا يتجاوز متوسطها السنوى ٢٠٠ ملليمتر ، ولكنها تتسم بعدم الانتظام فى موعدها ، فيتعذر الاعتماد عليها على مدار السنة الواحدة أو عدد من سنوات متعاقبة . وفى اليمن تسقط أمطار موسمية فى الصيف يتراوح متوسطها فى السنة من ٥٠٠٠ إلى ١٠٠٠ ملليمتر .

وتضم المنطقة التى نتحدث عنها عدداً من الأنهار أشهرها دجلة والفرات بالعراق وسورية ، فضلاً عن أنهار أصغر تنحدر إلى السهل الساحلى فى سورية ولبنان . هذه الشرايين المائية خلقت مجتمعات بشرية كانت الرائدة فى مجال الحضارة .

العربى القديم ومشكلة الماء

فى بلاد ما بين النهرين شقوا قنوات لحمل الماء إلى الحقول . ولما كان الماء محملاً بالطمى الذى يرسب فيرتفع قاع القناة صار لزاماً تطهير القنوات باستمرار

إذ يتوقف على هذه العملية استمرار الزراعة ، ومن هنا يأتى قول بختنصر ملك بابـل : « لقـد حققت ما لم يحققه ملك من قبل . لقد بنيت حائطاً كالجبل الـراسـخ ، وحفـرت القنـوات وبطّنتها بالطوب المروق والقار ، ووفرت الماء العذب للشرب »[1] .

وازدهـرت الـزراعـة فى بلاد الشـام فحفـرت القنـوات وكـانوا يكسون جدرانهابـالـطوب . وعمـد الفينيقيون إلى إنشـاء المصاطب . إذ كانت المياه المتـدفقـة على المنحدرات بساحل لبنان تجرف التربة العلوية الخصبة . وهذا النظام ما لبث أن انتقل إلى كافة أرجاء العالم .

توجيهات قرآنية فى السياسة الزراعية

يقول الله تعالى فى سورة الشعراء « أتبنون بكل ريع آية تعبثون . وتتخذون مصانع لعلكم تخلدون » . أى تقيمون حياضاً وبركاً تجمعون فيها مياه المطر . أى تنفذون مشروعات للرى للاستفادة من ماء المطر . وواضح أنه يتعين على الحكـومـات أن تواصـل العنـاية بأمثـال هذه المشروعـات من قبيل السـدود والقنوات ، فإذا أهملت هذه المشروعات كان الضرر كبيراً على نحو ما حدث عندما ما تصدع سد مأرب فلم يعد قادراً على مقاومة السيل .

ويشجـع الإسـلام النـاس على استصـلاح الأراضى البـور أو المـوات واستـزراعها . وإذ يقول رسول الله ﷺ . « من أحيا أرضاً ميتة فهى له » . كذلك حرص الاسلام على تنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر على أساس من العدل بما يكفل صالح الطرفين . يقول الله تعالى « أفرأيتم ما تحرثون . أأنتم تزرعون أم نحن الزراعون . لو نشاء لجعلناه حطاماً » . ومن هذه الآية استنبط المهلب على ما جاء فى « شرح البارى » (ج ٥ ، ص ٤٠١) أن من زرع أرض

غيره كان الزرع للزارع وعليه لرب الأرض أجرة مثلها .

وإذا كان القرآن قد اقتصر على مبدأ تأجير الأرض لمن هو أقدر على فلاحتها . فإن الأحاديث النبوية توسعت فى إيراد التفاصيل .

ملكية الأرض

تعتبر ملكية الأرض من أهم الموضوعات التى تتصل بالزراعة . والرأى عند جمهور علماء المسلمين أن القرآن لم يتضمن نصوصاً قاطعة فى هذا الشأن . لكن المسألة برزت عندما استولى الرسول على بعض أراضى الأعداء عنوة . ففى حالة خيبر دفع الأرض إلى أصحابها من اليهود يعملون بها على نصف ما خرج منها . لكن يقول أبو يوسف صاحب كتاب « الخراج » : « وقد بلغنا أن رسول الله ﷺ افتتح فتوحاً من الأرض العربية فوضع عليها العشر ولم يجعل على شىء منها خراجاً فأجروا الأرض العربية كلها هذا المجرى . ثم يضيف : وقد ترك الرسول من القرى ما لم يقسم ، وظهر على مكة عنوة وعلى غير دار العرب فلم يقسم شيئاً غير خيبر» . وفى اليمن أقر النبى أهلها على أرضهم على أن يؤدوا نصف إنتاجها ونصف العشر حسب طبيعة سقى الأرض .

لكن بعد فتح العراق والشام ومصر ثارت مشكلة خطيرة حين طالب الجند الفاتحون بالتصرف فيها طبقاً لنص آية الغنائم . هنا قرر الخليفة عمر بن الخطاب أن يستشير كبار الصحابة أنفسهم . وكان من رأيه أن هذه الثغور لابد لها من رجال يلزمونها وقال : « إن رأيتم هذه المدن العظام لابد لها أن تشحن بالجيوش ويُدر عليها العطاء ، فمن أين يعطى هؤلاء إذا قسمت الأرض ومن عليها » . وانتهى النقاش بإقرار وجهة نظر الخليفة ، ومعناها أن الأرض المفتوحة صارت وقفا على المسلمين ، ومن ثم كانت ملكيتها للدولة ، وطبق

المبدأ على أرض العراق والشام . واختلف الرواة وتبعهم المؤرخون فى أمر فتح مصر ، ففريق يرى أنها فتحت عنوة ، وفريق يرى أنها فتحت صلحاً .

فإذا انتقلنا إلى المشرعين المسلمين نجد الزيلعى يقول فى باب قسمة الغنائم : « ما فتح الأمام عنوة قسم بيننا أو أقر أهلها ووضع الخراج الجزية ، وقيل الأولى أولى عند الحاجة ، والثالث عند عدم الحاجة وهذا فى العقار » . وقال أيضاً عن أرض السواد : « أنها مملوكة لأهلها أى يجوز بيعهم لها وتصرفهم فيها بالرهن والهبة ، تورث عنهم إلى أن لا يبقى أحد منهم فينتقل الملك وبذا تحققت أركان الملكية » .

غير أن بعض الأئمة يرى خلاف هذا الأمر ، فيقول الشافعي مثلاً : « إن أرض السواد وما فى حكمها وقف على المسلمين ، وأهلها يستأجرون لأن عمر استطاب قلوب الفاتحين فأجّرها . إلا أن هذا الرأى انتقده أبو بكر الرازى لأسباب عدة : منها أن أهل الذمة لم يحضروا الفاتحين على تلك الأراضى ، وعقد الإجارة لم يصدر بينهم وبين عمر وجهالة الأرض تمنع صحة الإيجار ، والخراج مؤبد ولا يصح تأييد الإجارة ، إذ هذا باطل .

من هذا الذى أوردناه يمكن القول فى ثقة : إن العرب أبقوا لأهل البلاد المفتوحة ملكية أراضيهم مع كافة التصرفات القانونية التى تترتب على ملكية الرقبة .

ضريبة الأرض

وإذ تم الوصول إلى حل لمشكلة الأرض فى البلاد المفتوحة صار من المتعين وضع قواعد محددة لتنظيم جباية الخراج : أى الضريبة العقارية على نحو يحفظ حقوق الخزانة أى بيت المال ويحض على الاهتمام بالمساحات التى يقومون

باستغلالها ، فكأن هذه الضريبة توفر حافزاً كافياً لأهل الزراعة على مواصلة نشاطهم الإنتاجى .

وعـرّف المقريزى الخراج ــ وأن تحدث عن مصر ــ ، بأنه ما كان يؤخذ مسانهة من الأراضى المزروعة حبوباً وفاكهة ونخلاً ، أو من الفلاحين هدية مثل الغنم والدجاج . ويتضح نوع الهدايا مما سامحت به الحكومة فى مصر فى عام ١٥ هـ ، فقـد اشتمـل البيان عن العنـاب وورق الصبـاغ والأغنام ، والبرُ والجريد والرمان والشهد ، وعسل النحل والخلايا وعسل القصب ، والأبقار والدواب ، والسمن والجبن والصوف والشعر .

وإلى جانب الأراضى الخراجية ، كانت هناك أراضٍ لم يوضع عليها خراج وإنما عرفت بالعشرية ، وهى كل أرض للعرب خلاف أرض بنى تغلب ، وكل أرض لغير العرب أسلم أهلها طوعاً أو استولى عليها المسلمون عنوة ثم قسمت بين الفاتحين .

ودرج الأمويون على إحصاء السكان فى العراق من حين لآخر وهذا كان يتفق فيما يبدو مع سياستهم فى تعديل الموارد المالية طبقاً للظروف .

ومما يلفت النظر بالنسبة إلى الشام ما يعرف باسم « الصوافى » . وهى أراض كانت من قبل مملوكة لأباطرة الروم والفرس أو لرجال قتلوا فى الحروب ، فضم الخليفة هذه الأراضى إلى بيت المال ، أو وزع بعضها على هيئة قطائع على أقاربه أو رجاله كى يضمن استمرار ولائهم . ولم تختلف الأساليب فى مصر عنها فى العراق والشام وإن تميز التطبيق بقدر وافر من الدقة ، وهذا بدوره يتوقف على شخصية الولاة . فيحدثنا المقريزى أن عبد الله بن الحبحاب والى مصر من قبل الخليفة هشام بن عبد الملك خرج يتفقد ، ومسح العامر من أراضى مصر

والغامر مما يركبه ماء النيل فوجده ثلاثين ألف ألف فدان سوى ارتفاع الجرف ووسخ الأرض ..

لكن بعض عمال بنى أمية اشتطوا فى معاملة الرعية وخاصة أهل الزراعة ، وهو أسلوب قمين أن تكون له آثار عكسية على القطاع الزراعى . ومن ألوان العسف توحيد الضريبة على الأرض المزروعة وغير المزروعة ، وتحصيل الضرائب بعملات من وزن معين بدلاً من العملات السائدة عند دفع الضريبة ، وكان هذا أوضح ما يكون فى العراق . فلما تولى عمر الثانى الخلافة عزم على إبطال تلك المظالم وأمثالها ، فكتب مثلاً إلى والى الكوفة يقول : لا تحمل خراباً على عامر ولا عامراً على خراب . وانظر الخراب فخذ منه ما طاق وأصلحه حتى يعمر ، ولا يؤخذ من العامر إلا وظيفة الخراج فى رفق وتسكين لأهل الأرض .

غير أن موارد الدولة كانت قد أخذت فى التناقص بسبب إقبال أهل البلاد المفتوحة على اعتناق الإسلام ومن ثم تسقط عنهم الجزية ، كما أن مساحات كبيرة تحولت من أرض خراجية إلى أرض عشرية . وإزاء هذا وضع الخليفة معياراً للتفرقة بين الجزية والخراج ، فالأولى تسقط بالدخول فى الاسلام ، أما الخراج فهو إيجار للأرض يؤديه ملاكها سواء احتفظوا بدياناتهم الأصلية أو اعتنقوا الإسلام .

وأدخل الخليفة العباسى أبو جعفر المنصور تعديلاً على الضرائب المفروضة على الأرض فى إقليم السواد . فبعد أن كانت الضريبة تؤدى نقداً على مساحة الأرض بغض النظر عما إذا كانت تزرع أو لا تزرع ، طبق نظام « المقاسمة » وهى ضريبة عينية بمقتضاها يدفع الزارع جانباً من المحصول .

ووجه خلفاء بنى العباس وخاصة فى العصر الأول من دولتهم ، اهتماماً كبيراً إلى الزراعة ، لأنها نشاط اقتصادى يسهم مع غيره من الأنشطة كالتجارة فى رخاء الدولة وفى قوتها ، فكانت النتيجة حدوث زيادة فى خراج الأرض ، وامتلأت الخزائن العامة بالأموال ، ففى عهد هارون الرشيد مثلاً اقتربت حصيلة الضرائب من ١٢ مليون دينار بخلاف الضريبة العينية من الإنتاج من الحبوب . أما بالنسبة إلى أقاليم مصر فكان أكثرها جباية مصر والإسكندرية حيث بلغت ٢٥٠٠٠٠٠ دينار .

وبمطالعة الأرقام التى أوردها المؤرخون والجغرافيون والرحالة عن الضرائب بوجه عام وضرائب الأرض بنوع خاص ، نلاحظ تفاوتاً من عهد لآخر . هذا التفاوت يرجع إلى عوامل متباينة منها على سبيل المثال :

أولاً : درجة اهتمام الحكومة المركزية أو حكومات الأقاليم بالزراعة ، بتوفير وسائل الرى ، وعدم إرهاق الزراع بالمطالبات بالحق أو الباطل .

ثانياً : استتباب الأمن والنظام ، وانتفاء الفتن ، والضرب على أيدى من يعيثون فى الأرض فساداً .

ثالثاً : الدقة فى تقدير الخراج وجبايته .

رابعاً : حزم أو تهاون الحكام أو الولاة .

نظام الالتزام

المفروض أن تتولى الدولة تحصيل الضرائب عن طريق عمال يختصون بهذا الضرب من العمل . لكن يحدث إذا ما غلب الضعف على الحكومات أن تلجأ

إلى أساليب أخرى للتحصيل . ففى مصر مثلاً كان يتعهد شخص بجباية الضرائب فى قرية أو عدة قرى أو كور ؛ ويتم هذا بطريق المزايدة .

وكان المتزايدون من مختلف طبقات الشعب . واستمر الحال كذلك زمناً فى مصر ، فلما حدثت الأزمة الكبرى أو « الشدة العظمى » بتعبير آخر فى عهد الخليفة الفاطمى المنتصر بالله قضت على ثروات الكثير من الملاك والفلاحين ، وانسحب العديد منهم من هذه العملية المالية ، وهنا بدأ الأجناد والأمراء وسواهم من كبار الموظفين أصحاب الرواتب الثابتة ، يطغون على غيرهم فى الالتزام بمساحات واسعة من الأراضى ، كما أن الوزير المأمون البطائحى أطال المدة من أربع سنين إلى ثلاثين سنة ، وهكذا حدث انقلاب فى نظام الالتزام من حيث المدة ونوع الملتزمين . كذلك كان هذا العمل تمهيداً لقيام نظام الاقطاعات العسكرية فى عهد الدولة الأيوبية .

وفى اعتقادنا أن هذه المزايدات كانت صورية أكثر منها حقيقية وأنها انحصرت فى أيدى نفر معروفين من الأعيان والأمراء والأجناد ، ومن ثم فمن المحقق أن المبلغ الذى كانوا يدفعونه كان أقل بكثير من الحصيلة الفعلية .

وما من شك أن المتقبلين والضمناء كانوا يرهقون الفلاحين وغيرهم من دافعى الضرائب ، وهذا يفسر الثراء الذى كان هؤلاء الكبراء ينعمون به ، نتيجة أسلوب فى الجباية يتعارض مع عدالة الإسلام وسماحته .

وحدث فى العصر العباسى الثانى بوجه خاص أن كانت الحكومة فى بغداد لا يتوافر لها من مال الخراج ما يكفى لتغطية نفقاتها السياسية أو العسكرية أو الاقتصادية ، فكانت تعمد إلى الاقتراض من أغنياء التجار ، وكانت القروض تتضمن مبدأ ضمان الخراج .

وإلى جانب الضامن شخص يشرف عليه ليرى إن كان يستغل الضمان فيحصل من دافعى الضرائب على أكثر من المستحق ، كما يختص المشرف من جهة أخرى بالتأكد من أن الضامن يؤدى ما يلزم من الانفاقات على أعمال الرى والبذور وحفظ الأمن . وكان للضمناء أيضاً سلطة تعيين عمال الخراج وعزلهم ، ومن ثم كانوا فى العادة يعينون أتباعاً لهم .

ولم يكن الضمناء جميعاً من المسلمين ، بل كان الحكام يجعلون الجباية لنفر من أهل الثقة ، وخاصة من اليهود وهؤلاء كانوا يحابون أبناء ملتهم . فعندما قبض العزيز بالله الفاطمى على عيسى بن نسطوروس تشفعت له ست الملك فأعاده إلى عمله بعد أن حمل إلى خزانة الدولة مائتى ألف دينار . وكان عيسى هذا يخص نفسه بكل عمل يدر عليه المكاسب وحابى أهل ملته وعينهم فى الوظائف الهامة بعد أن عزل السكرتارين والجباة من المسلمين ، ولهذا لما أعيد إلى عمله « شرط عليه استخدام المسلمين » على ما يقول صاحب « نهاية الأرب » .

إلا أن الحكام وخاصة فى الأوقات التى تصاب فيها الإيرادات بعجز ظاهر ، كانوا لا يحترمون عقود الضمان ، وكثيراً ما تعرض الضامن لإلغاء ضمانه إذا تقدم غيره متعهداً بأداء مبالغ أكبر .

الإقطاع

وثمة موضوع يتصل بقطاع الزراعة هو الإقطاع ومعناه على ما جاء فى « **دائرة المعارف الإسلامية** » منح الأرض التى لا مالك لها فى مقابل الخراج أو العشور ، أو منح غلة الأرض فى مقابل إعطاء شىء أو ضمانة لبيت المال ؛ وهو إما إقطاع إقليم بأكمله لعامل من العمال كإقطاع الخليفة مصر لأحمد

ابن طولون نظير جزية يؤديها ، أو إقطاع جزء من الأرض نظير العشر أو الخراج أو خراج الأخيرة أو جزية الرؤوس .

من الناحية النظرية قسم الفقهاء المسلمون الإقطاع إلى تمليك واستغلال .

والأرض المقطعة بالتمليك إما موات وإما عامر ، والموات ما كان كذلك على مر الزمان ، أو كان عامراً فخرب وصار مواتاً عاطلاً . وأما العامر فالذى لم يتعين مالكوه . فإن كان الإمام اصطفاه لبيت المال من الفتوح بحق الخمس أو برضاء الفاتح . فسيصير حكمه حكم الوقف المؤبد وللسلطان استغلاله لبيت المال أو اختيار من يقوم بعمارة رقبته وأخذ أجرته وانفاقها فى وجوه المصالح .

أما من الناحية العملية فالحكومات لم تك تتقيد بهذه القواعد ، فقد أورد القلقشندى فى « صبح الأعشى » . منشور اقطاع اصدرته حكومة الفاطميين ويقضى « بتمليك الجهة المقدم ذكرها بجميع حدودها وحقلها وظاهرها وباطنها وعاليها وسافلها وكل حق له داخل فيها وخارج عنها وما هو معروف بها ومنسوب إليها تمليكاً مخلداً وإنعاماً مؤبداً وحقاً مؤكداً يجرى على الأصل والفرع » ومن هذه الصيغة نستدل على أن إقطاع التمليك فيه تتنازل الدولة تنازلاً تاماً مطلقاً عن جزء من الأراضى التابعة لها إلى بعض الأفراد .

ومما يؤكد هذا الرأى ما ذكره الليث بن سعد عن أن عمر ابن الخطاب أقطع ابن سندر ، أرض منية الإصبغ بمصر ، فلم تزل له حتى مات ، فاشتراها الإصبغ بن عبد العزيز بن مروان من ورثته .

ولا شك أن كثرة هذا النوع من الإقطاع كان من بين الأسباب التى ساعدت على انتشار الملكيات الخاصة .

أما إقطاع الاستغلال فلا يزيد فى الواقع عن نظام الالتزام ، فتمنح الدولة بعض أراضى الحوز ، إلى الأفراد من الوزراء والأمراء والأجناد وغيرهم ، على أن يدفع المقطَع مبلغاً معيناً يذكر فى الأمر الصادر بإقطاعة إحدى الجهات .

وظاهرة إقطاع الأرض ترجع إلى عهد الرسول ﷺ ، فقد أقطع الزبير أرضاً فيها نخل من أموال بنى النضير ، واقطع أناساً من مزينه (او جهينه) أرضاً ، وسألة تميم الدارى أن يقطعه عيون البلد الذى كان منه بالشام قبل فتحه ، ففعل .

واصطفى عمر بن الخطاب من أرض السواد أموال كسرى وأهل بيته وما هرب عنه اربابه أو هلكوا ، ولم يقطع شيئاً فيها ، ثم إن عثمان أقطعها لأنه رأى ذلك أوفر لغلتها من تعطيلها ، وشرط على المقطع أن يأخذ منه حق الفىء ، فكان مبلغ غلته خمسين ألف ألف درهم .

ومن هذا ندرك سبباً هاماً فى تطبيق هذا النظام ، هو أن يعمل المقطعون على المزيد من عمارة الأرض . ومن ثم فهم أقدر على العمارة من الدوله . . إذا ما أدارت الأرض بنفسها ، فكان إقطاع الأرض على صورة التمليك الكامل ، فيه حافز على عمارة الأرض .

وهنا يطالعنا مبدأ اقتصادى بالغ الاهمية بالنسبة إلى الزراعة وأهل الزراعة ، فقد سبق أن أشرنا إلى أرض أقطعها الرسول لأناس من مزينة (أو جهينة) فلم يعمروها ، فجاء قوم فعمروها فخاصمهم الأولون إلى عمر ابن الخطاب ، فكان مما قاله : من كانت له أرض ثم تركها ثلاث سنين لا يعمرها ، فعمرها قوم آخرون فهم أحق بها . فى هذا المبدأ حث على عمارة الأرض ، كما أنه يعنى أن استمرار الملكية مشروط بالعمل على ما فيه صالح

الجماعة ، ولا ريب أن الاستحواذ على أرض ثم تعطيلها عن الزرع والانتاج فيه إضرار بالجماعة .

وثمـة دافع آخر وراء التوسع فى منح الإقطاعات ، هو ترغيب العرب الذين تدفقوا على البلاد المفتوحة ، فى ممارسة الزراعة فيتم استيطانهم فيها . فقد طلب عبد الله بن الحبحاب بن هشام بن عبد الملك الأذن له بنقل ثلاثة آلآف من أهـل قيس إلى مصر ، فلما أذن له الخليفـة ، بعث إلى البـادية ، ناستقدم عدداً من بنى نصر وبنى سليم وأنزلهم بلبيس وأمرهم بالزرع .

ومن المحقق أن هذا الأسلوب كان يتبع فى مختلف أرجاء الدولة كجزء من سياسة دعم السيطرة ، وتوطين البدو حتى ينصرفوا عن أعمال العدوان والنهب كما كان شأن بنى هلال مثلاً حين اجتاحوا الشمال الأفريقى .

قلنا إن إقطاع التمليك ينقسم إلى موات وعامر ، ومن ثم فإقطاع الأول إنـما يراد به تشجيـع النـاس على استصـلاح الأراضى البور وما فى حكمها كأراضى المستنقعات غير المزروعة . وهكذا يكون الإقطاع بالتمليك جزءاً من السياسة الزراعية السليمة التى يحض عليها الإسلام وطبقتها الحكومات الإسلامية .

ويذكر المؤرخون والمحدثون أن أول من توسع فى منح القطائع كان عثمـ ابن عفان . فلما جاء بنو أمية ومن بعدهم العباسيون انتشرت الظاهرة ، ولكن هؤلاء كانـوا يغدقون الإقطاعات على أقاربهم وخواصهم . وهذا يفسر نشوء الضياع الكبيرة التى آلت إلى نفر من الوزراء والأمراء والأعيان .

ومن العـوامل التى عملت على اتساع نطاق الإقطاع ، ما كانت الدولة العبـاسية ــ وخـاصـة فى عصرها الثانى ، وهو عصر الضعف والانحلال ــ

تتعرض له من الفتن والثورات ، فتؤثر فى الفلاحين والمقطعين الصغار ، وتدفع بالعديد منهم إلى هجر أراضيهم ، أو تجعلهم عاجزين عن أداء الخراج أو الوفاء بالالتزامات الماليه المتفق عليها فى حالة الإقطاع ، فانتهز الأمراء والوزراء وكبار المقطعين الفرصة ، فجاروا على الصغار وزادوا من إقطاعاتها هم ، بل ربما أرغموا هؤلاء الصغار على التماس الحماية منهم مقابل رسم مقرر .

إذا كان الإقطاع فى نشأته جزءاً من سياسة زراعية رشيدة تهدف إلى زيادة عمارة الأرض على حد قول عثمان بن عفان ، أو توسيع الرقعه الزراعية عن طريق استصلاح الأرض الموات ، كما ذكرنا ، إلا أنه تحول فى عصور ضعف الحكومة المركزية فى بغداد ، أو الحكومات التى قامت فى الأقاليم ولها استقلال ذاتى ــ كما فى عهد ابن طولون والإخشيد مثلاً فى مصر ، أو فى عصر الفاطميين ــ إلى نظام لنهب أملاك الدولة وأموالها ، وإلى استغلال أهل المناطق المقطعة وإرهاقهم بفرض العديد من الالتزامات المالية ، وحرمان الفلاحين وخاصة الصغار منهم والضعفاء من ملكياتهم الزراعية ، بطريقة أو بأخرى .

ومن هنا أصبح الإقطاع عاملاً لا يؤدى إلى تنمية الزراعة وهو الهدف الحقيقى الكامن وراء هذا النظام .

مظاهر التقدم الزراعى

كان انتشار الزراعة فى الكثير من أجزاء الامبراطورية الإسلامية من الأمور التى أشاد بها المؤرخون والجغرافيون ولفتت أنظار الرحالة ، فيحدثنا إبن جبير مثلاً عند وصوله إلى العراق ، أن الفرات من الكوفة على مقدار نصف فرسخ مما يلى الجانب الشرقى « والجانب الشرقى كله حدائق نخيل ملتفة يتصل سوادها ويمتد امتداد البصر » ومما أثار اهتمامه كثرة القناطر فى الطريق إلى

بغداد . فلا تكاد تمشى ميلاً إلا وتجد قنطرة على نهر متفرع من الفرات . فتلك الطرق أكثر الطرق سواق وقناطر . ويمتد أمام نصيبين وخلفها بسيط أخضر مد البصر . وتحف بها عن يمين وشمال بساتين ملتفة الاشجار يانعة الثمار . وتقع مدينة دنيصر فى بسيط من الارض فسيح ، وحولها بساتين الرياحين والخضر . تسقى بالسواقى .

ولعل من أروع ما سجله ذلك الوصف الذى يطالعنا به بشأن دمشق فيقول : « انها قد تحلت بأزاهير الرياحين ، وتجلت فى حلل سندسية من البساتين قد سئمت أرضها كثرة الماء حتى اشتاقت إلى الظمأ . . قد أحدقت البساتين بها إحداق الهالة بالقمر ، واكتنفتها اكتناف الكمامة للزهر ، وامتدت بشرقيها غوطتها الخضراء امتداد البصر . فكل موضع لحظته بجهاتها الأربع نضرته اليانعة قيد النظر ، ولله صدق القائلين عنها : إن كانت الجنة فى الأرض فدمشق لا شك فيها ، وإن كانت فى السماء فهى بحيث تسامقها وتحاذيها » .
ويصف ابن بطوطه مدينة البصرة بأنها إحدى أمهات العراق الشهيرة الذكر . . ذات البساتين الكثيرة والفواكه الأثيرة ، توفر قسمها من النضارة والخصب ، لما كانت مجمع البحرين الأجاج والعذب ، وليس فى الدنيا أكثر نخلاً منها فيباع التمر فى سوقها بحساب أربعة عشر رطلاً عراقية بدرهم » .

ويقول ابن جبير بعد أن غادر الإسكندرية فى طريقه إلى القاهرة أنه وصل إلى موضع يعرف بدمنهور « وهو بلد مسور فى بسيط من الأرض أفيح متصل من الإسكندرية إليه إلى مصر ، والبسيط كله حرث يعمه النيل بفيضه ، والقرى فيه يميناً وشمالاً لا تحصى كثرة » وذكر الإدفوى أن من محاسن إقليم الصعيد كثرة ما ينمو به من أشجار النخيل على شاطىء النيل من الجانبين الشرقى والغربى يشق بينهما مسافة سبعة أيام لا يخلو منها إلا القليل .

ولا شك أن تقدم الزراعة تترتب عليه زيادة الانتاج ، بحيث قد يفوق الـطلب فترخص الأسعـار ، فيذكـر ابن بطوطة أنه ألقى عصا التسيار ببلاد سلطان تونس بعد أن تحقق « أنها أحسن البلدان لأن الفواكه بها متيسره ، والمياه والأقوات غير متعذره ، وقل إقليم يجمع ذلك كله » . ثم راح يورد نباتات من أنواع من الفاكهة والخضر فى مصر والشام ويقارن بين الأسعار التى تباع بها كثير من هذه المنتجات ، وينتهى إلى القول : فإذا تأملت ذلك كله تبين لك أن بلاد المغرب أرخص البلاد أسعاراً وأكثرها خيرات ، وأعظمها مرافق وفوائد .

هذه الفقـرات التى اقتبسنـاها من مؤلفات وضعها أصحابها فى عصور متأخرة شاهد على الدور الذى كانت تلعبه الزراعة ، وعلى الأهمية التى كانت لها فى اقتصـاد العـالم الإسـلامى ، وهذا التقدم الذى عرفه هذا القطاع من الاقتصـاد الـوطنى لابـد أنه يدين بالكثير من أسبابه إلى السياسة التى كان ينتهجها الخلفاء والولاة ، وإلى العدل الذى اتصف به العديد من هؤلاء الحكام امتثالاً لما يأمر به الإسلام .

فقد كانوا يخصصون نسبة كافية من الخراج للإنفاق على الأعمال العامة المتصلة بالزراعة كتوفير المياه ، وعلى صيانة المشروعات التى يجرى تنفيذها . وقد رأينا كيف كانت عقود الضمان تشتمل على نصوص خاصة بالاتفاق على أمثال هذه الأعمال ، بل إن المبدأ الذى وضعه عمر بن الخطاب عن الأرض التى ينقضى عليها ثلاث سنوات دون أن يعمرها الذين أعطيت لهم ، مبدأ يعكس اهتمام الدوله بالزراعة .

ولدينا أمثلة عما كان يعمله الخلفاء والولاة والحكام ، فيحدثنا المسعودى أن هشـام بن عبد الملك كان يجمع « الاموال ويعمر الأرض ، واتخذ القنى

والبرك بطريق مكه » . ثم أورد المؤرخ الكبير عن الخليفة العباسى المعتصم عبارة تنطوى على ما يمكن اعتباره فلسفة للتنمية الاقتصادية عامة وللزراعة على وجه الخصوص فقال عن العمارة : « إن فيها أموراً محمودة ، فاولها عمران الأرض التى يحيى بها العالم ، وعليها يؤكد الخراج وتكثر الأموال ، وتعيش البهائم وترخص الاسعار ، ويكثر الكسب ويتسع المعاش » . وكان يقول لوزيره محمد بن عبد الملك : إذا وجدت موضعاً إذا انفقت فيه عشرة دراهم جاء بعد سنة بأحد عشر درهماً فلا تؤامرنى فيه .

وفى مصر نفذت حكومة الحاكم بامر الله الفاطمى مشروعاً كان له الأثر العظيم فى تسهيل الرى والمواصلات ، ذلك أنه فى عام ٤٠٤ هـ طهر خليج الإسكندرية بعد أن طم تقريباً خاصة فى قسمه الأول عند خروجه من فرع رشيد ، وبلغ ما انفقته الحكومة على هذا العمل خمسة عشر ألف دينار على ما جاء فى « أحسن التقاسيم » فاستفادت من هذا العمل منطقة كبيرة فى مديرية البحيرة إذ كان الخليج يغذى عدداً كبيراً من الترع أورد ابن مماتى اسماءها فى كتابه « قوانين الدواوين » .

وتم فى وزارة الأفضل مشروع عظيم الأهمية إذ اشرف أبو النجا بن شعيا وكان على رأس إدارة الزراعة ، على حفر خليج يخرج من النيل وعرف باسمه فيما بعد . ويرجع سبب حفر هذا الخليج إلى أن البلاد الشرقية كانت جارية فى ديوان الخلافة (الفاطمية) ، وكان معظمها لا يروى فى أكثر السنين ، ولا يصل الماء إليها إلا من خليج السردوس أو من غيره من المجارى المائية البعيدة . وقد استغرق الحفر عامين . وكان فى كل سنة تظهر فائدته ويتضاعف ارتفاع البلاد التى يجرى فيها .

لم تكن أساليب الرى والزراعة واحدة فى جميع أرجاء الدوله الإسلامية ،

وإنما كانت تختلف من منطقة إلى أخرى طبقاً للظروف الطبيعية والمناخية فى كل منها .

وفضلاً عن هذا ، فبرغم تفاوت نظم الرى ، إلا أن هناك قاعدة رئيسية طبقها العرب « هى أن الماء لا يجوز أن يشترى أو يباع ، وعلى هذا فلم يكن يجوز للدولة ولا للأفراد أن يجعلوا مسألة الرى وحدها سبيلاً للكسب أو التجارة (آدم متز ، ج ٣ ، صـ ٣٣٥) . وهذا يتفق مع قول صاحب « شرح البخارى » تعقيباً على حديث أورده البخارى ، أن الأخير أراد أن الانهار الكائنه فى الطريق ألا يختص بالشرب منها أحد دون أحد ، وهذا ينطبق أيضاً على استخدام مائها لأغراض الرى والزراعة ، بل يمكن أن نستخلص نتيجة مهمة من الحديث « ولا تمنعوا فضل الماء لتمنعوا به فضل الكلأ » وهى **أنه إذا كان الماء يفيض عن حاجة صاحبه ومنع غيره عنه ممن يكونون فى أشد الحاجة إليه ، ففى هذه الحالة يجوز لولى الأمر أن يرغمه على السماح لهم بالانتفاع بهذا الماء حتى لا يضاروا ، ذلك أن مصلحة المجموع ـ تُجب ـ أو يجب أن تُجب ـ مصلحة الفرد** (ص ٧٠ = ٧١ من كتابنا التفسير القرآنى للتاريخ) .

وكانت السدود تبنى من القصب والتراب ، وتقام فى وجوه المياه الجارية ، ومن ثم كانت سهلة التعرض للعطب الذى إذا لم يعالج فى حينه لكانت النتيجة أن يتهدم السد . ولقل بلغ من الاهتمام بأمور الصيانة أن خصصوا فرقة كان أفرادها يعرفون بالمهندسين .

أما فى مصر حيث كانت الزراعة وما تزال ، المظهر البارز فى حياتنا الاقتصادية ، فإن انتظام ورود ماء الفيضان جعل فى الاستطاعة رى الأراضى فى هذه البلاد الصحراوية شبه المدارية ، كما كان أثره عظيماً بالنسبة إلى رخاء

البلاد وغنى السكان ومبلغ الإيرادات التى تحصل عليها الحكومات .

وكان المصريون يقسمون الأرض إلى حياض يصلها الماء فى وقت الفيضان بواسطة شبكة واسعة من الترع التى تسد حتى يبلغ ارتفاع النيل حداً معيناً ، ولكى يتسنى غمر هذه الحياض بالماء ، كان من الضرورى أن يكون الفيضان عادياً ، وأن تطهر الترع فى فصل الجفاف ، وأن يكون مستوى ماء الفيضان أعلى من مستوى قاع الترع التى تحمله إلى الحياض ، ولهذا السبب كانت الجسور من الأهمية بمكان عظيم ؛ إذ عليها يتوقف بقاء الماء فوق سطح الحياض ومنعه من التسرب ثانية إلى النهر من وراء الجسور .

واختلفت اراء الكتاب فى بيان الحد اللازم لرى الأراضى حتى لا تقحط ، فعند المسعودى كان فى ستة عشر ذراعاً تمام الخراج وخصب البلاد ، وفى سبعة عشر وثمانية عشر ذراعاً استبحر من أرض مصر الربع وفى ذلك ضرر لبعض الضياع ، أما إن زاد عن ثمانية عشر ذراعاً حدث بالبلاد الوباء ، وفى نظر القضاعى كان الحد اللازم للرى حتى لا تقحط البلاد خمسة عشر ذراعاً ، فإذا بلع النيل ستة عشر ذراعاً كان ذلك الحد الذى يفضل عن الحاجة ويبقى عند الناس قوت سنة أخرى ، أما النهايتان المخوفتان فهما أثنا عشر وثمانية عشر ذراعاً . ولكن ناصر خسرو الذى زار مصر فى خلافة المستنصر الفاطمى قال : « إن سبعة عشر ذراعاً هى المستوى العادى ، فإذا نقص الفيضان عنها عجز السلطان عن الحصول على الخراج كاملاً ، وبرسم التقديرات المتباينة يبدو أن حد الوفاء كان ستة عشر ذراعاً ، ويقول المقريزى نفسه : **إن قانون النيل إلى ما بعد الخمسمائة ٥٠٠ سنة هـ كان ستة عشر ذراعاً فى مقياس الروضة » وكانوا يقولون إذا زاد عن ذلك ذراعاً زاد خراج مصر مائة ألف دينار لما يروى من الأراضى العالية »** .

ونظراً لأن تحسين الرى فى مصر يرتبط بعمق الترع والقنوات ارتباطه بالمحافظة الكاملة على الجسور المقامة فى عرض وادى النيل . لهذا كانت صيانة الأخيرة عملاً اجبارياً ، وكان هناك نوعان من الجسور : الجسور السلطانية وهى الأعمال الشرقيه والغربيه ، وكان الإشراف عليها من مهام الحكومة المركزية .

وفى أيام ابن مماتى ، أى فى عهد صلاح الدين الأيوبى ، كان لها رسوم تستخرج بأيدى موظفين عموميين ، وينفق مما يجمع على هذا العمل ، وقد أصبحت هذه الرسوم جزءاً من الخراج يدفعه الفلاحون بنسبة ما يزرعه كل منهم . أما الجسور البلدية الخاصة النفع بناحية دون أخرى ، أو الجسور المحلية بعبارة أخرى ، فقد كان الملاك والمتقبلون يتولون إقامتها وصيانتها فى شهور معلومة ، أما النفقات التى ينطوى عليها هذا العمل فكانت تخضم من الخراج الذى يتعين على هؤلاء أن يدفعوه .

الغلات الزراعية

كانت الدولة الإسلامية سواء فى عصور وحدتها السياسية أو بعد تفكك هذه الوحدة وقيام العديد من الدويلات أو الحكومات المستقلة وشبه المستقلة فى أقاليم العالم الاسلامى المختلفة آنذاك ، تمتد من المحيط الأطلسى غرباً حتى حدود الهند شرقاً ، أما فى اتجاه الجنوب فإنها تصل فى أفريقيه حتى السودان بمعناه الواسع عند مؤرخى ورحّالة العرب فى العصور الوسطى ، وتصل حتى المحيط الهندى الذى يحف بالشواطىء الجنوبيه لشبه الجزيرة العربيه . ومن هنا تفاوت المناخ ، فهناك مناخ إقليم البحر المتوسط ، والمناطق المدارية ، والمناخ الصحراوى . ولكل نوع من هذه خصائصه النباتية . ولهذا السبب ونظراً

لاختلاف طبيعة التربة من طينية أوحجرية أورملية ، وتباين المصادر المائية من أنهار وجداول وينابيع ، تعددت صنوف الإنتاج الزراعى وتفاوتت مقاديره .

وإذ نتناول هذا الإنتاج فى القسم الآسيوى من الدولة الإسلامية كما حددناها ، نلاحظ أن الحبوب الغذائية شملت القمح والشعيروالأرز والذرة . وكان العراق وخوزستان والشام أكثر المناطق إنتاجاً للقمح . وكان هو الغذاء الرئيسى للناس ، بل كان انخفاض أسعاره من المؤشرات الدالة على الرخاء الاقتصادى ، أما إذا غلا السعر فقد كان ذلك دليلاً على أن البلد يعانى مّن أزمة . ولم يكن الشعير واسع الانتشار إلا فى بعض المناطق بالصحراء . أما الأرز فلم يكن من انواع الغذاء الشائعة إلا فى جهات خصبة ، فكان أهل خوزستان يصنعون منه نوعاً من الخبز ، كما كان قوتاً للشعب على ما ذكر ابن حوقل . وبالنسبة إلى الذرة فإن زراعتها اقتصرت على بعض الأنحاء الجنوبية الجافة مثل جنوب شبه الجزيرة العربية لأنها يمكن أن تعيش على الماء القليل ، ويقول يحيى بن آدم فى كتاب « الخراج » : إنها كانت تؤكل كما يؤكل الأرز ، ويحدثنا ابن بطوطه أن أهل ظفار كانوا يزرعون الذره ، وأنهم يسقونها من آبار بعيدة الماء .

وتعددت أنواع الفواكه ، كان أشهرها واوسعها انتشار الكروم ، وبسبب تعدد أصنافها ، كتب ابن الفقية يقول : « ولو أن رجلاً خرج من بيته مسافراً فى عنفوان شبيته وحداثة سنة . واستقرى البلدان صقعاً فصقعاً يتتبع الكروم مصراً فمصرا ، حتى يهرم ، وصغيراً حتى يبدن لتعرف اجناسه وإحاطة العلم بأنواعه ، بل إقليماً واحداً من الأقاليم وناحية من أقطار الارض ، لأعوزه وغلبه ، وعزه وبهره ، إذ كانت كثرة فتونه واختلاف أنواعه لا تدرك ، واشهر مناطق الكروم العراق وفارس ، والشام وفلسطين واليمن والحجاز وامتازت

أشجار العنب فى اليمن بكبر حجمها ، حتى قيل أنه بينما كان الرشيد يؤدى فريضة الحج حمل إليه بعض عماله عنقودين من العنب فى محملين فوق بعير ، ويبدو أن منطقة جبال السراة عرفت بانتاج الأنواع الممتازة ، ويقول ابن جبير وهو يصف أسواق مكة . إنه يجلب إليها قوم من اليمن يعرفون بالسرو نوعاً من الزبيب الأسود والاحمر .

وكانت بلاد الشام ، شأنها دائماً ، مشهور بزراعة الكروم ، فيتحدث الرحالة سالف الذكر عن حماة بأنه يقع فى خارجيها « بسيط فسيح عريض قد انتظم اكثره شجرات الأعناب ، وأن فى خارج حلب ، المزارع وشجرات الأعناب . وكان الناس فى بعلبك يصنعون الدبس من العنب . ومن الأول تصنع الحلواء . وكانت الطائف من أرض الحجاز تنتج نوعاً من العنب كانت له شهرة واسعة بحيث نسب إليها فيقال العنب الطائفىء . ونقله العرب إلى العراق حيث جادت زراعته كما نقل أيضاً فروع فى منطقة تجاور مدينة هراة فى افغانستان .

ومن الفواكة التى كانت لها سوق رابحة وخاصة فى صفوف الطبقة العاليه من المجتمع ، البطيخ ، فكان بطيخ سرو يحمل إلى الخلفاء فى بغداد طازجاً ، فإذا وصل إليها سليماً بيعت الواحدة منه بسبعمائة درهم . وهذا يؤيد رأينا فى أنه كان من الفواكه الممتازة . ولعل هذا راجع إلى عدم كفاية الإنتاج منه . ويشيد ابن بطوطه ببطيخ خوارزم إذ « لا نظير له فى بلاد الدنيا شرقاً وغرباً إلا ما كان من بطيخ بخارى ويليه بطيخ اصبهان ، وهو يحمل من خوارزم إلى أقصى بلاد الهند والصين » ويتحدث ابن جبير عن نابلس فيقول « وبها البطيخ المنسوب إليها » .

ومن الفواكه المشهورة التين فى العراق والشام والطائف واليمن . فيذكر

ابن جبير أن منطقة « سر من راى » اشتهرت بالتين الوزيرى وهو أعذب الأتيان وأرقها قشراً واصغرها حباً « لا يبلغه تين الشام ولا يلحقة تين ارجان وحلوان . وهو أيضاً من منتجات المعرة وصيدا وكان ينقل منهما إلى مصر بسبب جودته .

وكانت حماة من أمهات مدن الشام . تحفها البساتين والجنات ويشقها نهر العاصى ، وبها المشمش المعروف باللوزه ، وله سمعة عالية وكانت المعرة منطقة أكثر شجرها الفستق ، والتين ، وينقل الأول إلى الشام ومصر . أما التفاح فكانت أحسن أنواعه بالشام .

ويقول ابن بطوطة عن ظفار : إن بها بساتين فيها موز كبير الحجم ووزنت بمحضرى حبة منه فكان وزنها اثنتى عشرة اوقية ، طيب الطعم شديد الحلاوة .

ونقل العرب إلى بلادهم نوعين من الفاكهة هما النارنج والأترج . فيقول المسعودى « وكذلك شجر النارنج والأترج المدور جلب من ارض الهند بعد الثلاثمائة ، فزرع بعمان ، ثم نقل إلى البصرة والعراق والشام حتى كثر فى دور الفاس بطرسوس وغيرها من الثغر الشامى وانطاكيه وساحل الشام وفلسطين ومصر ، وما كان يعهد ولا يعرف ، فعدمت منه الروائح الطيبه واللون الحسن الذى يوجد فيه بأرض الهند لعدم ذلك الهواء ، والتربة والماء وخاصية البلد « وكان للخليفة القاهر بستان فى قصر له ، زرع فيه النارنج ، وحمل إليه من البصرة وعمان مما حمل من أرض الهند (مروج الذهب ج ٤ ، صـ ٢٨٠) . ووصف ابن حوقل الأترجه وهو يتحدث عن المنصورة بالسند « وبارضهم ثمرة على قدر التفاح تسمى الليمونه ، حامضة شديدة الحموضة » .

ويذكر ابن بطوطة فى معرض الحديث عن ظفار أن بها أيضاً التنبول

والنارجيل المعروف بجوز الهند ، ولا يكونان إلا ببلاد الهند ، وبمدينة ظفار هذه لشبهها بالهند وقربها منها . ومن النارجيل يصنع الزيت والحليب والعسل . وفى طريقه بحراً إلى عمان وصل ورفاق له إلى مرسى حاسك حيث شاهد شجر الكندر وهو رقيق الورق ، وإذا شرطت الورقة قطر منها شبيه باللبن ثم عاد صمغاً ، وذلك الصمغ هو اللبان .

وأهم المحاصيل الصناعية الزيتون والسمم وقصب السكر ، ولقد كانت الشام أكثر أجزاء القسم الآسيوى من العالم الاسلامى ، انتاجاً للزيتون ومنه يصنعون الزيت ، فنابلس على ما يقول ابن جبير ، من أكثر بلاد الشام زيتوتاً ومنها يحمل الزيت إلى مصر ودمشق . واشتهرت سرمين باشجار الزيتون ، وبها يصنع الصابون الآجرى ويجلب إلى مصر والشام ، كما جاء فى المصدر سالف الذكر . وفى العراق وافغانستان كانوا ينتجون السمسم ومنه يصنعون الزيت . وكان قصب السكر يزرع حيث تكون الظروف المناخية ملائمة . وكانت أعظم مراكز صناعة السكر جنديساً بور بإقليم خوزستان ، وكذلك المنطقة التى كانت تحيط بالبصرة .

وكان النخيل منتشراً فى أجزاء شتى من العالم الإسلامى وخاصة العراق وبلاد العرب . فإذ يتحدث اين جبير عن الكوفة ، يقول : إن الجانب الشرقى كله حدائق نخيل ملتفة يتصل سوادها ويمتد امتداد البصر ، ويقول المسعودى عن النخل فى البصره ، « عندما يثمر يكبسونه الرطب فى القواصر تمراً ، وتكون البساتين مشحونه ، بالرجال ممن يعمل فى التمر من الاكره ، وهم الزراع وغيرهم » .

ويقول ابن بطوطة : مدينة هجر وتسمى الآن بالحسا ، وبها من النخيل

ما ليس ببلد سواها ، ومنه يعلفون حيواناتهم .

مصـر

كان أهم المحـاصيل الشتـوية القمـح والشعير والفول والكتان والبصل والعـدس والـبرسيم والجلبـان ، أما المحاصيل الصيفية فأهمها قصب السكر والسمسم والقطن والأرز والنيله والقلقاس والبطيخ والفجل والخس والكرنب .

وكان القمح الغذاء الأساسى لأهل البلاد بسبب عدم استعمال الذرة التى لم يذكـرهـا أحد من الجغرافيين والرحالة والمؤرخين مثل ابن حوقل والمقدسى ونـاصر خسرو والادريسى . وكانت زراعته تشغل الجزء الأكبر من الأراضى الخصبة الصالحة للزراعة الشتوية . وكانوا يزرعون فى كل أنحاء الدلتا والوجه القبـلى وخاصة الأخير . ويتحدث ابن حوقل عن سخا بأنها اختصت بانواع ممتـازة من القمح . وانتشرت زراعة الشعير فى جميع انحاء البلاد من أسوان جنوباً حتى ساحل البحر المتوسط شمالاً ، ومن الحبوب الغذائية أيضاً الأرز وهو من المحـاصيل الصيفيه . وكـانت زراعتـه منتشره فى جهـات كثـيرة ، فقال المقدسى مثلاً إنه كان فى الفيوم مزارع الأرز بالديار المصرية ، كما كان من بين المـواد التى ارتفعت أسعارها خلال أزمة سنة ٣١٧ ـــ ٣١٨ فى عهد الخليفة الفاطمى الحاكم بأمر لله .

ومن الغلات التى لها أهمية غذائية السمسم وهو محصول صيفى ؛ فقد كانوا يستخرجون منه نوعاً من الزيت يعرف بأسم السيرج ، إلا أن ـــ المساحة المخصصه له كانت صغيرة ، ويبدو اننا نلقى تفسير هذا فى قول ابن العوام عنه بأنـه « نبـات مفسد للأرض فينبغى ألا يتابع زرعه سنتين متواليين فى أرض واحـــدة ، وتـــوافقـــه الأرض التى فيهـــا أدنى ملوحـه ، والأرض اليابسـه

« المقشفـه » . والبعيدة عن النز والعرق والرطوبه . وينبغى أن يتعهد ويقام عليه قياماً حسناً بالتدبير .

وكانت زراعة البرسيم ــ وهو محصول شتوى ــ ذات أهمية كبيرة ، ومن الطبيعى أن يعنى أهل البلاد بزراعته لما له من أثر بعيد فى التربة ، كما كان أعظم غذاء للماشية لأن مصر ليست من البلاد التى تملك المراعى الطبيعية الجيدة .

ومن المحـاصيل الفنية أو الصنـاعية يأتى فى المقدمة : الكتيان . وكانت زراعته منتشرة فى أسيوط والمنيا والفيوم والدلتا ، ولما كانت الأراضى التى يرويها النيل متفاوته فى الارتفاع والانخفاض ، أى لم تكن ذات مستوى واحد ، كانت اوطـأ الأراضى وهى التى تظل معمورة بالماء أطول مدة هى التى يقع عليها الاختيار لزراعة الكتان . ولا شك أن توافر هذا النبات وهو محصول شتوى ، وجودة أليافه ، مما يفسر النشاط الذى اتسمت به صناعة المنسوجات التيلية فى مصر منذ القدم .

وهناك خلاف بصدد القطن وإن كنا نسمع بوجود فندق للقطن فى مصر بمناسبة الرسوم التى ألغاها صلاح الدين فى عام ٥٦٩ هـ . قد يكون بعضه مستورداً من بلاد أجنبيه ، ولكن هذا لا يمنع أن مقادير صغيرة منه كانت تزرع فى الجهات التى يتوافر فيها الرى الدائم كالفيوم أو على جوانب النهر .

ومن النباتات التى لها أهمية من الناحية الصناعية ، النيلة وكانت زراعتها خاصة فى الصعيد الأعلى . لكن ينبغى أن يلاحظ أن تكاليف زراعتها كانت كبـيرة . ومن ثم لم يكن يقـدم عليها سوى كبار الملاك والمقطعين وأصحاب الضياع . وكانت هذه المادة أيضا من غلات الواحات المصرية .

أما قصب السكر فإن الجغرافيين من أهل القرن الرابع الهجرى لم يتكلموا عنه وإن دلت على زراعته بعض أوراق البردى ، ونقرأ فى إحداها ويرجع تاريخها إلى القرن الثالث « ثمن مائة حزمة ربع دينار » إلا أن زراعته اخذت تنتشر فى العصر الفاطمى نظراً لعظم الطلب على السكر والحلوى ، بسبب سياسة الحكومة فى الحفلات الكبيرة ، وبسبب الحياة الاجتماعية المترفة التى كانت سائدة آنذاك ، ولقد ذكر الإدريسى فى أواخر العصر الفاطمى أن زراعة القصب كانت منتشرة على جانب النيل من الصعيد حتى مصب النهر ، وكانت أصلح الجهات لزراعته الأراضى الواقعة بين فرعى رشيد ودمياط .

والجلبان نوع من العلف قال عنه ابن العوام إنه لا يحتاج إلى السقى الكثير ، كما ذكره ابن مماتى وهو يتحدث عن نباتات مصر . وهذا العلف الجاف لا يأكل تبنه سوى الإبل ، وذكروا أنه كلما اتجهنا إلى أعلى النيل لاحظنا ارتفاع ثمن هذا العلف بسبب صعوبة زرعه بمقادير كافية .

واشتهرت مصر بإنتاج الأنواع المختلفة من الفواكه سواء ما اختصت به البلاد الحارة أو الباردة ، وكان أهم أصنافها الكروم وانتشرت زراعتها فى نواحى كورة مريوط والجيزة والفيوم وقليوب والفسطاط وجهات مختلفه بالوجهين البحرى والقبلى . وكانوا يغرسون أشجار الرمان والموز والخوخ والنارنج والإترج والبطيخ الأخضر والأصفر . ومن الفواكه أيضاً الليمون التفاحى ، ويقول المقريزى : إنه كان يؤكل بغير سكر ــ نظراً لقلة حموضته ولذة طعمه ، ويدر له فى شهر مسرى . واشتهرت الفيوم واسيوط بالسفرجل ، حتى أنه فى أيام كافور الإخشيدى ، كان قاضى الأخيره يهدى إليه كل سنة خمسين ألف سفرجلة لعمل الشراب ، على ما يقول ابن الزيات فى « الكواكب السيارة » . وكان يبيع النارنج المتحصل من البستان الذى أنشأه الوزير الأفضل ينيفا

وثلاثين ألف دينار فى السنة .

ولعل خير ما كتب عن زهور مصر ونباتها ما قاله الهروى الذى زار الإسكندرية فى عام ٥٧٠ هـ (١١٧٤ م) : « فإن فى ديار مصر ويغلها من عجائب الدنيا كثيراً . ورأيت بها فى آن واحد مجتمعاً ورداً ثلاثة ألوان ورأيت ياسمين لونين ، وليتوفرا لونين . ونسرينا وريحاناً وخبزاً وخصوماً وعنباً وتيناً أخضر ولوزا وقتى وفقوساً وبطيخاً وباذنجاناً وباقلاً أخضر ويقطينا وحمصا اخضر وخساً والبقول والرمان وهليوناً وقصب السكر . (نقولا زيادة : رواد الشرق العربى فى العصور الوسطى) .

وكان شجر النخيل مغروساً فى مختلف أنحاء البلاد ، وكانت أغلب القرى تحيط بها أشجار النخيل ومنها يحصل القرويون على فاكهة رخيصة لذيذة الطعم ، وعلى الخشب اللازم لبيوتهم ، وعمل أثاثهم وحاجاتهم البسيطة ، ولا نجد جغرافياً أو مؤرخاً إلا حدثنا عن النخيل ، ويظهر أن أشهر الجهات به كانت فى الوجه القبلى ، فقد ذكر الادفوى أن من محاسن اقليم الصعيد كثرة ما ينمو به من أشجار النخيل على شاطىء النيل من الجانبين الشرقى والغربى يشق بينهما مسافة سبعة أيام لا يخلو منها إلا القليل ، وقدر مساحة الأراضى التى فيها النخيل والبساتين بما يقارب عشرين ألف فدان . وكان تمر الصعيد من نوع ممتاز حتى قال ابن ولاق المتوفى عام ٣٨٦ هى أنه ليس من أنواع التمر بالعراق إلا وفى صعيد قوص مثله وفيه ما لا يوجد بالعراق .

وزع المصريون كذلك نبات الخشخاش وصنعوا منه الافيون ، ولكن زراعته كانت محدودة جداً فلا نسمع عنها إلا فى بلدة أبى تيج . واختصت بلدة عين شمس بنبات قيل له البستان لم يكن له نظير فى العالم . وكان يتخذ منه

نوع من الدهن يتخذ دواء لعلاج بعض الأمراض .

وبرغم أن مصر ليست من مناطق الغابات الطبيعية ، إلا أن الحكام وخاصة فى العصر الفاطمى وجهوا اهتماماً واضحاً إلى غرس الغابات .

وكانوا يستخدمون الغابات لعمل الفحم النباتى . أما أشجار الصنوبر التى تكثر على حافة المزينا ، فكانت تقطع وتستخدم دعامات لصوارى السفن . . أما المناطق شبه السهوب فى الجنوب الشرقى فكانت تزودهم باشجار النخيل القصيره ونبات الحلفاء التى تستعمل لعمل السلال ، وفى أغراض منزلية شتى .

الثروة الحيوانية

كانت أهم عناصر الثروة الحيوانية فى القسم الشرقى من العالم الإسلامى ، البقر والجاموس والغنم والمعز والأبل والخيل والبغال بالإضافة إلى تربية الدواجن ودودة القز .

وكان العراق معروفاً من قبل الفتح العربى بتربية البقر ، وكانوا يستخدمونه لأغراض حرث الأرض والزراعة ، حتى أن الحجاج أمر بعدم ذبحه بعد أن رأى اتجاهاً من هذا القبيل ، وذلك لما يترتب على ذلك من آثار سيئة بالنسبة إلى الزراعة . فلما كثرت البطائح والمستنقعات جلبوا الجاموس من الهند وهى موطنه الأصلى لأنه من الأنواع التى تحب المستنقعات ، وحدث ذلك فى عهد بنى أميه . ويقال أن الحكومة وضعت أربعة آلالف من الجاموس على حدود الشام من ناحية الشمال . إذ كان الناس يشكون من كثرة هجوم السباع عليهم وهذه الأخيره يُعتبر الجاموس أكبر عدو لها .

ومما يلفت النظر بصدد تلك العصور أن ا لناس كانوا يربون البقر من أجل لبنه وجلده ، أما لحمه فلم يكونوا يقبلون عليه فى معظم البلاد . اعتقاداً منهم بأنه ضار بل وسام ـــ ولعل مما يشهد بهذه الظاهرة أن ابن رستة اعترته الدهشة إذ رأى أهل اليمن يفضلون لحم البقر على لحم الضان السمين .

وتعتبر الأغنام والماعز من أصلح حيوانات الرعى . فاحتياجاتها من الغذاء قليلة من جهه . كما أنها قادرة على تسلق المرتفعات من جهة أخرى ، ولهذا انتشرت تربية هذين النوعين فى كافة أرجاء الدولة تستوى فى هذا البيئة الصحراوية وشبه الصحراوية ، والسهول وسفوح الجبال والهضبات وكانت قيمة الأغنام والماعز تنحصر فى لحومها التى كانت موضع التقدير العظيم . وفى أصوافها وجلودها ، فضلاً عن ألبانها .

ونظراً لانتشار الصحراء ، وبسبب ما يمتاز به الجمل من صفات تؤهله لاحتمال ظروف الصحراء ، كان موضع الاهتمام البالغ من جانب العرب لأنه فى الحق « سفينة الصحراء » ومن ثم فهو الوسيلة المثلى للسفر ، وأهم من هذا لنقل السلع والمنتجات ، فكانت القوافل التى تقطع المسافات الطويلة بين أجزاء العالم الإسلامى محملة بالسلع والمنتجات ، تضم الواحدة منها الألوف من الجمال . وكذلك كان الشأن بالنسبة إلى قوافل الحجيج من كافة البلاد الإسلامية فى طريقها إلى الأماكن المقدسة ، وفضلاً عن هذا كانت لحوم الإبل تؤكل وخاصة فى الجزيرة العربية . ونقول بإيجاز : إن الجمل كان من أكبر العوامل التى أسهمت فى تنمية التجارة العربية وازدهارها ، وفى بعض التقدم الذى حققته الحضارة العربية ، بل إن « آدم متز » لعلى حق إذ يقول : وقد كان الجمل موضوعاً نمت عليه دقة الحقل نمواً كبيراً (مصدر سابق ج ٢ ، صـ ٣٤٧) .

وكان شبه الجزيرة العربية موطن الجمل ذى السنام الواحد ، بينما كانت بلخ تشتهر بالجمال ذات السنامين وكان يقال لها الجمال البخت ، وهى من أفضل الأنواع . وكانوا يجلبون الفالج من السند ، وله سنامان وهو الذى يولد البخاتى ، ولا يستعمله ولا يملكه سوى الملوك على حد تعبير المقدسى .

أما الخيل فكانت تربى فى مناطق كثيرة ، وبلغ من اهتمام العرب بها أنهم حرصوا على حفظ أنسابها ، وكانت الخيل الأصيلة موطنها جزيرة العرب ومنها تنقل إلى العراق والشام ومصر والهند وغيرها من الاقطار بسبب ما لها من شهرة واسعة ، لا تزال قائمة حتى اليوم ، وحين نتحدث عن الخيل فعلينا ألا ننسى الدور العظيم الذى لعبته فى الفتوح التى قام بها العرب فى الإسلام ، وكان للعرب تفوق ظاهر من هذه الناحية على أعدائهم من الروم والفرس . كانت الخيل تقوم بما يشبه الدور الذى تلعبه السيارة والمدرعات فى الحرب الحديثه .

وبالنسبة إلى الطيور فقد كانوا يربون الدجاج من أجل اللحم والبيض ، وكذلك كانوا يربون الحمام ، وهنا لا يسعنا سوى الإشادة بالحمام الزاجل حقيقة كان هذا النوع معروفاً عند الرومان ، ولكن العرب هم الذين جعلوا منه نظاماً مستقراً لنقل البريد ، ويظهر أن مؤسس فرقة القرامطة فى القرن الثالث الهجرى كان أول من نظمه واستعمله على صورة واسعة النطاق ، فجعل لنفسه من أول أمره طيوراً تحمل إليه فى مقره بالعراق اخباراً من جميع البلاد ، ليستعين بذلك على الشعوذة والإخبار بالغيب (آدم متز مصدر سابق ، ج ٢ ، صـ ٤٢٢) .

هذه الثروة الحيوانية كانت لها قيمتها من نواح عدة أشرنا إليها ، ولكن ينبغى أن نذكر فى الوقت نفسه أن روث البهائهم وزبل الحمام كانا يستخدمان

لتسميد الأرض وتعويض ما تفقده من المواد المغذية بسبب الزراعة ، ومن ثم تسترد خصوبتها وإنتاجيتها ، مما يؤدى بالتالى إلى تنمية الإنتاج الزراعى .

أما فى مصر فقد كان الفلاحون شديدى العناية بتربية الماشية والحمير والإبل للمساعدة فى الحرث ، ورفع الماء من النيل ، ودرس الحبوب ونقل الغلات والسباخ وما إلى ذلك من مختلف أعمال الزراعة ، ولهذا كان تجاوز فيضان النيل المستوى العادى خطراً على البهائهم ، إذ يفسد الأرض التى تربى على نباتها الماشية ، حتى أن بعض الحكومات كانت تحرم فى بعض الحالات ذبح الماشية السليمة على نحو ما فعلت حكومة الخليفة الفاطمى الظاهر .

وكان استخدام البقر أكثر من الجاموس فى الصعيد الأعلى لأن حرارة هذه المنطقة أشد من أن يتحملها الجاموس . لكن ينبغى أن نذكر أن تربية الحيوان فى مصر كانت بوجه عام لأغراض الزراعة والنقل . ولهذا كانت البلاد تستورد الماشية للذبح من إقليم برقة المجاور لها .

أما الجمال فكانت تستخدم فى نقل الحاصلات من الحقول إلى الأجران والأسواق ، وحمل التجارة من الفسطاط إلى القلزم وما بعدها ، ومن قوص وأسوان إلى الموانى الواقعة على ساحل البحر الأحمر . ولا شك أن ازدياد نشاط التجارة الخارجية بوجه خاص بعد تحولها من طريق الخليج العربى والعراق إلى طريق البحر الأحمر ومصر ، زاد من الاهتمام بتربية الجمال والإكثار من أعدادها حتى نفى بتلك الحاجات .

ولعل الحمار كان أعظم الحيوانات نفعاً للفلاح المصرى ، إذ لا شك أن قناعته وصبره وقوة احتماله لا مثيل لها مما جعله المطية العادية للفلاح ولأسرته ، ونستدل من أقوال المؤرخين وغيرهم على عظم اهتمام المصريين بتربية الحمير .

فقد حدثنا أبو صالح الارمنى أن أنواع الحمير والبغال فى مصر مما يجعل لأهلها الحق فى الفخر بها ، إذ لم يعرف فى بلاد الإسلام أحسن ولا أثمن منها . . وكانت حمير مصر حسب تقدير عبد اللطيف البغدُادى فارهة جداً وتركب بالسروج . وتجرى مع الخيل والبغال النفيسه .

وفضلاً عن هذا كان استخدام الحمير فى المدن الكبرى عظيماً ، كما فى الفسطاط إذ أن الثراء الذى حققه تجار هذه المدينة جعلهم يتوجهون إلى أماكن عملهم ويعودون إلى بيوتهم على ظهور الحمير حتى أعجب بذلك ناصر خسرو فاوصل عددها فى الفسطاط وحدها إلى خمسين ألفا . ومعنى هذا أن التوسع فى استخدام الحمير بالمراكز المدنية الكبرى يعكس ناحية من حضارة البلد فى عصر معين .

وكانت تربية النحل واستخراج العسل من الاعمال الرائجة التى مارسها الكثيرون خاصة حيث توجد الأزهار ، ولعل أكبر المراكز الفيوم وضواحى الفسطاط وقليوب لوفرة البساتين فيها . وقد أورد أبن مماتى بعض بيانات فقال : « العسل كل مائة خلية عشرة ارطال بالمصرى وغالب ما يحصل منها فى السنة من خمس إلى ست قناطير وعشرين رطل من الشمع » .

وكان الاهتمام بإنتاج عسل النحل بوجه خاص راجعاً أيضاً إلى اعتبارات طبية ، حيث كان الكثيرون من رجال الطب يبالغون فيما له من مزايا غذائية وصحية وكان الطلب على العسل من النحل أو من القصب شديداً فى العصر الفاطمى بوجه خاص بسبب الحياة الاجتماعية المترفة ، وما ابتدعه الخلفاء من عمل الأسمطة وتوزيع جامات الحلوى فى الاعياد وغيرها من المناسبات ، واستمرت هذه الظاهرة فى عصر المماليك بسبب الثراء من التجارة من جهة ،

وحياة الترف التى انغمس فيها أمراء المماليك من جهة أخرى .

وعرف المصريون تربية الفراخ بطريقة الترقيد الصناعى ويظهر أن هذه الطريقة لم تكن معروفه ، أوغير متبعه إلا فى مصر . وكان الإنتاج من هذا النوع من الدواجن كبيراً ، وكان الفلاحون يربون الطيور فى بيوتهم ويبيعونها فى أسواق المدن القريبة .

واشتهر شمال إفريقية فى البلاد الواقعة غربى مصر ، بتربية الأغنام وخاصة فى برقة . والجمال على نطاق واسع . وكان للأخيرة أهميتها بسبب كثرة القوافل . التى كانت تخرج من إقليم المغرب إلى غانا والسودان مخترقة الصحراء الكبرى .

الفصل الثانى

ورشة العالم فى العصور الوسطى

أخذت انجلترا منذ النصف الثانى من القرن الثامن عشر تستغل الكشوف العلمية والفنية التى توصلت إليها والاختراعات الجديدة ، فى تقديم الكثير من المنتجات الصناعية الجديدة لأغراض الاستهلاك المحلى ، وكذلك ـ وهذا هو الأهم ـ لأغراض التصدير إلى البلاد الخارجية ، بحيث أصبحت تعرف بأنها ورشة العالم . وسوف نرى فى الصفحات التالية أن التقدم الصناعى فى الوطن العربى الإسلامى يسمح لنا بالقول أن هذه المنطقة كانت ورشة العالم فى العصور الوسطى .

لقد أورد المؤرخون والجغرافيون والرحالة ، بل وأصحاب المصنفات الأدبية وتراجم البارزين من رجالات العرب فى العهد الإسلامى ، والروايات العديدة الطويلة عن القصور التى شيدها الأمويون فى دمشق وغيرها والعباسيون فى بغداد وسامراء ، والطولونيون والفاطميون والمماليك فى مصر ، وما كانت تضمه هذه القصور وغيرها من أفخر أنواع الملابس والفرش والبسط والأمتعة والسروج والأوانى الذهبية والفضية والخزفية ، ومن أنواع السلاح كالسيوف والدروع . كذلك وصلت إلينا أحاديث مسهبة عن المدن التى أنشأها

العرب مثل بغداد والفسطاط والقاهرة ، وعن التى كانت قائمة فى عهد الروم والفرس فوسعها العرب وطوروها ، وعن المنشآت الرائعة من الجوامع والمشاهد وغيرها من آيات العمارة .

وأشاد أولئك الكتاب بالنشاط البالغ الذى شهدته التجارة الخارجية ، وما كانت الدولة العربية تستورده من خامات ومصنوعات وما كانت تصدره من مختلف السلع إلى الأقطار الخارجية ، وكل هذا يشهد بارتفاع شأن الصناعة بمعناها الواسع فى الدولة العربية الإسلامية ، وفى هذا المعنى يقول « فيليب حتى » فى كتابه « تاريخ العرب » بعد أن تحدث عن أزدهار التجارة العربية : « إن ذلك النشاط التجارى ما كان ليصل إلى تلك الحدود التى وصل إليها لو لم يكن معتمداً على إنتاج صناعى وزراعى فى الداخل » .

عوامل نشاط الصناعة العربية

أولاً : كانت االدول العربية المدينة بنشأتها للإسلام تغطى رقعة شاسعة من عالم العصور الوسطى . هذه الرقعة الشاسعة والممتدة عبر الكثير من خطوط الطول وخطوط العرض ، معناها تنوع الظروف المناخية بما يترتب عليه من تنوع النبات والحيوان ، وهذا يعنى أيضاً تعدد المواد الأولية من نباتية وحيوانية .

وفضلاً عن هذا ، كانت هذه الأمبراطورية العربية التى تمتد فى قارات ثلاث ، تضم تكوينات جيولوجية متباينة ، وانعكس هذا فى توافر كثير من الخامات المعدنية التى تحتاج إليها الصناعة ، والتى تمكنت العلوم والتكنولوجيا العربية من الكشف عنها واستخراجها ، ثم استغلالها فى إشباع حاجات المجتمع ، هذه الثروة المعدنية خلقت صناعة استخراجية لها شأنها ، ووفرت

من جهة أخرى أحد مقومات الصناعة التحويلية .

وفى الوقت نفسه ، كانت بعض المسطحات المائية فى الدولة العربية ، كالبحرين المتوسط والأحمر والخليج العربى ، مصدر أنواع من الثروة البحرية ذات القيمة الصناعية بالإضافة إلى أهميتها فى التجارة الخارجية بوجه خاص .

مجمل القول أن إتساع رقعة الدولة التى سادتها الحضارة العربية هيأ أولى مستلزمات البناء الصناعى ونقصد به ما يحتاج إليه من أنواع المواد الأولية على ما سبق بيانه . لسنا ننكر أن هذه المواد كانت موجودة فى موطنها قبل العصر العربى ، ولكن هذا العصر خلق ظروفاً جديدة شجعت على التوسع فى إنتاج هذه المواد وتبادلها ، فى مقدمتها أن هذه المواطن كانت أجزاء فى وحدة سياسية واحدة لها حكومة مركزية : فى المدينة المنورة ثم الكوفة فى عهد الخلفاء الراشدين ، وفى دمشق على أيام الأمويين ، ثم فى بغداد التى بناها المنصور لتكون حاضرة الخلافة العباسية .

وحتى بعد أن تسربت عوامل الضعف وقوى الانحلال إلى جسم الدولة ، وحققت أجزاء كثيرة منها استقلالاً كاملاً من الناحية السياسية كما كان شأن الأندلس أو مصر الفاطميين ، واستقلالاً تاماً من الناحية الفعلية برغم اعتراف بخليفة بغداد بحكم منصبه الدينى فى الحقيقة ، فإن أقطار هذه الدولة كانت قد تعودت على نوع من التعاون ، أو ربما التكامل الاقتصادى بدرجة أو أخرى ، ومن ثم لم يؤد الانفصال أياً كانت الصورة التى اتخذها ، إلى وقف العلاقات الاقتصادية بين بعضها البعض ، كانت للفاطميين الحاكمين فى مصر مبادلات تجارية مع العراق مثلاً .

كان التجار يتنقلون من قطر عربى إلى آخر ، حاملين معهم ، تصديراً

أو استيراداً ، الكثير من المنتجات الصناعية . بل وكانت الفنون الصناعية تنقل من بلد إلى آخر . كان هناك ، وبرغم العواصف السياسية ، إحساس بتراث مشترك وتطور مشترك وحضارة مشتركة ، وهو إحساس لا شك أنه دعم القطاع الصناعى فى ذلك العالم العربى الإسلامى .

ومن القواعد الاقتصادية التى تندرج فى عداد الأمور البدهية ، أن قيام الصناعة واتساع نطاقها ورسوخ أقدامها ، يستلزم وجود السوق التى تستطيع أن تستوعب إنتاجها ، فقد يشتهر أهل بلد تجارى مثلاً بنوع من المنتجات الصوفية بفضل ظروف طبيعية مواتية أو بفعل مهارة فنية اكتسبوها على مر الزمان وأنموها وتوارثوها جيلاً بعد جيل ، ولكن هذه الصناعة ما كانت لتظفر بالشهرة التى اكتسبتها لو أنها وقفت عند حدود البلد التجارى ، وبالتالى ما كانت أقدامها ترسخ وإنتاجها يتعاظم ، وصناعة المنسوجات من الكتان فى مصر لم تكن لتصل إلى تلك الدرجة التى وصلت إليها ، من الجودة والإتقان والاتساع ، لو أن الاستهلاك كان مقصوراً على السوق المحلية .

هنا يتضح ما كان للدولة العربية من أثر منشط بالنسبة إلى الصناعة . فكبرها من حيث المساحة وعدد السكان مما سلفت الإشارة إليه ، هيأ سوقاً واسعة أمام المنتجات الصناعية على اختلاف أنواعها فكانت منتجات بخارى الصوفية تصل إلى مصر بل والأندلس ، وكانت المنسوجات المصرية الممتازة موضع الطلب عليها فى العراق وغيره ، وكان الزيتون من الشام وفلسطين يباع فى مصر .

كان إتساع السوق وقدرتها الاستهلاكية بمعايير تلك العصور وطبقاً للتقسيم إلى الفئات الاجتماعية آنذاك ، حافزاً قوياً للمشتغلين بالحرف

والصناعات على زيادة طاقتهم الإنتاجية وتحسين مستوى الصنعة وخفض تكاليف الإنتاج نسبياً ، وهذا أيضاً كان يدفع بالكثيرين من أهل الثراء من أصحاب الضياع والإقطاعيات ، وأهم من هذا كان بدفع بالمشتغلين بالتجارة الخارجية التى كانت مصدر الأرباح الضخمة إلى الاشتراك فى تنمية النشاط الصناعى بتقديم الخامات أو الأموال التى يحتاج إليها الصناع .

ولكن مهما كانت موارد الدولة من المواد الخام وفيرة ، ومهما كانت السوق الداخلية واسعة ، فإن النشاط الصناعى الآخذ فى الازدياد المطرد ، ما كان ليكتفى بما كان تحت يديه ، بل كان فى حاجة مستمرة إلى مواد أولية لا تنتجها الدولة العربية بالمقادير الكافية أو لا تنتجها على الإطلاق ، ومن ثم كان يضطر إلى الحصول على حاجته منها من البلاد الخارجية ، فصناعة بناء السفن مثلاً كانت تحتاج إلى أنواع من الأخشاب مصادرها فى دلماشيا بأوربا ، وكان بناء البيوت فى المشرق أيضاً يعتمد على أنواع من الخشب الصلب ينتجه جنوب شرق آسيا .

وكلما عظم النشاط الصناعى وزاد إنتاجه ، اشتدت الحاجة إلى المزيد من الأسواق ، وأخذ المشتغلون بالصناعات يتطلعون إلى منافذ كافية خارج حدود الأقطار التى ينتمون إليها ، بل وخارج الدولة العربية ككل .

هنا تتجلى أهمية التجارة الخارجية ، ويكمن الدور الهام الذى اضطلعت به الدولة العربية من هذه الناحية ، فضرب التجار المسلمون فى اتجاه الشرق حتى وصلوا إلى الصين . وفى الغرب توغل أولئك التجار حتى بلغوا مراكش وأسبانيا ، كما عبروا الصحراء الأفريقية الكبرى إلى البلاد الواقعة جنوبها ، وكان بحر الخزر مسرح حركات تجارية نشيطة ـــ وكان التجار المسلمون يحملون

معهم السكر والمنسوجات القطنية والحريرية والصوفية والأدوات الخزفية والأوانى المصنوعة من الزجاج ، وكانوا يستوردون من بين ما يستوردون من السلع : الكافور والحرير من آسيا الصغرى ، والعاج والأبنوس من أفريقيا .

ومن العوامل التى أسهمت فى تنشيطها الصناعة ، الثراء الذى تميزت به الدولة العربية بسبب كثرة الأموال التى كانت تتدفق على الخزائن العامة من مختلف الضرائب والرسوم وغيرها مما تشهد به الأرقام التى سجلها بعض الكتاب من أمثال قدامة بن جعفر وابن خلدون ، عن ضخامة إيراد الحكومة المركزية ــ على الأقل حتى نهاية العصر العباسى الأول ، وعن الثروات الطائلة التى خلفها بعض الخلفاء فيذكر المسعودى أنهم وجدوا فى خزائن الخليفة العباسى المنصور (١٣٦ - ١٥٨ هـ) مثلاً = ٦٠٠ مليون درهم ، ١٤ مليون دينار ، وحدث الطبرى أن هارون الرشيد خلف عند وفاته (١٩٢ هـ) ثروة نقدية قدرها ٩٠٠ مليون درهم ، وبلغت جباية الأندلس على عهد عبد الرحمن الناصر ما يقرب من خمسة ملايين ونصف المليون دينار .

ولم يقف الأمر عند حد الخزانة العامة ، أعنى بيت المال ، بل إن هذا الثراء كانت تنعم به طوائف كثيرة العدد من أهل بيت الخليفة ، ومن عمال الأقاليم والوزراء وكبار الموظفين ، فعن اليعقوبى أن عثمان بن عفان أعطى مروان بن الحكم مليونين ونصف مليون دينار من غنائم أفريقية وبلغت غلة خالد القسرى أمير العراق فى أيام هشام ١٣ مليون درهم ، وبلغت غلة أموال الخيزران أم الرشيد ١٦٠ مليون درهم فى السنة ، ووجدوا لدى أم المقتدر العباسى أموالاً مخبأة فى الدهاليز تقدر بنحو مليون دينار نقداً .

أما التجف فكانت تشمل مقدار مكوك من الزمرد الثمين ، ونصف مكوك

من اللؤلؤ الكبير ، ونحو كبلجة ياقوت أحمر قدروا قيمته بمليونى دينار . وعن الطبرى أن غلة أملاك أم محمد بن الواثق كانت ١٠ ملايين دينار . وكان مجموع مرتبات جبريل بن بختيشوع طبيب الرشيد ٤,٩ ملايين درهم فى السنة ، وبلغت جملة نفقاته ٢,٧٦٠,٠٠٠ درهم ، وكان ارتفاع أملاك المادرائى وزير بنى طولون ٤٠٠,٠٠٠ دينار سنوياً عدا الخراج . وخلف يعقوب ابن كلس فى عصر الفاطميين ثروة قدرت بأربعة ملايين دينار . ولما أختار المأمون لولاية الشرق الفضل بن سهل جعل له ٣ ملايين درهم فى السسنة وفرض المقتدر العباسى لوزيره على بن عيسى ٥٠٠٠ دينار فى الشهر .

وفى العصر الفاطمى كان يعطى للوزير ٥٠٠٠ دينار ، ولكل واحد من أولاده وأخواته ٢٠٠ - ٣٠٠ دينار ، ولكل واحد من حواشيهم ٣٠٠ - ٥٠٠ دينار . ربما ليس لنا أن نأخذ أمثال هذه الأرقام حسب قيمتها الاسمية ، ولكن مهما تحفظنا بالنسبة إليها فإنها تقدم دليلاً على مبلغ ثراء أمثال أولئك الناس من آل الحاكم ومن كبار رجال الدولة ، وهو ثراء لا يختلف عنه ثراء أمثال « روكفلر » و« مورجان » و« روتشيلد » فى العصر الحديث .

وهناك أيضاً الإيرادات الضخمة التى حققها أصحاب الضياع والإقطاعيات وأخيراً ، وليس آخراً ، يجب أن نذكر الأرباح الطائلة التى كان التجار يحققونها مما أشرنا إليه عند حديثنا عن « التجارة فى الحضارة العربية » .

هذا الذى قدمنا معناه أنه كانت هناك قوة شرائية كبيرة ، أو بتعبير آخر ، كانت هناك فئات اجتماعية لها من الإمكانيات المالية ما يسمح لها بالحصول على مختلف ضروب السلع والخدمات الترفية فانعكس الأثر على قطار الصناعة بطبيعة الحال .

الحق ، لقد عرفت الدولة العربية ذلك النوع من الاستهلاك المظهرى الباذخ الذى أجاد « ثورشتا بن فبلن » وصفه فى عصرنا الحديث ، وتجلى هذا اللون من الاستهلاك فى الدور التى أقامها سراة القوم ، وفى مشترياتهم من فاخر الثياب والستور والبسط ، وأصناف الحلى والمجوهرات التى تزين بها الملابس وتتزين بها النساء من الحرائر والجوارى والمحظيات ، كان هؤلاء جميعاً على استعداد لدفع أثمان المنتجات الصناعية ، لا تعتبر فاحشة فحسب بل وقد تبدو خيالية فى نظر البعض . ولعل أمثلة قلائل يمكن أن تلقى الضوء على هذه الحقائق ، فقد ذكر الطبرى أن يحيى بن خالد البرمكى عرض ذات يوم ٧ ملايين درهم لتاجر فى بغداد لكى يصنع له صندوق جواهر من الأحجار الكريمة ، وكانت زوج الرشيد ترصع نعالها بالجواهر . وأورد المسعودى أن الخليفة العباسى المعتز كان أول من ظهر راكباً فرساً فى دروع مذهبة على سروج من ذهب ، ومن مظاهر البذخ ما جاء فى كتاب « الأغانى » من أن مصعب بن الزبير أمهر كل واحدة من زوجتيه سكينة وعائشة بنت طلحة مليون درهم .

ولقد لعبت الدولة بطريق مباشر وغير مباشر ، دوراً له شأنه فى تنمية الصناعة ، تجلى فى أكثر من ناحية وبدا فى أكثر من مظهر فالقصور وما فى حكمها التى انشأها الخلفاء وعمال الأقاليم كانت قوة مؤثرة فى تنشيط فن العمارة ، أو البناء والصناعات التى يعتمد عليها هذا القطاع ، مثل عمل الرخام والفسيفساء والزجاج والخزف وما إلى ذلك ، ولعلنا نستطيع أن نشير إلى أمثلة فحسب . فهناك قصر الخلافة باسم « باب الذهب » الذى أنشأه مؤسس بغداد وقصر الخلد ، وقصور البرامكة فى الشماسية ، وقصر الثريا الذى أنفق عليه المعتضد ٤٠٠ ألف دينار على حد رواية المسعودى ، وقصر البويهيين المعروف باسم المعزية نسبة إلى معز الدولة ، وأنفق عليه مليون دينار كما ذكر

أبن الأثير . وبنى الأمين قصوراً فى الخيزرانية بلغت تكاليفها ٢٠ مليون درهم . ويذكر المقدسى أن المنصور العباسى أنفق على بناء بغداد وحدها ما يقرب من خمسة ملايين درهم وتكلف جامع سامرأ ٧٠٠ ألف دينار طبقاً للرقم الذى أورده ياقوت . ومعنى هذا بوجه عام أن المشآت العامة كانت عاملاً مؤثراً .

وتبارت الفئات المترفة فى إقامة الدور الفاخرة ، وإنشاء الجوامع والمقابر ، مما حدثنا عنه الكتاب ، ولا تزال آثار العديد منها قائمة حتى وقتنا هذا شاهدة بما بلغته العلوم والفنون والصنائع فى ظل الحضارة العربية .

وثمة ناحية أخرى تجلى فيها الدور الحكومى هى أن البلاد التى فتحها العرب ابتداء من عهد عمر بن الخطاب ، كانت بها صناعات نشيطة فى ظل ظروف العالم القديم — فلما انتقلت إلى حوزة العرب ولم تكن لهم دراية كافية بهذا اللون من النشاط الإنتاجى ، حرص الخلفاء وولاة الأقاليم والنواحى على أن يواصل أهل البلاد المفتوحة نشاطهم الصناعى ، وذلك انبثاقاً من المبدأ الإسلامى العام ، وهو حماية أهل الذمة ومنحهم الحقوق التى يجب أن يتمتعوا بها باعتبارهم من مواطنى الدولة الأساسيين وليسوا مواطنين من الدرجة الثانية كما كان يحرص بعض كتاب الغرب . وبتعبير آخر نقول إن سياسة التسامح الدينى التى أنتهجها العرب كانت عاملاً فعالاً فى الإبقاء على النشاط الصناعى القديم ثم تنميته بشتى الوسائل الممكنة .

وأكثر من هذا ، وبرغم الصراع الذى كان ينشب من حين لآخر بين العالم الإسلامى والعالم المسيحى الأوربى ، كانت الدولة الإسلامية تستعين بالمهرة من الصناع المسيحيين ، مثلاً على اختلاف تخصصاتهم ، ومن أمثلة ذلك أن قبة الصخرة التى بناها عبد الملك بن مروان ، كان يقوم على البناء الصناع

الوطنيون الذين يحتمل أن فريقاً منهم كان من أصل بيزنطى [٢] . وعندما شيد عبد الرحمن الناصر قصر الزهراء فى الأندلس استقدم أعداداً من الصناع والفنين المسيحيين ، ومن بيزنطة نفسها .

ولقد كان الخلفاء الفاطميون فى مصر يشجعون الصناع الأجانب ، واستخدموا عدداً من المهرة منهم ، ورفعوهم إلى مراكز تتفق مع كفاياتهم ، فقد ذكر ابن الطوير مثلاً عند كلامه عن المناخ السعيد ، العبارة المهمة التالية والتى نقلها عنه المؤرخ الكبير المقريزى : « وأما المناخات ففيها من الحواصل ما لايحصره القلم من الأخشاب والحديد والطواحين وآلات الأساطيل من الأسلحة المعمولة بيد الضريخ فى بيوت برسمهم ، وكانت عدتهم كثيرة ففيه من النجارين والدهانين والخبازين والخياطين والفعلة ، . . . . » .

ولما استقلت بعض الأقطار عن الحكومة المركزية حرص حكام هذه الأقطار على منافسة بغداد ، فمثلاً ، كان هدف الفاطميين أن يؤسسوا امبراطورية واسعة حاضرتها القاهرة ، وكانوا يسعون فضلاً عن هذا ، إلى منافسة الخلافة العباسية وبزها فى مجالات القوة والعظمة والبذخ والترف ، ومن ثم كان من الطبيعى أن يعملوا على استغلال موارد الثروة حتى تكون لهم منها قوة وأداة فعالة تعاونهم فى إدراك غاياتهم السياسية والمذهبية ، ومن هنا كان اهتمامهم بالصناعة باعتبارها من عناصر الثروة الأهلية ووسيلة يمكن استخدامها لبلوغ الأهداف السياسية .

ولقد امتاز ذلك العصر الفاطمى بحياة اجتماعية قوامها الترف والبذخ مما تجلى فى القصور والمناظر والجوامع والمشاهد والقرافات ، وفى بنائها وتزيينها وتأثيثها ، فمثلاً ، كانوا يرصعون آنية المطبخ بالدر والجوهر ، ورصعوا التماثيل

لتزيين مجالسهم ، كما ذكر الكتاب عن مجلس شراب الأفضل أنه كان فيه ثمانية تماثيل لثمانى جوار متقابلات ، وكان منهم أربع بيض من الكافور وأربع سود من عنبر ، وكن مرتديات أفخر الثياب ومزينات بأثمن الحلى ، ويمسكن بأيديهن أحسن الأحجار الكريمة ، وكذلك ملأوا خزائنهم بالمجوهرات ، فقيل إنهم أخرجوا من الجواهر على عهد المستنصر بالله صندوقاً فيه سبعة أمداد ملأى بالزمرد ، واستخرجوا خريطة فيها ويبة جواهر ، واتخذ الفاطميون مظلات الديباج والخرز المحلى بالذهب والمرصع بالجواهر وقيل إن ست الملك أهدت إلى الحاكم بأمر الله هدايا ثمينة من جملتها ثلاثون فرساً بمراكبها ذهبا ، منها مركب واحد مرصع ومركب من حجر البلور ، وعشرون بغلة بسروجها ولجمها ، ومائة تحت من أنواع الثياب وفاخرها ، ووجهوا اهتماماً واضحاً إلى صناعة بناء السفن وهذا أمر طبيعى يتفق مع النشاط الذى طرأ على علاقاتهم التجارية مع البلاد الخارجية .

خامات الصناعة

أشرنا إلى تنوع الأحوال المناخية والتكوينات الجيولوجية فى الدولة العربية الإسلامية ، مما ترتب على ذلك من تنوع الغلات النباتية والمنتجات المعدنية . فكانت صناعة الغزل والنسخ تعتمد على الكتان الذى تميزت به الديار المصرية بوجه خاص ، والذى انتقل منها بعد وقت إلى المشرق ، وعلى القطن الذى كان يشغل المرتبة الأولى فى بلاد المشرق ، ثم نقلت زراعته بعد ذلك إلى افريقية والأندلس ، وعلى الحرير وكانت أهم مراكز إنتاجه الشام وخوزستان وطبرستان وأرمينية والأندلس أما الأصواف والأوبار فكانت متوفرة بسبب الاهتمام بتربية الأغنام والأبل وخاصة فى المناطق الصحراوية .

وبالنسبة إلى الصناعات الغذائية فالمعروف أن الزيتون من نبات حوض البحر المتوسط وكان يتركز فى الشام وشمال أفريقية ، كما كان قصب السكر يزرع فى مصر والعراق .

وتحتاج صناعة المنسوجات على اختلاف أنواعها إلى مواد الصبغة . وهنا نجد النيلة، وكانت فى مصر بالصعيد وخاصة فى الواحات ، وكانت اليمن تقدم الزعفران للون الأصفر ، وكذلك كانت الأندلس تزرع أنواعاً من مواد التلوين مثل الزعفران والعصفر .

وكانت صناعة المنتجات الجلدية تحصل على حاجتها من الجلود بسهولة وبكميات كافية بفضل انتشار تربية الماشية والأغنام والماعز والإبل فى أنحاء كثيرة من الدولة ، وفى الوقت نفسه كانوا يحصلون من بلاد الزنج على جلود النمور ، والحمر المخططة .

واعتمدت صناعة البناء على الأخشاب ، ولكن خشب الساج الهندى كان أحسن ما يستخدم فى بناء البيوت ببغداد والمشرق . وفى الوقت نفسه كانت صناعة بناء السفن لا تكتفى بالأخشاب المحلية ، وإنما اعتمدت أيضاً على الأخشاب من أحراش الشام ومن كرواتيا ودلماشيا ، كما اشتهرت الأندلس بأشجار الصنوبر .

فإذا انتقلنا إلى الخامات المعدنية وجدنا الذهب والفضة فى خراسان وفيما وراء النهر ، وفى بلاد المغرب مما يلى سجلماسة ، وفى المنطقة الممتدة بحذاء الساحل الغربى من شبه الجزيرة العربية ، واشتهرت خراسان بالفيروز وطين الختم ، وكانت بلاد فارس بوجه عام بها الحديد والرصاص والكبريت والنفط والنحاس ، وكذلك كان يوجد فى الشام الحديد على مقربة من بيروت ،

بالإضافة إلى المعرفة الجديدة بجوار حلب ومنها تصنع الغراء واشتهرت خراسان وفلسطين بالرخام ، وكانت شواطىء شمال أفريقية تضم مغاوص غزيرة للمرجان ، بينما تركزت مغاوص اللؤلؤ فى البحر بالخليج العربى ، وكانوا يحصلون على العقيق من مناجم فى منطقة صنعاء باليمن وأنتجت مصر الشب وكانوا يبعون منه للروم سنوياً ما قيمته اثنى عشر ألف دينار .

واشتهرت أسبانيا العربية بالشب وكبريتات الحديد والرصاص والرخام ، كما كانت هناك رواسب من الزنجفر . وكان الملح الصخرى يستخرج من مناجمه بالأندلس واليمن ، أما الملح البحرى فكان يستخرج من البحار كما فى مصر وشمال أفريقية .

الصناعات الرئيسية ، أنواعها ومواطنها

(١) صناعة النسيج

كانت هذه أهم صناعة لأنها تتصل بإشباع إحدى الحاجات الفيزيقية الرئيسية للإنسان ، يقول « آدم متز » إنها كانت من أرقى الصناعات عند أهل الشرق الأدنى . وكانت زينة البيوت من الداخل ، عبارة عن ستور ملونة تعلق على حيطانها ، وكان أهم ما يعتبر ترفاً هو أن يكون الإنسان حسنّ اللباس عندهم ، وكان جمال المسكن يتلخص فى أن تكون حيطانه معلقاً عليها الستور الجميلة ، وأن تكون أرضه مفروشة بالبسط . ويضيف الكاتب نفسه أن النماذج الصناعية لكل بلد أشبه بجزء من اللباس القومى . وكان السائر فى أنحاء المملكة الإسلامية يستطيع أن يعرف فى أى بلد هو ، وذلك بالنظر إلى ما على حيطان الغرف من أنواع الستور[٣] .

وثمة اعتبارات تفسر الاهتمام الكبير الذى كانت هذه الصناعة تحظى به . لقد جرت العادة عند الفرس والروم أن يرسم الملوك أسماءهم أو علامات تختص بهم فى طراز أثوابهم المعدة للباسهم من الحرير أو الديباج . وكان عبد الملك ابن مروان أول من نقل الطراز إلى العربية .

وكان توزيع الكسى على الناس عادة عند خلفاء بنى العباس ، وسار على هذه السياسة ذاتها الخلفاء الفاطميون فى مصر ، فانشأ الخليفة المعز لدين الله دار الكسوة ، كان يفصل فيها أنواع الثياب والبز ويكسوها الناس على اختلاف أصنافهم كسوة الشتاء والصيف ، وهذا العمل كان يكلف الدولة حوالى ستمائة ألف دينار فى السنة على ما ذكر المقريزى ، ولا ريب أن الحكومة الفاطمية ما كانت تنفق مثل هذا المبلغ الضخم إلا إذا كانت ترجو من ورائه كسباً أدبياً ومادياً كبيراً من حيث استمالة قلوب الناس بمظاهر الإنعام والعطف .

وكانت الكسوات تفرق فى المناسبات المختلفة مثل : غرة رمضان وأول العام والأعياد الدينية وغير ذلك ، على أقارب الخليفة والوزراء وكبار رجال القصر وولاة مصر والقاهرة وصغار الموظفين فى القصور وغيرها .

وكان الخلفاء يكثرون من الإنعام على رجال الدولة بالخلع مما يجعلنا نميل إلى اعتبار ذلك العمل ضرباً من الإنعام بالأوسمة والأوشحة التى يمنحها رؤساء الدول فى العصر الحديث .

وتحدثنا المصادر العربية عن المقادير التى يحار المرء فى تصديقها ، من الثياب وقطع النسيج والفرش والستور والسجاجيد ، مما خلفه الخلفاء والوزراء ووجوه الدولة واغنياء التجار ، الأمر الذى يحملنا على أن نعتبره نوعاً من الاختزان أسوة بالجواهر والأحجار الكريمة .

ولا شك أن خزائن الأمراء والوزراء والأعيان المملوءة بأنواع الكسوات كانت رمزاً لمركزهم الاجتماعى ودليلاً على ثرائهم ، كما كانوا يورثون هذه الخزائن لأهلم وأعقابهم . ولا ريب أن ضيق أبواب استثمار الأموال فى الميدان الاقتصادى حول جانباً منها إلى هذه الناحية . وكان الخلفاء إذا سخطوا على وزير أو كبير صادروا خزائن الكسوة فى داره وحملوها إلى قصورهم أو ربما تصرفوا فيها بالبيع وحصلوا على أثمانها .

وكان الطلب شديداً على مختلف أنواع النسيج ، ففضلاً عن استخدامه لعمل الملابس ، اتخذوا من إنتاج المناسج مادة لصنع أشياء لا حصر لها ، مثل الخيم والمضارب والحصون والشراعات والمشارع . وكانوا يصنعون من القماش المساند والمخاد والمساود والمراتب والبسط والمقاطع والستور والعصائب النسائيات والفرط والخرائط للسيوف من الديباج . ومن القماش اتخذوا أغطية الصوانى وقارورات الشرب ، وما إلى ذلك من الأدوات التى اقتضتها حياة الترف وساعد عليها توافر المال فى أيدى الخلفاء وكبار القوم وأثرياء التجار وأمراء الإقطاع .

وكانت مصر أهم مراكز صناعة المنسوجات التيلية فى الدولة العربية وطبقت شهرتها الآفاق ، وهذا راجع إلى انتشار زراعة الكتان فى جهات كثيرة فى مصر ، وخاصة فى الدلتا والفيوم ، وقد أشتهرت بعض المراكز بأنواع معينة من النسيج فعرفت ويبق بعمل النسيج الموشى بالحرير والذهب ، وما لبث أن أصبح هذا اسماً يطلق على نوع كان يصنع فيها وفى غيرها من المدن كأسيوط . وذكر المقريزى فى « الخطط » أنهم كانوا يصنعون فى ويبق عمائم الشرب المذهبة وطول العمامة مائة ذراع ، وفيها رقمات منسوجة بالذهب فيبلغ ثمن العمامة خمسمائة دينار عدا الحرير والغزل . وقد اتخذت هذه العمائم لأول مرة فى أيام العزيز بالله سنة ٣٦٥ هـ وكانت كسوة الكعبة تعمل فى شطاء ، وكان يحاك فى

تنيس ثياب الشروب ، وكان يصنع فيها للخليفة ثوب يقال له البدنة لا يدخل فيه من الغـزل سدى ولحمة ، سوى أوقيتين وينسج باقيه بالذهب ، بضاعة محكمة لم تكن تحتاج إلى تفصيل أوخياطة ، وكان ثمنه يبلغ الألف دينار .

ووصف ياقوت القيس بأنها قرية فى مديرية الشرقية نسب إليها القماش ويحتوى على الحرير ، ويبدو أن شهرة الإسكندرية بالنسج كانت عظيمة حتى أن الصناع فى أيام ابن الحاج كانوا يقلدون إنتاجها ويبيعونه على أنه مصنوع (المدخل ، ج ٤ ، ص ٦٥) .

واشتغلت المناسج المصرية فى خلافة العزيز بالله ، بصنع نوعين جديدين من النسيج هما العتابى والسقلاطون ، وينسب الأول إلى بغداد والثانى إلى بلاد الروم ، ويمكن تعليل ذلـك بحسن العـلاقـة بين العـزيز وعضد الدولة ، والصلح مع الروم فى عام ٣٧٧ هـ .

أما الأقمشة السميكة فكانت فى مصر الوسطى بسبب اعتماد هذه المنطقة على الكتـان الذى يزرع فى الفيوم ، ولم يكن من النوع الجيد . وكانت أهم المـراكـز المشتغلة بهذا الإنتـاج فى المنـطقـة المشـار إليهـا أهنـاس والبهنسـا والأشمـونـين ، وكـان أهـل البهنسـا يصنعـون الستـور التى تنسب إليها ، وينسجـون المقـاطيع والمضـارب الكبار والثياب المحبرة . وكانوا يعملون من الستور ما يبلغ طول الواحدة منها ثلاثين ذراعاً ، ووصلت قيمة الزوج إلى مائتى مثقال ذهب .

أمـا صنـاعـة النسيج من القـطن فكان مركزها بلاد المشرق ، بل كان القصب الذى يصنع بمدينة كازرون يعمل من القطن فى كثير من الأحيان ، وقد حمل القطن من الهند إلى الشمال مباشرة قبل أن ينقل غرباً أوشرقاً بزمن

طويل [٤] ومن شمال فارس نقلت زراعة القطن إلى العراق ، كما انتشرت فى القرن الرابع الهجرى فى شمال أفريقيا والأندلس .

وكانت صناعة الحرير منتشرة فى مختلف أرجاء الدولة العربية ويحدثنا صاحب « مروج الذهب » أنه منذ أن غزا سابور ملك فارس بلاد الجزيرة وآمد وغيرها من بلاد الروم ، ونقل من أهلها خلقاً كثيراً أسكنهم مدناً فى فارس ، صار الديباج يعمل بتستر والخزبالسوس [٥] وكان استيراد الديباج واليزبون والثياب والأكسية الرومية لا يزال مستمراً فى القرن الرابع الهجرى ، وكان ذلك أهم ما يمر بمدينة اطرايزنده [٦] .

وكانت الكوفة تنتج الحرير ونوعاً من المناديل الحريرية للرأس ظلت تعرف باسم الكوفية . وفى الأندلس ازدهرت تربية دودة القز ، وخاصة فى المنطقة الواقعة بين غرناطة وساحل البحر المتوسط ، ومن هنا نشطت الصناعة الحريرية وكان جانب من الإنتاج يصدر إلى الخارج .

ولم تكن مصر من البلاد التى تعنى بتربية دودة القز لأجل ماتخرجه من الحرير ، ومن ثم كان استعماله خالصاً محدوداً ، كما كان يمزج بالمواد الليفية الأخرى مثل الكتان .

ويرى فريق من الباحثين أن دور النسج المصرية لم تخرج أنسجة من الحرير الخالص قبل عصر المماليك ، ولكننا نرجح وجود هذه الصناعة من الحرير الخالص وأكبر مركز لها مدينة الإسكندرية [٧] وتتوافر الأدلة على صحة رأينا ، فقد خلفت ست الملك أخت الخليفة المعز لدين الله مثلاً ثلاثين ألف قطعة من شقق الحرير الأحمر ، ولما قتل برجوان وجد له ألف قميص حرير إسكندرى ، وكانوا يعملون الحرير الديباج بالقاهرة ، وأرسل صلاح الدين الأيوبى إلى

نور الدين أربعة وعشرين ثوباً من الحرير ، ومثلها من الوشى حريرية ، ومن المرجح أن هذه جميعاً كانت من إنتاج المناسج المصرية . وإذا كانت مصر لم تنتج مادة الحرير بالمقادير الكافية ، فقد كان المشتغلون بهذه الصناعة يحصلون على حاجتهم من المادة الأولية من بلاد أخرى فى المشرق والمغرب .

وامتازت مصر الوسطى والعليا بصناعة المنسوجات الصوفية من قبيل الملابس والشيلان والأبسطة ، ولعل هذا راجع إلى أن الصوف كان من منتجات الصعيد لكثرة تربية الأغنام على أيدى القبائل العربية التى استوطنت بعض المناطق هناك . وقد اشتهرت الفيوم بصناعة الخيش وأخميم بالفرش المقطوع وكان للمصريين مهارة فائقة فى صناعة الأصواف حتى قلد أهل أسيوط النسيج الذى اختصت به أرمينية ، وصنعوا نوعاً من العمائم لا نظير له فى العالم وعمت شهرتها الآفاق . وكانت مصر تصدر مقادير كبيرة منها إلى الأقطار الأخرى ، وأطلق أهل فارس على هذا النسيج اسم « المصرى » أما طحا فاشتغلت بعمل الثياب الرفيعة من الصوف . وذكر أبو صالح الأرمنى مركزاً لعمل المنسوجات من شعر الماعز وامتدح هذا النوع فقال : إنه لا مثيل له فى العالم .

ويتصل بصناعة المنسوجات مواد الصباغة ، وبالنسبة إلى اللون الأزرق كانوا يستخدمون النيلة وكانت موجودة فى مصر بإقليم الصعيد وخاصة بالواحات . ويشير ابن حوقل إلى « كابل » فيقول : إنه كان يباع فيها سنوياً ما قيمته مليونا دينار . وبالنسبة إلى اللون الأصفر اعتمدوا عادة على الزعفران وأهم مناطقه اليمن ، وكذلك كان من النباتات التى تزرع بالأندلس .

(٢) صناعة الزيت والصابون والشمع

كان الزيتون ولا يزال من النباتات المهمة فى إقليم البحر المتوسط ،

واشتهـرت بزراعتـه الشـام وشمال أفريقية وخاصة تونس ، كما كان يزرع فى الأندلس على نطاق واسع . وقامت عليه صناعة زيت كبيرة ورائجة بسبب وفرة المحصول من هذا النبات ولما كان الإنتاج من الزيت فى هذه البلاد بوجه خاص يفوق احتياجات الطلب المحلى فقد كانوا يصدرون كميات كبيرة منه إلى البلاد الآخرى فيحدثنا ابن جبير مثلاً أن نابلس وهى من أكثر بلاد الشام زيتوناً كان يحمل منها الزيت إلى مصر ودمشق . وكذلك كانت مصر تستورد بعض حاجتها من صيدا .

وثمة نباتات أخرى كان يستخرج منها أنواع من الزيت ـ فهناك السيرج من السمسم ولكن إنتاجه كان قليلاً وثمنه مرتفعاً بسبب صغر المساحات التى تزرع بهذا النبـات . وفى مصر مثلاً كانوا يصنعون زيتاً من الفجل ، كما فى المعصرة حيث كان له فيها معصرة كبيرة على ما ذكر ليو الأفريقى ، وأشار إلى هذا النوع أيضاً ابن حوقل فى كتابه « المسالك والممالك » وكانوا يستعملون أيضاً زيتاً من الخس ، ويلاحظ أن هذا النوع ظل شائعاً فى مصر حتى القرن التاسع عشر الميلادى .

ويلاحظ أن أكثر الأنواع شيوعاً كان زيت الزيتون ، فكان الناس يفضلونه فى طهى طعـامهم لمزايا تتصـل بالنكهة والطعم ، وفى الوقت نفسه وبسبب التوسع فى الإنتاج نتيجة وفرة محصول الزيتون ، كان ثمن هذا الزيت رخيصاً بالقياس إلى أنواع أخرى كالسيرج مثلاً ومن ثم كان فى متناول الغالبية الساحقة من الناس .

وثمة عوامل كثيرة تفسر نشاط صناعة الزيت ، فى مقدمتها أنه كان غذاء للطبقات الفقيرة من الفلاحين والعمال ، كما كانوا يستخدمونه أيضاً فى القناديل والمصابيح لأغراض الإضاءة . وفضلاً عن هذا كان هو المادة الأساسية التى

قامت عليها صناعة الصابون والشمع . ولقد كان الصابون من المواد التى تلقى رواجاً كبيراً فى صفوف مختلف فئات المجتمع ، وهذا راجع إلى أحد تعاليم الإسلام بحيث وصفت النظافة بأنها من الإيمان . ومن هنا كان المسلمون فى تلك العصور يعتبرون من أشد شعوب العالم إهتماماً بالاستحمام ، فكان الحمام جزءاً أساسياً من البيت . وأكثر من هذا ، ولأسباب اقتصادية وأخرى ترفية ، انتشرت الحمامات فى المدن الإسلامية يتوجه إليها الناس مقابل رسم أو أجر معلوم ، فنعلم مثلاً أن الفسطاط كان بها ١١٧٠ حمام وأن بغداد فى النصف الأول من القرن الرابع الهجرى كانت تضم نحوا من عشرة آلاف حمام ومما يلفت النظر أن الرحالة كانوا ينوهون دائماً بما فى البلاد التى يزورونها من حمامات مما يشهد بأنها كانت من المعالم الرئيسية فى الحياة الاجتماعية فى الدولة العربية فى العصور الوسطى .

وإذ نحن بصدد الحديث عن الإضاءة باستخدام الزيت والشمع ينبغى أن نشير إلى حياة الترف واللهو التى كانت تسود العديد من الحواضر والمدن الكبرى ، مثل البصرة وبغداد ودمشق والفسطاط والقاهرة والإسكندرية .

وعرفت الحياة ألواناً من الحفلات الليلية التى كانت تشترك فيها مختلف الطوائف ، فضلاً عن عادة السهر فى داخل البيوت وخارجها . وكان الناس يحتفلون بالكثير من المناسبات الاجتماعية كمولد الأطفال والزفاف والختان ، فيحدثنا ابن جبير عن الاحتفال بختم أحد أبناء المكيين ذوى اليسار للقرآن ، وهو غلام لم يبلغ سنة الخمس عشرة سنة ، « فاحتفل أبوه لهذه الليلة احتفالاً بديعاً ، وذلك أنه أمد له ثرياً مصنوعة من الشمع مغصنة ، قد انتظمت أنواع الفواكه الرطبة واليابسة ، وأعد لها شمعاً كثيراً ووضع فى وسط الحرم . . .

وربطت فى أعلاه عيدان نزلت منها قناديل وأسرجت فى أعلاه مصابيح ومشاعل . . . » .

وهناك أيضاً المناسبات الدينية ، والاحتفالات التى كانت تقام فى الليل كليلة النصف من شعبان وليلة رؤيا هلال رمضان ، وإحياء ليالى رمضان فى البيوت والجوامع . ويصف لنا ابن جبير الاحتفال فى مكة بليلة النصف من شعبـان ، ومما قاله : « وبسطت الحصر وأوقدت الشموع وأشعلت المشاعل وأسرجت المصابيح . . . » ويتحدث المقريزى عن الاستعدادات فى القاهرة للاحتفال بليلة الوقود ، ونقل من وصف المسبحى فى حوادث رجب من سنة

٣٨٠ « أن الناس خرجوا إلى جامع القاهرة » وزيد فيه فى الوقيد على حافات الجوامع وحول صحنة التناشير والقناديل والشمع ، وكان يطلق فى أربع ليالى الوقود برسم الجوامع الستة جملة كبيرة من الزيت الطيب . وهنا ننوه بالأعداد الضخمة من الجوامع والمساجد والمشاهد . إذا أخذنا كل هذا فى الاعتبار أمكن أن نقدر ما كان يجرى إنتاجه من الزيتون والشمع .

وكانت صناعة الشمع أكثر ما تكون فى الموانى الواقعة على ساحل البحر المتوسط ، ولعل هذا راجع إلى ما لرطوبة الجو من أثر فى تماسك المواد التى يصنع منها الشمع .

وكان للعرب مهارة كبيرة فى عمل الشموع على اختلاف أنواعها ، ما بين صغير يحمله الطفل وكبير تزن الشمعة منه بضعة أرطال ، وقد ذكر المقريزى مثلاً ، أنه إذا مضى النصف من جمادى الآخرة أمر الخليفة الفاطمى أن يسبك فى خزائن دار افتكين ستون شمعة وزن كل شمعة منها سدس قنطار مصرى استعداداً للاحتفال بليلة الوقود .

(٣) صناعة السكر والعسل والأشربة

قامت صناعة السكر فى البلاد أو المناطق التى اشتغلت بزراعة القصب سواء كان من نباتاتها الأصلية أو نقلت إليها زراعته فى وقت أو آخر ، وثمة مناطق اشتهرت بهذه الصناعة ، ففى العراق كانت البصرة وما حولها أهم مراكز عمل السكر . ونقل أهل الأندلس القصب إلى بلادهم وصنعوا منه السكر أيضاً . وتوسع أهل مصر فى زراعة القصب فى العصر الفاطمى ، وقد ذكر الإدريسى فى أواخر ذلك العصر أن زراعة القصب كانت منتشرة على جانبى النيل من الصعيد حتى مصب النهر .

وكان التوسع فى زراعة القصب ، ومن ثم فى عمل السكر ، مرتبطاً بالحياة الاجتماعية السائدة ، فلما بدأت البلاد الإسلامية تأخذ بأسباب الترف اشتد الإقبال على مختلف أصناف الحلوى التى صارت تشكل جزءاً أساسياً من الطعام . كانت المآدب التى يقيمها الكبراء لا تخلو من ألوان من الحلوى ومن الفواكه المسكرة . وكانت الأشربة السكرية والحلوى من الأشياء التى لا غنى عنها فى حفلات الزفاف مثلاً ، وتوزع على المدعوين ، ويهتم أهل الحفل بهذا الأمر اهتماماً كبيراً لأنه يعكس ثراءهم أو رخاءهم المادى . وكانت الحلويات موضع الرواج أيضاً فى عدد من المناسبات الدينية كالأعياد ، وهذه العادة لا تزال موجودة حتى اليوم .

وجاء فى « الأحكام السلطانية » ، لمناسبة مواكب الحج عند الخلفاء العباسيين ، أنه كان يجتمع فى بغداد أعداد غفيرة من الحجاج وخاصة من العراق وفارس وخراسان ، وقد أعدوا عدتهم من الإبل « والطعام الذى كان يتكون من الأقراص المعجونة باللبن والسكر والكعك . . . . . . » .

ويبدو أن اعتبارات مذهبية وسياسية معينة لعبت دوراً لَه شأنه فى النشاط الذى دب فى صناعة السكر ، ولعل هذه الظواهر أكثر انطباقاً على مصر فى عصر الفاطميين بسبب ما أدخلوه من تقاليد استقرت بمضى الزمن ، بل وراحت تشق طريقها إلى بلاد أخرى إذ لقّيت قبولاً من الناس ، فقد جرت عادة الفاطميين على عمل الأسمطة فى شهر رمضان وفى الأعياد والمواسم المختلفة ، يدعى إليها أعداد كبيرة من الناس تقدم لها أنواع الحلوى ، وذكر الرحالة ناصر خسرو أنه حضر وليمة إفطار بالقاهرة فى رمضان وقدر ما استهلك فيها من السكر نحو ٧٦,٣٠٠ كيلو جرام . أى حوالى ٢٠٤١ قنطاراً .

وانشأ الخليفة العزيز بالله دار الفطرة ، وكانت وظيفتها تفرقة ما يشترى لها من السكر والحلوى وغيرها فى الأعياد والمواسم على جميع الناس من الخاصة والعامة ، وذكر المقريزى أنه إذا كان اليوم الثانى عشر من ربيع الأول ، بدأت الاستعدادات للاحتفال بالمولد النبوى ، ففى الاحتفال بهذا العيد فى سنة ١٥٦ هـ عملت أربعون صينية خشكنانن وحلوى وكعك ، وأطلق برسم المشاهد سكر وعسل ولوز ودقيق ، وصدر الأمر بعمل ٥٠٠ رطل حلوى لتفرق على المتصدرين والقراء والفقراء .

وكان القصب يحمل أولاً إلى المعاصر ، حيث بها أحجار خاصة لعصره ، أما عمل السكر نفسه فكانت له مصانع خاصة عرفت باسم المسابك أو المطابخ .

وكانت صناعة الحلوى واسعة الانتشار ولكن هناك أنواعاً معينة أختصت بها بعض البلاد ، ففى نابلس بالشام كانوا يصعون حلواء الخروب وتجلب إلى دمشق وغيرها ، وتحدث ابن جبير عن بعلبك فقال يصنع بها الدبس من

العنب ، وتصنع منه الحلواء ويجعل فيها الفستق واللوز وكانت اليمن يعمل بها معقدات الفاكهة من أترج وجزر وقرع وخوخ ونحوها .

وكان العسل يصنع على نطاق واسع ، فيبدأ الطباخون فى عمله بعد عصر قصب السكر ، وكانوا يصنعون العسل من التمر ، واشتهرت البصرة بنوع منه كانوا يطلقون عليه اسم السيلان ، وكانت تربية النحل واستخراج العسل من الأعمال الرائجة فى أكثر البلاد وخاصة حيث تجود زراعة الأزهار . . ففى مصر مثلاً كانت أكبر مراكز صناعة عسل النحل الفيوم وضواحى الفسطاط وقليوب وذلك نظراً لوفرة البساتين فيها .

المعروف أن الإسلام يحرم تناول الخمر ، وجاء التحريم قاطعاً بنزول هذه الآية القرآنية الكريمة « إنما الخمر والميسر والأنصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه » وبرغم هذا كانت عادة تعاطى الخمور منتشرة فى مختلف أنحاء الدولة العربية ، بفضل التقاليد المتخلفة عن الفرس والروم فى البلاد التى كانت من قبل خاضعة لهم ، مثل العراق والشام ومصر . وكان لانتشار زراعة الكروم فى أقاليم مثل شمال أفريقية والأندلس أثر لا ينكر فى قيام صناعة النبيذ ، وفى إقبال الناس على هذا الشرب . ولما أخذت الدولة بأسباب الحياة المترفة مما تجلى فى أثر من ناحية ، فيبدو أن هذا اللون من الحياة ساعد إلى حد كبير على اتساع نطاق عادة تعاطى الخمر .

ولقد أمدنا المؤرخون وكثير من الكتاب الآخرين بطائفة من الأخبار عن شيوع هذه العادة وعن روح اللهو والميل إلى المجون .

وكان من الخلفاء أنفسهم من هوى الشراب بل وانغمس فيه ، فكان يزيد ابن معاوية يعرف باسم يزيد الخمور ، بل وصل به الحال إلى تدريب قرد عنده

على أن يشاركه سكره ، على ما ذكر صاحب كتاب « الأغانى » وممن كانوا يتعاطون الخمر ولو فى اعتدال نسبى الوليد الأول وهشام ويزيد الثانى . أما الوليد الثانى فكان مستهتراً فقيل أنه كان يسبح فى بركة من النبيذ ويظل يجرع منها بحيث كان فى الإمكان أن يلحظ انخفاض سطح هذا الشراب فى البركة .

وذكروا أن الخليفة القاهر حرم الغناء والخمر ، ومع ذلك كان يشرب المطبوخ « ولا يكاد يصحو من السكر » وكان الخليفة المستكفى قد أقلع عن شرب النبيذ ، فلما تولى الخلافة عاد إلى شربه . وكان الكبراء من رجال الدولة ومن التجار وأمثالهم من ذوى الثراء ، يعقدون مجلس الشراب ويتفننون فى تحقيق أكبر الاستمتاع منها ، وكان فى بيوت الكبراء إلى جانب صاحب المطبخ رجل يسمى الشرابى شأنه العناية بالشراب وآلته وبالفاكهة والروائح . وحتى أصحاب المناصب الشرعية كان الكثيرون منهم يقبلون على الشراب ، فينقل آدم متز عن « يتيمة الدهر » للثعالبى ، أنه كان جماعة من الكبراء ينادمون الوزير المهلبى ، ويجتمعون عنده فى الأسبوع ليلتين على أطراح الحشمة والتبسط فى القصف والخلاعة ، فإذا تكامل الأنس وطاب المجلس وضع فى يد كل منهم كأس ذهب وزنه ألف مثقال ، مملوء شراباً قطراً بلياً أو عكبرياً فيغمس لحيته فيه ، حتى تتشرب أكثره ، ويرش منه بعضهم على بعض .

ويبدو أن الأمر خرج عن الحد المعقول فى مصر ، وأسرف الناس فى احتساء الراح فى الأعياد والحفلات وغيرها وأوغلوا فى المجون والفجور فثارت نزعة الحاكم بأمر الله الإصلاحية ، ونهى عن بيع الفقاع وقطع الكروم ومنع بيع الزبيب ، وأراق خمسة آلاف جرة من عسل فى البحر خوفاً من أن تعمل نبيذاً ، على ما روى صاحب « النجوم الزاهرة فى أخبار مصر والقاهرة » . فلما آلت

الخلافة إلى الظاهر أذن لأهالى مصر فيما كان يعمل فى ليلة الغطاس وكان الظاهر يميل إلى اللهو والطرب وشرب الخمور ، وحذا حذوه الآمر بأحكام الله . وحتى الأديرة التى كان يغشاها بعض الخلفاء الفاطميين للهو والشرب ويرتادها غيرهم من أفراد الشعب ، فكانوا يعاقرون الخمر فى دير مارى حنا [٨] .

ولم يقف الأمر عند حد الرجال ، بل كانت عادة تعاطى الخمر منتشرة فى صفوف فئات من النساء . فيحكى عن نساء مراكش وهى بلاد كثيرة الأعناب أنهن كن مولعات بالشرب [٩] .

وكانت الخمر تصنع من مواد مختلفة ، فهناك أولاً نبيذ الكرم وكان أنقاها وأغلاها ثمناً ، ولهذا يبدو أن تعاطيه كان مقصوراً على أهل الثراء ، وخاصة فى البلاد التي لم تشتهر بزراعة الكروم . وفى العراق وبلاد العرب واليمن مثلاً كانوا يصنعون خمراً من التمر ، ولم يكن مرتفع الثمن ولهذا كان فى متناول الطبقات الفقيرة ، وكان الزبيب شائعاً فى الشام ولبنان ، ولا يزال الحال على هذا النحو إلى الآن . وكان الناس فى مصر يشربون المزرو النبيذة اللذين كان يصنعان من القمح أو الشعير ، وقد ظلت النبيذة من المسكرات التى تعمل فى إقليم صعيد مصر ، فقد تكلم عنها الرحالة الهولندى نوردن ، ولعلها النوع المعروف باسم « البوظة » [١٠] .

وكانوا يتخذون أيضاً المسكر من العسل ، وهذا يفسر ما عمله الحاكم بأمر الله حين أمر بإلقاء خمسة آلاف جرة من العسل فى البحر كما سبق لنا ذكره [١١] .

(٤) صناعة بناء السفن

كان من الطبيعى وقد فتح العرب الشام ومصر أن يعملوا على حمايتها من

غارات الروم التى كانت تشن من جزيرة قبرص ، وهنا طلب معاوية بن أبى سفيان حاكم الشام السماح له فى غزو هذه الجزيرة ، فتردد الخليفة عمر ابن الخطاب فى إجابة مطلب معاوية . فلما آلت الخلافة إلى عثمان بن عفان جدد معاوية المحاولة ، ونجح هذه المرة ، إذ أذن له عثمان بالغزو شريطة ألا يكره أحداً على ركوب البحر ، وأن يعتمد على المتطوعين فحسب ، وحارب إلى جانب المتطوعين المسلمون البحارة والمقاتلة من أهل الشام ومصر ، إذ كان اعتماد السلطات العربية الإسلامية فى تلك الفترة المبكرة من نشاط أساطيلها على أقباط مصر وسكان الشام القدامى الذين مهروا فى ركوب البحار[١٢] .

إلا أن العرب المسلمين ما لبثوا أن اهتموا ببناء السفن ، وكانوا يطلقون اسم « دار الصناعة » على الأماكن التى تبنى بها السفن ، وأنشأوا أول دار صناعة فى جزيرة الروضة بمصر ، وهى التى زودت معاوية بالسفن التى كونت نواة الأسطول العربى ، الذى استخدمه فى فتح جزيرة قبرص[١٣] « وفى سنة ٤٩ هـ أنشأ معاوية داراً أخرى بالشام واتخذ من ميناء عكا مقراً لها ، وكانت تحصل على حاجتها من الأخشاب من غابات لبنان » .

وفى عهد الإخشيد نقلت دار الصناعة المصرية المشار إليها إلى الفسطاط وكان ذلك فى أول القرن الرابع الهجرى . ثم أنشأ الفاطميون داراً فى أطقس ، القريبة من القاهرة ، وينسب إنشاؤها إلى المعز لدين الله فى قول وإلى العزيز بالله فى قول آخر ، وأشرف عيسى بن بسطوروس على إنشاء الأسطول وتابع الخلفاء من بعد ذلك العناية بالأسطول . وكان أهم مراكز إنشاء السفن مصر والإسكندرية ودمياط ، وحتى فى أواخر الدولة الفاطمية حين ضاعت الشام كان الأسطول مكوناً من نحو ثمانين شونة وعشر مسطحات وعشر حمالات .

وفى عهد عبد الملك بن مروان انشئت دار صناعة كبرى فى تونس واهتم حكام الأندلس المسلمون ببناء السفن ، وبلغ عدد سفن أسطولهم على عهد عبد الرحمن الناصر فى أواسط القرن الرابع ٢٠٠ سفينة وكان أسطول أفريقية نحو ذلك وأشهر موانىء الأندلس بجاية المرية .

ولم يقف الأمر عند حد السفن الحربية وكانت الدولة هى التى تتولى إنشاؤها ، وإنما اهتمت الحكومات العربية ببناء السفن للأغراض المدنية ، ففى مصر كانت تستخدم السفن فى النيل وفروعه لنقل الغلات والمنتجات .

وفى العراق أيضاً كانوا يهتمون ببناء السفن لأغراض الملاحة النهرية عن طريق الفرات ودجلة ، فكانت تنقل مثلاً الأخشاب من جبال أرمينية ، وزيت الزيتون من الشام . وكان ببغداد أعداد كبيرة من القوارب الخاصة ، فقيل إنه كان لكل واحد من أهل اليسار فى الحضارة العباسية وأية فى اصطبله وطبار فى النهر ، وكان الكبراء وأصحاب الجاه ينتقلون فى الغالب على الماء [١٤] وفى أوائل القرن الرابع مثلاً ، أحصى عدد السفن التى تنقل الناس والتجارة فى بغداد فكان ثلاثين ألفاً [١٥]

وفى الوقت نفسه ينبغى ألا نغفل عاملاً مهما ، كان له أثره بالنسبة إلى نشاط صناعة السفن ، ونقصد به التوسع الذى شهدته العلاقات التجارية بين بلاد الدولة المصرية الإسلامية والعالم الخارجى فى أفريقيا ، وجنوب آسيا وشرقها وفى أوربا [١٦] هذا التوسع المطرد كان يستلزم توسعاً مماثلاً فى إنشاء السفن الكبيرة القادرة على اختراق البحار والمحيطات ، ومواجهة العواصف والأنواء ، وبسبب هذه التجارة الخارجية نشطت هذه الصناعة فى العديد من الموانى الإسلامية مثل سيراف وعدن وعيذاب والإسكندرية ودمياط وغير هذه من الموانى فى الشام وأفريقية والأندلس .

(٥) صناعة الورق والتجليد

ظلت مصر بعد الفتح العربى محتفظة بشهرتها القديمة فى عمل البردى فى مراكز مختلفة ، منها بورة وأفراجون والفيوم ، كما كانت له مصانع فى مدينة الفسطاط ، وظل الصناع حتى بداية القرن الثانى الهجرى (الثامن الميلادى) من الأقباط بدليل عبارة « الأب والأبن والروح القدس » التى نلقاها على أوراق البردى التى ترجع إلى هذا العصر . وتمتع البردى المصرى بشهرة واسعة فى العالم حيث كان الناس يعتمدون على مصر بشأن هذه المادة ، ويظهر أن صناعته انتقلت منها إلى صقلية ، وحدثنا عنها ابن حوقل فى القرن الرابع .

ثم أخذت هذه الصناعة المصرية تسير فى طريق الاضمحلال بسبب المنافسة من جانب الكواغيد السمرقندية ، التى نقلت صناعتها من الصين ، ونال هذا النوع على أيدى المسلمين التغيير الهام الذى يعتبر حادثاً فى تاريخ العالم ، فإن المسلمين نقوه مما كان يستعمل فى صناعته من ورق التوت ومن الغاب الهندى [1] وفى القرن الثالث اقتصرت الكواغيد على بلاد ما وراء النهر ، ثم أخذت تنتقل إلى أقاليم أخرى ، فتجد فى القرن الرابع مصانع للورق فى دمشق وطبرية بفلسطين ، وبطرابلس الشام ، ومع ذلك ظلت سمرقند أكبر مراكز هذه الصناعة .

ومن أكبر العوامل التى أسهمت فى نشاط صناعة الورق والنهضة العلمية والأدبية التى شهدها العالم الإسلامى واهتمام الخلفاء والأمراء والوزراء بجمع الكتب من كل مكان ، بل وكانوا يحرصون على اقتناء نسخ متعددة من المؤلف الواحد ، ولا شك أن هذه الثروة الضخمة التى كانت تضمها خزائن القصور والمكتبات فى بغداد ، وعلى رأسها بيت الحكمة ، قد راحت ضحية الجريمة

التى أرتكبها التتار ضد الحضارة العربية بوجه خاص والحضارة الإنسانية بصفة عامة .

وفى سبيل المنافسة وتمشياً مع النهضة فى العلوم والآداب حرصت قرطبة فى العهد العربى على اقتناء الكتب النفيسة ، وكذلك فعلت القاهرة الفاطمية إلا أن ازدهار الحركة العلمية فى عهدهم كان مرتبطاً بسياستهم فى نشر الدعاية الشيعية ، ولهذا افتتح الحاكم بأمر الله مثلاً دار الحكمة ، وحملت إليها الكتب من خزائن القصر ، ودخل الناس إلى هذه الدار ، وأبيح لهم قراءة الكتب ونسخ ما أرادوا منها ، وجعل فيها ما يحتاجون إليه من الحبر والأقلام والورق والمحابر ، على ما نعرف من « الخطط » للمقريزى . ولقد أشار الكتاب إلى صناعة الورق فى مصر ، فقال أبو صالح الأرمنى أن بمصر صناعة الورق الأبيض ، كما ذكر ابن سعيد الوراقات ، وقال إن الفسطاط اختصت بالمطابخ التى كان يصنع فيها الورق المنصورى .

وراج عمل الوراقين تبعاً للنشاط العلمى ، والتشجيع من جانب الخلفاء والوزراء والأعيان وكان الوراقون فى العادة يشتغلون بعمل الورق وتجارته والنسخ والتجليد وبيع الأقلام والحبر ــ وكانت لهم أماكنهم فى الأسواق على غرار سواهم من أصحاب الحرف وأرباب المتاجر ، كما كانت محالهم أشبه بالمنتديات يتلاقى فيها المثقفون ، وهو ما يستفاد مما ذكره ابن خلكان عن ابن صورة [1] ــ الذى كان سمساراً فى الكتب ويجلس فى دهليز داره لذلك ويجتمع عنده فى يومى الأحد والأربعاء أعيان الرؤساء والفضلاء ويعرض عليهم الكتب ، ولا يزالون مجتمعين عنده إلى انقضاء وقت السوق .

وصحب انتشار صناعة الورق تقدم فن التجليد الذى أبدى فيه الصناع

قدراً وافراً من المهارة والدقة الفنية ، إذ به تصان المصاحف وكتب الأحاديث والعلوم الشرعية . وكانت عملية التجليد تشمل الجلد والبطانة والحرير واستعملوا جلود العجول ، واستخدموا الحرير والديباج والأطلس فى تجليد المصاحف بوجه خاص .

ويرتبط بصناعة الكتب مهنة الخطاط الذى يكتب كلام الله ، وكان له مركز ممتاز فى العالم الإسلامى . ويعتبر من علامات الازدهار فى البلد ، وإذا أرادوا بيان قيمة النسخة من هذه الناحية قالوا إنها بخط فلان من مشاهير الخطاطين ، كما بين البواب مثلاً .

ويلى الخطاط فى الدرجة والأهمية المذهّب الذى يزخرف الصحيفة وكانوا يوجهون عناية كبرى إلى الفاتحة « بحيث تختفى نصوصها وعباراتها فى هالة من الذهب واللون ، وفضلاً عن هذا كانوا يزينون بعض المخطوطات بالصور والرسومات الدقيقة . . » .

العمارة

كتب « فيليب حتى » فى مؤلفه « تاريخ العرب » (مصدر سابق ، ج ١ ، ص ٣٣٢ ، يقول » نستطيع أن نقرر أن الفن العربى الإسلامى كان أكثر ما يكون رقياً فى العمارة . . وعلى ذلك نجد فى تطور المساجد سجلاً تاريخياً عن تطور الحضارة الإسلامية .

كما أن المسجد الذى أقامه النبى ﷺ بالمدينة مثالاً للبساطة التى تميزت بها حياة المسلمين آنذاك ، فقد كان عبارة عن ساحة مكشوفة تحوطها جدران اللبن ، وسقفه مكون من جذوع نخل يستند إليها الجريد والطمى ، وبرغم

هذه البساطة أصبح مسجد المدينة نموذجاً يحتذى بعد عصر النبى ، ولكن أدخلت على التصميم إضافات وتعديلات بفضل ما اكتسب العرب من مهارة فنية نتيجة اتصالهم بشعوب البلاد التى فتحوها فى آسيا وأفريقية ، والتى كانت من قبل خاضعة للفرس والروم ومتأثرة بحضارتهم وبفنونهم فى البناء والعمارة .

كان النبى يتخذ من جذع نخلة مثبت فى الأرض منبراً يرتقيه حين يخطب الناس ، ولكن ما لبث أن حلت محله منصة صغيرة من الخشب ، لها ثلاث درجات . وأدخل معاوية شيئاً جديداً هو « المقصورة » التى اعتبرها القوم فى عصره بدعة . ويبدو أن الأمويين وقد تأثروا بعمارة الكنائس المسيحية فى الشام ، أدخلوا المحراب . وكان ذلك فى مسجد المدينة لأول مرة ، ثم سرعان ما أصبح سمة عامة تتميز بها المساجد فى كافة أرجاء العالم الإسلامى وتطور بناء المساجد حين أدخل الأمويون المآذن ، ويبدو أن الفضل فى هذا يرجع إلى الوليد ابن عبد الملك الذى أقام الكثير منها فى الشام والحجاز ، كما انتشرت المئذنة فى العراق ومصر وغيرها .

ومن اعظم المنشآت الدينية فى العصر الأموى الجامع الكبير الذى أقامه الوليد بدمشق ، وفيه ظهر لأول مرة المحراب الدائرى ، كما ظهرت العقود التى تشبه حدوة الفرس ، وزخرفت الجدران بالرخام والفسيفساء . وذكر المقدس فى النصف الثانى من القرن العاشر الميلادى ، أنه كان فى المسجد فسيفساء من الذهب والأحجار الكريمة على صور الأشجار والمدائن ، تتخللها الكتابة الجميلة ، وتحدث عنه ابن جبير حديثاً مسهباً ومما كتب عنه قوله « ومحرابه من أعجب المحاريب الإسلامية حسناً وغرابة وصنعة » .

ومن أبرز ما خلفه عبد الرحمن الأول المسجد الجامع الذى بناه فى قرطبة عام ١٨٦ هـ وأتمه ابنه هشام ، ثم توالت عليه الزيادات وعمليات التجميل

حتى صار من أجمل مساجد الإسلام . وبلغ عدد بوائكه تسع عشرة من الشرق إلى الغرب وإحدى وثلاثين من الشمال إلى الجنوب ، وله واحد وعشرون باباً ، طليت بالنحاس الأصفر اللماع ، وثلاث وتسعون ومائتان وألف سارية ، وأجريت الفضة فى حيطان محرابه المزين بالفسيفساء ، وصب فى سواريه الذهب واللازورد وكان المنبر مصنوعاً من العاج ونفيس الخشب ، ويتكون من ستة وثلاثين ألف قطعة منفصلة سمرت بمسامير الذهب والفضة ، وزين بعضها بالأحجار الكريمة .

وبنى الفاطميون فى مصر عدداً من الجوامع والمساجد ، أشهرها الجامع الأزهر ، الذى استحدث فيه نوع من الأقواس المدببة على شكل حدوة الفرس وترتكز على قواعد مرتفعة . وكان جامع الحاكم أول جامع فى القاهرة استخدمت فيه الحجارة ، وهو أقدم مثال لهذا الطراز فى العالم الإسلامى أما الجامع الأقمر فيدعو إلى الاهتمام لأنه أول مثال للنوع الجديد الذى يحتوى على المآذن الرفيعة الأسطوانية ، والواقع أن المهندسين بدأوا فى القرن الخامس الهجرى يتحررون بالتدريج من الشكل المربع التقليدى للمآذن .

ولم يقف الأمر بصناعة البناء عند حد الجوامع والمساجد ، ولكن هناك القصور وغيرها من دور السكنى . ولقد عمد خلفاء بنى أمية إلى أن اتخذوا لأنفسهم مقابر لإقامتهم على أطراف بادية الشام ، وكانت فى الأصل إما معاقل رومانية أصلحت وأعدت للسكنى ، أو أقامها المهندسون الأمويون على الطراز البيزنطى أو الفارسى .

وكانت الدور تبنى بالأجُر وتغطى بالكلس ، وتحلى جدرانها وسقوفها بالفسيفساء المذهبة ، كما كانت تحيط بها الحدائق والبساتين . وكانت العمائر

تتألف من عدة طبقات وكانوا ينفقون الكثير على هذا اللون من حياة الترف ، فقيل إن جعفر البرمكى مثلاً ، أنفق على بناء داره ٢٠ مليون درهم . ومن الأمثلة على فخامة المبانى وسعتها القصر الذى أقامه عيسى بن عبد الله ابن العباسى على أحد فروع دجله فقيل إن أبا جعفر زارعمه عيسى فى أربعة آلاف رجل فوسعهم هذا القصر .

وبنى عبد الرحمن بقرطبة الكثير من القصور ، ومنها قصر الرصافة وكانت تحيط به البساتين التى نقل إليها غرائب النباتات والأشجار من مختلف البلاد . وكان قصر الدمشق يقوم على أعمدة من الرخام ، وقد نمقت ساحاته .

وكان للخلفاء الفاطميين قصورهم ومناظرهم ودورهم فانشأوا منها الكثير مثل قصور الذهب والإقبال والظفر والشوك والزمرد وكلها قاعات ومناظر . أما عن دورهم فنذكر فى دارالضيافة ودار الوزارة ودار الضرب ومناظر اللؤلؤة والغزالة والمقس .

وأدخل الفاطميون فى مصر أسلوب إنشاء المشاهد فوق مقابر البارزين من أفراد البيت العلوى ممن دفنوا بالديار المصرية ، ومن أمثلة هذا النوع مدفن الجيوشى والمشهد الحسينى . ومن الجهات التى تقدمت عمارتها فى عهدهم القرافة ، فأنشأ الخلفاء وأهل بيتهم والوزراء والأعيان بها المساجد الكثيرة . وكان بالقرافة مبانٍ تعرف بالجواسق . وكان يقال لها القصور . وقد وصف ابن سعيد القرافة وصفاً شيقاً فقال « وبت ليالٌ كثيرة بقرافة الفسطاط وهى فى شرقيها ، بها منازل الأعيان بالفسطاط والقاهرة ، وقبور عليها مبان مقنى بها وتسرب كثيرة عليها أوقات للقراء . . . ولا تكاد تخلو من طرب ولاسيما فى الليالى المقمرة ، وهى معظم مجتمعات أهل مصر وأشهر منتزهاتهم وفيها أقول :

إن القــرافـة قـد حـوت ضـدين من
دنـيا وأخــرى فهـي نعـم المنــزل
يغشى الخليع بها السماع مواصلاً
ويطوف حول قبـورهـا المتقبـل

وكانت الحصر من السلع التى تلقى رواجاً ظاهراً فى جميع أركان الدولة بسبب تعدد استخداماتها ، فكانت الطبقات المحدودة الدخل والفقيرة تتخذها لفرش أرضية الغرف ، وخاصة الغرف التى يجتمع فيها أفراد الأسرة أو يستقبلون فيها الضيوف والزوار . وفى بعض بيوت المتوسطين والأغنياء كانت الحصر تقوم بدور الستائر ، وهنا كانوا يتفننون فى تزيينها برسوم طريفة وفى ألوان جذابة ؛ ولكن الأهم من هذا أن الحصر كانت تستخدم على أوسع نطاق فى الجوامع والمساجد ، وإن كانت البسط والسجاجيد تستخدم أيضاً .

وكانت الحصر تصنع من مادة الحلفاء ، وكانت عبدان تنتج أحسن الأنواع منها ، وكانت حصرها موضع التقليد فى فارس ومصر ، وعلى ما ذكر المقدسى ومما يلفت النظر أن الحصيرة كان بنقش المكان الذى يصنع فيه ، ولهذا أثره فى الرواج وفى السعر الذى يباع به ، ذلك أن بلاداً أو مدناً معينة كانت لها شهرة واسعة فى هذه الصناعة .

وكان القار من المواد التى استخدمت أحياناً ، فمثلاً كانت أكثر حمامات بغداد مطلية بالقار الذى يجلب من عين بين الكوفة والبصرة ، ينبع به أبداً ، ويصير فى جوانبها كالصلصال ، ومنها يجرف ثم يأتون به إلى بغداد .

ومن الصناعات المرتبطة بصناعة البناء عمل الزجاج والخزف والبلور الصخرى ، وكانت الشام وخاصة فى صور وصيدا من أعظم مراكز صناعة

الزجاج فى ظل الحضارة العربية . وكذلك كانت مصر ، فقد تكلم ابن سعيد مثلاً عن مسابكه فى الفسطاط ، ومن المناطق التى اشتهرت به أيضاً الفيوم والأشمونين والأسكندرية .

ويرجع نشاط هذه الصناعات الزجاجية والخزفية إلى نشاط العمارة ، فقد كانت المصابيح والقناديل الزجاجية من مستلزمات الجوامع والمساجد والمشاهد وغيرها من المنشآت الدينية ، فضلاً عن القصور . واقتضت حياة الترف وحالة الثراء الإكثار من السلع الزجاجية والخزفية والبلورية المختلفة الأشكال والأغراض ، فقد خلف الأمير جوهر عشر آلاف زيدية صينى وبلور وفضة ، وترجع شهرة الشام ومصر بوجه خاص إلى أن صناعة الزجاج ، كانت مما تفوق فيه الفينيقيون والمصريون القدماء .

ويقول « حتى » (مصدر سابق ، ج ٢ ، ص ٤٣٤) إن الزجاج السورى مطلى بالمينـاء أو مرقش بالألوان ، وكان مضرب الأمثال من حيث الرقة والشفافية ، وانتقلت صناعته إلى أوربا بعد الحرب الصليبية ، وكان أصل الزجاج المصبوغ الذى استخدم فى الكاتدرائيات الأوربية .

وكانت دمشق مركزاً لصناعة الفسيفساء والقاشانى ، وكان الأخير يستخدم لتزيين المبانى والجدران من الداخل أو الخارج ، وكانت الألوان الغالبة فيه اللون الأزرق النيلى أو الأزرق الياقوتى أو الأخضر . وقلما كان يستعمل فيه اللون الأحمر أو الأصفر » (المصدر السابق ، ص ٤٣٥) ، وازدهرت صناعة الفسيفساء فى مصر خلال العصر الفاطمى ، وكذلك فى الأندلس ولقد شاهد المقدسى مثلاً ، على بعض الفسيفساء فى الكعبة توقيع صناع مصر ، وذكر أن راهباً من مون كاسان أتى بصناع من المسلمين من الإسكندرية لعمل الفسيفساء إذ كانوا هو والبيزنطيون أمهر من الطليان فى صناعتها .

واستخـدم المصريون البلور الصخـرى فى عمـل الكؤوس والأبـاريق والفتاجين والأطباق والقنانى وغيرها . ومن المحتمل أن جلب البلور الصخرى من مصر نفسها كان سبباً فى انخفاض ثمنه ومن ثم كان موضع الاقتناء على نطاق واسع .

وازدهـرت صنـاعة الجواهر ، إذ كان الخلفاء والحكام وأهلوهم والوزراء والكـبراء والأغنياء ، من المـولعـين باقتنـاء الـلآلىء ، والياقـوت والـزمـرد ، وأمـا الـطبقـات الـدنيا فكـانت تقبل على الفيروز والجمشت ويشبه الياقوت والعقيق اليمانى ، فهذه أحجار كريمة ولكنها من نوع أدنى ، ومن ثم كانت أرخص ثمناً . . .

واشتهرت منطقة سابور من أعمال فارس بصناعة الروائح العطرية وكانت الـزيوت الـلازمـة لهذه الـروائـح تستخـرج من البنفسج والنيلوفر والنرجس والسوسن والزنبق ، واستحدثت الكوفة نوعاً عرف باسم الخبرى . وفى مدينة حور التى تقع جنوب فارس ، كان يجرى تحضير ماء الورد ، وكان ينقل إلى المغرب والأندلس ومصر واليمن وبلاد الهند والصين ، على ما ذكر ابن حوقل .

وأمتازت مصر بعمل دهن البلسان الذى انفردت به إذ لا يزرع نباته إلا فى عين الشمس ، وكان المصنوع منه قليلاً جداً بسبب صغر المساحة المخصصة لزراعـة هذا النبـات . إذ لم تكن تتعدى بضعة أفدنة ، وكان البلسان يتخذ لعـلاج بعض الأمراض ، وقد احتكرته حكومة المماليك وكانت تستخدمه فى المستشفيات وتهدى منه إلى المندوبين والسفراء والأجانب »[١٧].

الفصل الثالث

الوطن العربى الاسلامى والتنظيم الصناعى

حتى يتسنى معالجة هذا الموضوع ، يتعين أن نفرق بين أنواع ثلاثة من الصناعة : ـ

أولاً : بالنسبة إلى صناعة الغزل والنسيج : هناك الصناعة الريفية ، والغرض منها عمل المنسوجات الرخيصة وخاصة من المواد المحلية ، لسد حاجة أهل الريف ، وهم الأغلبية الساحقة من السكان فى تلك العصور . وكانت عملية الغزل تقوم بها نساء القرية مستخدمات مغازل خشبية بسيطة ، أما النسيج فيقوم به الرجال وكانوا يستخدمون أنوالاً خشبية بسيطة . وهذه الظاهرة ظلت قائمة فى البلاد العربية حتى القرن التاسع عشر الميلادى .

ثانيا : المصانع والورش الأهلية المملوكة للأفراد ، وهذا أسلوب يجمع بين الصناعة المنزلية من جهة ، وما يمكن ، من جهة أخرى ، أن تدعوه النظام الرأسمالى . وهنا نلقى أنواعاً مختلفة . . فقد يملك الصانع محلاً صغيراً يشتغل فيه بنفسه . أو بمساعدة غيره . بل وقد يكون البيت

الذى يسكن فيه هو محل عمله أيضاً ، والأول منهما ينطبق على أصحاب محال النجارة أو الحدادة أو عمل الحصر ، ولعل الثانى أكثر انطباقاً على صناعة النسج .

وهذه المحلات الصغيرة كانت منتشرة فى العالم العربى ، وفى غيره ، خلال العصور الوسطى ، وهى منشآت فردية من ناحية الملكية ، ومما يدل على ذلك ما رواه ابن الزيات عن أبى عبد الله بن أبى الفرج بن إبراهيم المعروف بالكيزانى والمتوفى بعد الخمسمائة من الهجرة ، فقال « وكان له معمل قزازة وكان يدير الدولاب بيده » ومن أمثلة الصانع المستقل ما ذكره المسعودى فى « مروج الذهب » على لسان مسكين المدنى وكان من مشاهير المغنين إذ قال للرشيد « وكنت عبداً خياطاً لبعض آل الزبير وكنت أدفع كل يوم درهمين ، فإذا أدفعت ضريبتى تصرفت فى حوائجى » . وهذا الخياط يأتى له الناس بالقماش فيقوم بحياكته لهم حسب الطلب ، وهو يملك الأدوات التى يشتغل بها مثل الإبرة والخيط وما إلى ذلك .

وكتب ابن الحاج (المدخل ، ج ٤ ، ص ١٥) عن الصناع فقال : « لا يخلو حالهم من قسمين ، إما أن يكون صانعاً يعمل بالأجرة عند غيره ، وإما أن يعمل لنفسه ، وهو أيضاً على قسمين أحدهما أن يكون الناس يأتون بالغزل وينسجه لهم وهذا ما يسمونه بالقبالة ، والقسم الثانى أن يشترى الغزل وينسجه لنفسه ويبيعه » .

أما فى المدن الكبيرة فيظهر أن بعض السماسرة كانوا يتولون العملية بمعنى أنهم يسلمون الغزل إلى عمال يقيمون فى غرف يستأجرونها فى

أبنية معينـة ، ويقوم النساجون بنسجها ، ثم تسليمها أثواباً ، ولقد أورد القزوينى شيئاً من هذا له أهمية فقال : « من ظريف أمر دمياط أن قبليها على الخليج غرفاً تعرف بالمعامل ، يستأجرها العامل لعمل ثياب الشرب فيها ، فإن عمل بها ثوب ونقل إلى غير هذه الغرف وعلم بذلك السمسار المبتاع للثوب وينقص من ثمنه لاختلاف جوهر الثوب .

وهذا الصانع يستأجر محلاً للعمل فيه ثم يبيع الانتاج إلى السمسار الذى يراقبه مراقبة دقيقة ، ويظهر أن هذه المعامل كانت مزودة بالآلات إذ يقـول الكـاتب سالف الـذكر ، فلا يكاد يبحث آلاتها وذلك بعد استئجـارهـا . أمـا من الـذى يملك هذه الغـرف فالمؤلف المـذكـور لا يوضح ذلك ، والذى نراه أنها إما ملك للحكومة ، وأما أنها كانت مملوكـة لطبقة من أصحاب رؤوس الأموال من قبيل السماسرة المشار إليهم ، أو نفر من أغنياء التجار .

ولقد ذكر ناصر خسرو وهو يتحدث عن مصر ، المخازن والمتاجر التى كانت تؤجـرهـا الحكـومـة الفاطمية لصناع وتجار المنسـوجات . وكـانت الصنـاعـة مصـدر رخـاء وثراء المشتغلين بها سواء أكانوا من أصحاب المصانع أم من التجار الذين يتولون تصريف الإنتاج .

ثالثاً : المصـانـع الحكومية ، وكانت ذات نظام دقيق وتختص بصنع ما يلزم البلاط فى بغداد أو القاهرة أو فى غيرها من الحواضر ، ولعل هذا الأمر أصدق ما يكون بالنسبة إلى صناعة المنسوجات ، فقد أنشأ العباسيون دوراً للطراز فى أهم مدن فارس ، وفى مصر أنشـأ المعـز لدين الله

الفاطمى دار الكسوة فى القاهرة لتفصيل الثياب التى يراد توزيعها على مختلف أصناف الناس ، كما سبق لنا القول .

واشتهرت البصرة مثلاً بعمل الصابون والزجاج ، وخاصة فى عهد الخليفة العباسى المعتصم الذى أنشأ مصانع جديدة لهم فى بغداد وسامرا وغيرهما ، وكذلك لعمل الورق ، هذه المصانع كانت تشتغل أولاً بإنتاج ما يحتاج إليه البلاط وكذلك الإدارات الحكومية ، ولكن من الطبيعى أن تبيع إنتاجها من هذه السلع للراغبين فى شرائها .

الدولة والصناعة

حين نذكر مختلف أنواع المنتجات الصناعة التى كانت الدولة تحصل عليها لغرض أو آخر يتمشى مع حياة الترف والبذخ التى أشرنا إليها فى أكثر من موضع ، وحين نتحدث عن المبانى الفخمة التى انشأها الخلفاء وعمال الأقاليم ، وعن الاهتمام الذى كان يوجه إلى إنشاء الأساطيل ودور الصناعة نقول : إننا إذ نشير إلى هذا يتضح لنا أن الدولة كانت أعظم مستهلك بالنسبة إلى بعض الصناعات .

فلولا الحرص على حماية البلاد من عدوان الطامعين لما زصلت صناعة بناء السفن إلى ما وصلت إليه من التوسع ولولا الاهتمام الواضح ببناء القصور والعمائر والجوامع والمساجد ، لما بلغت صناعة البناء والصناعات المتصلة بها كعمل البلور والزجاج والفسيفساء المستوى الرفيع الذى أشاد به الكتاب ، والذى وصلت إلينا بعض الآثار الدالة عليه ، ولولا الدفعة القوية التى وفرتها الدولة فى العصر العباسى الأول ، والعصر الفاطمى وفى الأندلس للنهضة العلمية والأدبية لما حدث ذلك التطور الرائع فى صناعة الورق والتجليد .

سبق أن أشرنا إلى المصانع الحكومية التى أنشئت فى مختلف أرجاء العالم الإسلامى ، وسواء حين كان يخضع لحكومة مركزية واحدة ، أو تعددت فيه الحكومات المستقلة تماماً ، أو من الناحية الفعلية . هذه المصانع تعكس فلسفة لها الطابع العصرى ، مؤداها أن للدولة وظيفة اقتصادية ، بمعنى أن عليها أن تلعب دوراً إيجابياً ومباشراً فى عملية الإنشاء الصناعى مثلاً ، لأنها قد تكون أقدر من الأفراد على توفير ما يحتاج إليه هذا الإنشاء من مال ومن خبرة فنية وتكنولوجية ، وهذا الأمر أكثر إنطباقاً على البلاد التى يطلق عليها وصف « النامية » وهى بصدد محاولة الخروج من دائرة التخلف الذى ران عليها قروناً طويلة .

وكانت الحكومة العربية تشرف إشرافاً دقيقاً على عمليات البيع والإصدار ، فهذه كان لا يمكن أن تتم إلا على أيدى السماسرة ، فبعد أن يتحدث ابن البلخى عن كيفية صناعة الثياب التوزية بمدينة كازرون ، يستطرد إلى القول « وثم سماسرة يعينون الثمن المعادل للأقمشة ويختمون اللفائف المخزونة ، قبل تسليمها للتجار الأجانب ، وكان هؤلاء يثقون بالسماسرة ويشترون اللفائف من غير أن يفكوا حبالها ، بل يأخذونها كما هى ، كانت إذ وصلت اللفائف إلى أى بلد اشتراها التجار من غير أن يفتحوها ، واكتفوا بمجرد السؤال عن شهادة السمسار بكازرون »(١٨) .

وكان نظام الحسبة من الوسائل التى تستخدمها الدولة لحسن الإشراف على الصناعة ، فقد كان من مهام المحتسب أن يحضر عمليات الصناعة ويراقبها ويختمها ، وله أن يجعل لكل صنعة عريفاً من صالح أهلها ، خبيراً ببضاعتهم بصيراً بغشوشهم ومن وتدليساتهم ، مشهوراً بالثقة والأمانة ، على حد قول النبراوى فى « نهاية الرتبة فى طلب الحسبة » .

ولقد عملت الحكومات فى الدولة العربية على الاستفادة من التوسع المطرد الذى شهدته الصناعات ، فكانت تفرض الرسوم العالية خاصة على الكماليات كالأصناف الفاخرة من المنسوجات ، وهو ما يتمشى مع أحدث المبادىء الاقتصادية التى تطبقها الحكومات اليوم ، وفى الحديث عن مصر مثلاً ، أشار المقدسى إلى ثقل عبء الضرائب فى تنيس ودمياط ، خاصة بوصفها من أكبر مراكز صناعة المنسوجات فى البلاد ، وقدر ناصر خسرو الخراج اليومى بالنسبة إلى مدينة تنيس وحدها بألف دينار ، وهذا معناه أن خراجها فى السنة كان يربو على ثلث مليون دينار .

ولكن سياسة التشجيع للصناعة لم تحل دون إرهاق رجال الصناعة بالأعباء المالية ، وخاصة فى الأوقات التى تقل فيها إيرادات بيت المال ، أوحين يكون على رأس الإدارة المالية رجال لا يهدفون إلا إلى زيادة الحصيلة . ولو أضر ذلك باقتصاد البلاد . وكان الكتاب يستنكرون أمثال هذه الأساليب التعسفية ، ولهذا نجد ابن جبير مثلاً يشيد بما ألغاه صلاح الدين من مكوس كانت تثقل كاهل الصناعة المصرية مثلاً .

ويلاحظ أن الأسواق فى المدن العربية كانت تشمل على أماكن لأهل الصناعات المختلفة . فيتحدث ابن بطوطة عن مدينة الحلة بأن لها أسواق حسنة جامعة للمرافق والصناعات ، ويقول عن الجانب الشرقى من بغداد أن به سوق الثلاثاء وكل صناعة فيه على حدة » .

الطوائف الصناعية

ونقصد بها النقابات الصناعية التى كان ينتظم فى سلكها أرباب الحرف المختلفة ، وهذا النظام الذى كان من دعائم الحياة الاقتصادية فى أوروبا فى

العصور الوسطى ، والذى ظل قائماً فى أغلب بلادها حتى نشوب الثورة الفرنسية أواخر القرن الثامن عشر الميلادى ، كان له نظير فى الدولة العربية الإسلامية وكان له نفس الاهمية .

أما السبب فى نشوء نقابات تضم طوائف المشتغلين بالصناعات المختلفة فقد عبر عنه روشيه Rocher بقوله : « وكان المشتغلون بحرفة واحدة ينضم بعضهم إلى بعض بقصد الدفاع عن مصالحهم . ولكن بمرور الزمن أصبح لهذه التجمعات وظائف اقتصادية واجتماعية لها أهميتها وصار لها تقاليد لا يجوز الخروج عليها » .

لسنا نجد للأسف فى المصادر العربية القديمة بيانات جلية شاملة تستطيع أن تلقى ضوءاً كافياً على نظام الطوائف فى العصر الإسلامى ، وكل ما هناك إشارات مبعثرة وعبارات مبهمة فيما خلفه المؤرخون والجغرافيون والرحالة ، قد لا يكون لأغلبها اتصال مباشر بالموضوع .

يقول المقريزى فى كتابه « إغاثة الأمة بكشف الغمة » (ص ١٨) مانصه : « وكان فى كل سوق من أسواق مصر على أرباب كل صنعة من الصنائع عريف يتولى أمرهم » ولاحظ الأستاذ فييت (مساحة القاهرة ، ج ١ ، ص ١٣١ ، بالفرنسية) على الكتابات المنقوشة على المبانى الفاطمية أنه بجانب الكلمات العربية « بناء ومهندس » نجد اسم الذى أشرف على البناء مسبوقاً بكلمة « معلم » واستعمل أبو صالح الأرمنى العبارة ذاتها حيث قال « لا يزال قبر المعلم سرور الجلال قائماً فى هذه الكنيسة حتى اليوم » . وعلى ذلك يستدل من كتابة كلمة « معلم » إنه كان لها مدلول خاص وقيمة فنية ، وأن صاحب هذا اللقب يمتاز عن الصانع العادى من ناحية الدراية الفنية

والمركز الاجتماعى ، وأنه بعبارة أخرى . كان رئيساً لغيره من المشتغلين بحرفة ما والذين لم يرتقوا إلى هذه المنزلة بعد .

وتمدنا إحدى أوراق البردى بمعلومات قيمة ، وفيما يلى نص هذه الوثيقة :

كشف نفقات إعادة بناء بيت (القرن الثالث الهجرى)

ـ النقاطين (= يعنى العمال القائمين بقطع الحجارة) ½ دينار .

ـ والبناء فى أول يوم = بنائين وستة رقاصين معهم ونصف رقاص أجرة البنائين ستة دراهم وغداهم .

درهم واحد وغدا ستة رقاصين درهم ونصف

وعلق « جروهمان » على النص فقال إن الرقاصين هم ، أما « نصف رقاص ، فالمرجح أن هذه العبارة (ولعلها اصطلاح عند العامة) يقصد بها أحد الصبيان ممن يستخدم للخدمة الشخصية .

ويبدو أنه كان للنقابة صوت فى تحديد الأجور التى تدفع لطوائف العمال والصناع من أصحاب الحرف المختلفة ، ولا شك أن هذه الأجور كانت تتفاوت حسب المهن والظروف والمناطق وغير ذلك من العوامل التى تتصل بتحديد الأجور .

ذكر ناصر خسرو فى وصف بلدة تنيس المصرية أن العمال كانوا يقبلون على عملهم بسرور وأنه كان يدفع لهم السعر العادل ، وهو فى هذا يتكلم عن عمال فى مصانع تدار لحساب الحكومة ، ونظن أن الحكومة كانت تستعين بالعرفاء وشيوخ الصناعة لمعرفة الأجر الذى يصح دفعه للعمال . والمعقول أن يتفق أفراد

الطائفة بينهم على الأجور التى يتناولها الصناع ، وفى اعتقادنا أن رئيس الطائفة كان من واجبه الإشراف على تنفيذ مثل هذه الاتفاقات .

الفصل الـرابع

الـتـجـارة .. والـعـلاقـات الـتـجـاريـة

من ضروب النشاط الاقتصادى التى يشير إليها القرآن كثيراً ، ويحث على مزاولتها ، تشغل التجارة مركزاً رئيسياً . هذا الاهتمام بالتجارة ينبغى أن لا يثير الدهشة إذا أخذنا فى الاعتبار الظروف المناخية لشبه الجزيرة العربية . فالرياح جافة والأرض كلها تقريباً قاحلة غير ذات زرع . وإذا استثنينا مناطق قليلة ومحـدودة تعتمـد على الآبـار التى كان يستخـدمها البدو لشرب حيواناتهم ، واستثنينا كذلك الواحات الكبيرة فى الحجاز وكان فيها قدر يسير من الزراعة ، واستبعـدنـا اليمن بصفـة خاصة تلك التى تهب عليها رياح موسمية صيفية ممطرة ، فشبه الجزيرة العربية كانت تفتقر إلى الكثير من المواد اللازمة للقوت ، ومن السلع المصنوعة ، وهذه وما فى حكمها جرى العرف منذ القدم باستيرادها من البلاد المجاورة الأوفر خصوبة والأكثر إنتاجاً من المواد الغذائية ، والأكثر تقـدمـاً فى الصنـاعة . ومقابل هذا كانت شبه الجزيرة تصدر بعض إنتاجها الحيوانى بشكـل مباشر أوغير مباشر ، أو النباتى كاللبان والبخور ، وبعض أنواع من النسيج اشتهرت بها مناطق معينة .

لكن أهمية شبه الجزيرة فى التجارة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالموقع الجغرافى ،

فالبحر يحف بالمنطقة على امتداد المسافة من خليج السويس حتى الخليج العربى ، وعلى مقربة من هذه السواحل الطويلة تقع أخصب أجزاء المنطقة ، وهى اليمن وحضرموت وعمان ، ولقد أتاحت شواطىء شمال شرق أفريقيا وشواطىء إيران للعرب أن يتصلوا اتصالاً مادياً وحضارياً باثنين من أقدم مراكز الثروة والحضارة فى العالم القديم ، وهما مصر عبر البحر الأحمر ، وإيران عن طريق الخليج العربى

وكان من السهل على العرب أن يعبروا البحر إلى شرق أفريقيا سعياً وراء بعض السلع التى يختص بها الإقليم الاستوائى . وكان شاطىء إيران يؤدى شرقاً إلى الهند ومنها إلى جنوب شرق آسيا ثم إلى الصين فى الشرق . وما من شك أن الرياح الموسمية كانت عاملاً طبيعياً شجع على الاتجاه بحراً نحو أفريقيا من جهة وعلى الوصول إلى الهند من جهة أخرى . وفضلاً عن هذا فالخليج العربى والبحر الأحمر ومعهما أنهار الفرات والدجلة والنيل ، ممران طبيعيان للملاحة ومن ثم للتجارة بين شرق آسيا وحوض البحر المتوسط .

ومن هذا كله كانت شبه الجزيرة العربية ذات أهمية بالغة كوسيط تجارى ومنطقة اتصال بين الشرق والغرب ، تمر عبرها السلع المادية والأفكار والثقافات .

قبل الاسلام

وقامت فى جنوب شبه الجزيرة قبل الإسلام بوقت غير قصير ، دول رئيسية ثلاث هى : معين فى الشمال ، وإلى الجنوب منها سبأ وقتبان فى نواحى عدن ، وإلى الشرق من هذه الدول الثلاث قامت حضرموت .

ويبدو أن أهل معين قدموا من العراق فنزلوا اليمن حيث أقاموا دولة ،

وكان لهم نشاط تجارى بلغ الخليج العربى وامتد إلى أعالى الحجاز ، وكانت أهم سلعة يشملها ذلك النشاط ، البخور من جنوب شبه الجزيرة ولها سوق طيبة فى المعابد المصرية .

وبرزت سبأ فى أواخر أيام معين ، وامتد نفوذها من ساحل الخليج العربى شرقاً حتى البحر الأحمر فى الغرب ، واشتغل أهلها أيضاً بالتجارة ، فينقلون المتاجر بحراً إلى مصر بفضل أسطولهم ، أو براً عن طريق القوافل إلى الشام وفلسطين . . ومما أسهم فى ازدهار هذه الدولة اهتمامها بالزراعة مما يدل عليه إنشاء سد مأرب المعروف ، كما حرصت ـ فيما يبدو ـ على الابتعاد عن الحروب والمغامرات الخارجية ، وهو ما يمكن أن نستشفه من موقف ملكتها بلقيس إذ بادرت إلى الاستسلام لسليمان عليه السلام ، وكانت حجتها « إن الملوك إذا دخلوا قرية أفسدوها وجعلوا أعزة أهلها أذلة » على ما تذكر الآية (٣٤) من سورة النحل .

وكان بشواطىء اليمن ثغور تصلح لرسو السفن ، منها موزا أو مخا الان ، وكانت تبنى بها السفن الكبيرة التى تستخدم فى الرحلات بالمحيط الهندى . ومن الموانىء المهمة أيضاً عدن .

وتقع مملكة حمير بين سبأ والبحر الأحمر ، واشتغل أهلها بالتجارة أيضاً ، فحلت فيما يبدو محل المعينيين والسبأيين . وحدث أن تعرض النصارى للاضطهاد على أيدى الملك ذى نواس وأمر بحرقهم فى عام ٥٣٤ ، فطلب الامبراطور جستنيان من نجاشى الحبشة أن يغزو هذه البلاد لحماية أهلها المسيحيين . لكن المحقق أن هدفاً اقتصادياً وسياسياً كان يكمن وراء هذا المطلب ، ذلك أنه فى حالة ما إذا نجح الأحباش فى هذا المشروع أصبحت المنطقة طريقاً للتجارة الرومانية مع الشرق ، فضلاً عن القضاء على تجارة

الفرس هناك . ولكن لم يمض وقت حتى تمكنت الدولة الفارسية من الاستيلاء على اليمن .

أما الحجاز فظل بمنجاة من الغزوات الخارجية التى تعرضت لها أجزاء أخرى من شبه الجزيرة . وأهم مدنه مكة التى بنيت حوالى منتصف القرن الخامس الميلادى ، وتبعد ٤٥ ميلاً عن جدة الواقعة على البحر الأحمر والتى ظلت حتى العصور الوسطى تقوم بدور ثغر المدينة الأولى .

وقامت مكة فى واد صخرى مجدب ، فاتجه أهلها إلى النشاط التجارى يتخذون منه حرفة ومصدر رزق لهم ، وهكذا صارت مركزاً للتجارة بين اليمن والشام والحبشة . فكانت القوافل تخرج من موانى الجنوب محملة بالطيب والبخور ، وكان الطلب عليها كبيراً فى المنشآت الدينية والقصور فى بلاد حوض البحر المتوسط . ومن السلع التى كانت موضع الاتجار أيضاً المنسوجات الحريرية والجلود والأسلحة والذهب والفضة واللؤلؤ وكان معظمها يرد من بلاد الشرق وخاصة من الهند والصين . وكانت القوافل تنقل من الشام وفلسطين القمح وزيت الزيتون والخشب ، كما كانت مصر تبعث بالمنسوجات مقابل ما تحصل عليه من مواد ومنتجات .

واعتادت قريش القيام برحلتين فى السنة : واحدة فى الشتاء إلى اليمن ، والثانية فى الصيف ووجهتها الشام ، وهذا ما يشير إليه القرآن بقوله « لإيلاف قريش ، إيلافهم رحلة الشتاء والصيف » .

ولقد احتكرت قريش التجارة عبر شبه الجزيرة ، وجنوا ثروات كبيرة . والواقع أنهم كانوا يقومون بدور الوسطاء بين بلاد حوض البحر المتوسط كالشام وفلسطين وسواحل آسيا الصغرى ومصر الشمالية من جهة وبلاد الإقليم

الموسمى فى الجنوب من جهة أخرى .

ولكن المزايا التى حققتها قريش من نشاطها التجارى هذا لم تكن مقصورة على الجانب المادى ، ونقصد به تحقيق الأرباح الوفيرة واجتناء الثروات ، ولكن القرشيين أتيحت لهم عن طريق الرحلات لأغراض التجارة ، فرص طيبة للاطلاع على حضارات شعوب أخرى كالروم والفرس ، فارتفع مستواهم الثقافى نسبياً ، وما من شك أن هذا كان من العوامل التى ساعدت العرب بعد ظهور الإسلام ، على فتح الكثير من أجزاء الامبراطوريتين البيزنطية والفارسية ، ثم إدارتها بطرق اتصفت بالكفاءة وبالدراية بشئون أهلها .

الفتوح العربية الإسلامية

لم يكد رسول الله ﷺ ينتقل إلى رحاب ربه ، حتى واجهت خليفته أخطر أزمة يتعرض لها المجتمع الإسلامى الوليد ، ونقصد بها ما يعرف باسم حركة الردة . ولكن الصديق تصدى لها وصمد وأعد لمقاومتها كل ما توافر له من قوة مادية ومعنوية ، فتغلب عليها نهائياً وإلى الأبد . ولكن العمر لم يطل به فانتقل إلى جوار ربه راضياً مرضياً بما قدمت يداه منذ بدء النبوة ، فوقع رداء الخلافة على عمر بن الخطاب ، الذى يبدأ به أروع فصل فى تاريخ الأمة العربية والإسلام بسبب ما تم من منجزات تقرب من المعجزات ، عاشت آثارها حتى اليوم دون أن تنال منها عواصف الزمن وتصاريفه .

ما أن آلت مقاليد الأمور إلى الخليفة الجديد حتى انطلقت جيوش العرب من قلب شبه الجزيرة العربية متجهة نحو ممتلكات الامبراطوريتين القديمتين ، الفارسية والبيزنطية ؛ فاستولت على أرض الجزيرة بالعراق ، وانتزعت الشام وفلسطين ومصر من أيدى الروم . وواصل العرب التقدم فى أراضى

الامبراطورية الفارسية بوجه خاص ، فى السنوات الأولى من عهد الخليفة الثالث عثمان بن عفان . ولكن هذا النشاط ما لبث أن توقف موقتاً بسبب الفتنة التى راح ضحيتها الخليفة ، وبفعل ما أعقبها من حرب أهلية انتهت عند اغتيال على بن أبى طالب رابع الخلفاء الراشدين ، فتنازل ابنه الحسن عن الخلافة ، فدان الأمر لمعاوية بن أبى سفيان ، وهكذا قامت الخلافة الأموية التى دامت تسعة وثمانين عاماً .

استؤنفت الفتوح فاستولت جيوش المسلمين على مناطق واسعة فى الشرق ، فوصلت إلى أرض السند وبلغت كشغر على حدود الصين ، وبهذا تمهد الطريق أمام العرب للسيطرة على الطريق البحرى إلى الهند وجنوب شرقى آسيا ، والطريق البرى الممتد من الصين ماراً بآسيا الوسطى ، وهكذا ثبتت أهمية العلاقة المتبادلة بين السياسة والتجارة . أما فى الغرب فقد اندفع العرب إلى الأراضى الواقعة إلى الغرب من مصر على الساحل الشمالى لأفريقيا حتى بلغوا ساحل المحيط الأطلسى ، ثم عبروا مضيق جبل طارق ليرفعوا راية الإسلام فوق شبه جزيرة أيبيريا ولينقلوا معالم الحضارة العربية إلى أوربا .

هذه الفتوح التى لم يسجل التاريخ مثلها حجماً فى فترة زمنية قصيرة كهذه ، كان لها آثار بالغة الأهمية بالنسبة إلى الحضارة العالمية عامة وإلى التجارة بوجه خاص . يمكن أن نذكر فى مقدمة النتائج السلبية المبكرة تحطم وحدة البحر المتوسط التى كانت قائمة فى عصر الامبراطورية الرومانية ، فانقطع الاتصال بين البلاد المسيحية على شاطئه الشمالى والعالم الإسلامى الذى سيطر على شاطئه الجنوبى ، ومن ثم ، وبسبب الحروب بين بيزنطة والإسلام ، هبط النشاط التجارى بين الشرق والغرب .

ولكن يقلل من خطورة النتيجة المشار إليها أن أوربا فى ذلك الحين كانت ما تزال تمر بالمرحلة التاريخية المعروفة باسم العصور المظلمة ، ولم تكن الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية لتشجع على قيام تبادل تجارى واسع النطاق وخاصة مع الشرق ، فضلاً عن أن أوربا الغربية لم تكن تملك بحرية قادرة فى البحر المتوسط . كان على القارة أن تنتظر طويلاً حتى تنشأ الحاجة التى تتطلب قيام علاقات تجارية واسعة . ومع كل ، فالنشاط التجارى الإسلامى فى أوربا لم يتوقف ، ولكنه تركز فى أقاليم بحر قزوين والبحر الأسود وفى الطرق البرية عبر آسيا . هذه كانت ملتقى التجارة الشرقية من مصر وسوريا والعراق وفارس وغيرها من أقطار العامل الإسلامى .

ولكن إذا كانت الفتوح الإسلامية حطمت وحدة البحر المتوسط ، فإنها بالمقابل أعادت الوحدة التى سبق أن خلفها الإسكندر الأكبر والتى انفصمت من بعده بسبب الحرب بين فارس وبيزنطة . بفضل فتوح العرب أصبحت البلاد الممتدة من حدود السند شرقاً إلى الليفانت غرباً تخضع الآن لحكم واحد ، وأصبح الاتصال بينها ميسوراً ، وصارت قوافل التجارة والبضائع تنتقل دون أن تعترضها العقبات الناشئة من وجود الوحدات السياسية المستقلة والمتنافسة ، ومن اختلاف الأهداف والنظم الاقتصادية . وبعبارة أخرى نشأت وحدة تجارية تغطى هذه المساحة الشاسعة من القارة الآسيوية . وكان من الطبيعى أن تنتقل من المتاجر والسلع المادية أفكار وتقاليد ثقافية منوعة .

قبل الإسلام كان هناك طريقان للتجارة مع جنوب وشرق آسيا ، ينافس كل منهما الآخر ، لأن أحدهما وهو طريق مصر والبحر الأحمر كان تحت سيطرة الدولة البيزنطية ، أما الآخر ونعنى طريق الخليج العربى والعراق فكان خاضعاً للدولة الفارسية . ولكن الفتوح الإسلامية التى أشرنا إليها أدخلت كلا

الطريقين فى نطاق دولة واحدة تستطيع أن تستخدمهما سوياً بما يعود على تجارتها بالفائدة ، سواء بين الأجزاء المكونة لها أو مع العالم الخارجى ، ومن ثم يعود بالخير على اقتصادها بوجه عام . معنى هذا أن الشرايين الرئيسية للتجارة أصبحت تخدم أهدافاً واحدة ومصالح واحدة وأمة واحدة ، وصار لكل طريق من هذين الاثنين دوره ومجاله فى خدمة الدولة الإسلامية طالما ظلت وحدة الأخيرة قائمة .

والإسلام لا يعرف التفرقة على أساس الدين أو الجنس أو اللغة أو اللون ، ولكنه يعترف لجميع الشعوب الداخلة فى نطاقه بالمساواة أمام القانون ، وبعبارة أخرى لم يحاول أن يفرض نشاطاً اقتصادياً معيناً أو يقصره على جماعة عنصرية أو دينية معينة . ولهذا نجد الجميع يسارعون إلى الاستفادة من التسامح الإسلامى ، وراحوا ينشطون فى مجال التجارة ويحققون الأرباح الطائلة ، وكان هذا نصيب المجموعات الكبيرة من أبناء فارس مثلاً .

ومن أنشط الفئات جماعة اليهود الرازانية على ما يوضح هذا النص الذى أورده ابن خرداذية فى كتابه « المسالك والممالك » حيث يقول : « اليهود الرازانية الذين يتكلمون بالعربية والفارسية والرومية والافرنجية والأندلسية والصقلية ، وأنهم يسافرون من المشرق إلى المغرب ومن المغرب إلى المشرق براً وبحراً ، يجلبون من المغرب الخدم والجوارى والغلمان والديباج وجلود الخز والغراء والسمور والسيوف ويركبون من فرنجه فى البحر الغربى فيخرجون بالفرما ويحملون تجارتهم على الظهر إلى القلزم . . ثم يركبون البحر الشرقى من القلزم إلى الجار وجدة ثم يمضون إلى السند والهند والصين فيحملون من الصين المسك والعود والكافور والدارصينى . . حتى يرجعوا إلى القلزم ، ثم يحملوه إلى الفرما ، ثم يركبوا فى البحر الغربى فربما عدلوا بتجارتهم إلى القسطنطينية

فبـاعـوها من الروم ، وربما صاروا بها إلى ملك فرنجة . . وإن شاءوا حملوا تجارتهم من فرنجـة فى البحـر الغـربى فيخـرجـون بأنـطاكية ويسـيرون على الأرض . . إلى الجابية ثم يركبون فى الفرات إلى بغداد ثم يركبون فى دجلة إلى الأبلة ومن الأبلة إلى عمان والسند والهند والصين » .

هذا من جهـة ، ومن جهـة أخرى كان فى الفتوح الإسلامية إمكانيات واسعـة للتبـادل التجـارى بسبب تنوع الأنشطة الاقتصادية ، وسيادة العدل مما كفل الأمان للمتاجر والتجارة ، كما كان الخلفاء عموماً يقومون بجهود طيبة فى الحياة الاقتصادية عامة وتوفير وسائل النقل والمواصلات البرية والبحرية ، فضلاً عن وضع النظم الكفيلة بتنظيم العملية التجارية ، والقيام أحياناً بعقد المعاهدات مع البلاد الأجنبية لأغراض التبادل التجارى ، كما فعل الفاطميون ثم المماليك فى مصر مثلاً .

وثمة ناحية جديرة بلفت النظر إليها . فبعد أن استقر المسلمون فى البلاد التى فتحوها ، ما لبثوا أن أقبلوا على تملك الأرض ، وظهرت خلال العصر الأموى حركة واسعة قام بها كبار العرب لامتلاك الضياع الواسعة سواء على حسـاب الأراضى العامة ، أو باستصلاح الموات وتحويله إلى أرض زراعية . وسرعـان ما وجدنا أنفسنا أمام ظاهرة اجتماعية لها أهميتها ، فالجماعات التى توالى خروجها من قلب الصحراء وحياة البدو ، أخذت تمارس مختلف ألوان النشاط الاقتصادى ومن بينها التجارة بوجه خاص .

أضف إلى هذا أن الفتـوح ونـظم العـطاء سرعان ما عملت على تدفق الأموال ، فانتشرت مظاهر الترف وخاصة فى المدن والمراكز الحضرية الكبرى ، وهذا الترف الذى بدأ يعظم فى العهد الأموى ثم اتخذ أبعاداً كبيرة فى العصر

العباسى الأول بوجه خاص ، شجع بالطبع على استيراد الكثير من السلع والأدوات بقصد الاستهلاك من جهة ولأغراض بعض الصناعات القديمة أو الناشئة من جهة أخرى .

ونحن إذ نتحدث الآن عن العوامل التى كانت فى صالح النشاط التجارى فى العالم الإسلامى ، وإذ سوف نتناول فى مواضع قادمة بعض النظم التى وضعت لتنظيم العملية ، يجب أن نؤكد فى الوقت نفسه الأهمية التى يضفيها الإسلام على التجارة ، وكيف يقرر المبادىء السليمة لتنظيمها باعتبارها خدمة للمجتمع وليست مصدر ارتزاق لصاحبها فحسب . ففى آيات كثيرة حض على مزاولتها ومن ذلك قوله تعالى « فإذا قضيت الصلاة فانتشروا فى الأرض وابتغوا من فضل الله » (سورة الجمعة : ٩) . وكان هناك أناس يمتنعون عن التجارة فى أيام الحج فنزلت الآية : « ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلاً من ربكم فإذا أفضتم من عرفات فاذكروا الله عند المشعر الحرام » (سورة البقرة : ١٩٨) .

ولبيان أن مزاولة التجارة لم تكن لتتنافى مع النبوة يقول تعالى « وما أرسلنا قبلك من المرسلين إلا أنهم ليأكلون الطعام ويمشون فى الأسواق » (سورة الفرقان : ٢٠) . وعن معاذ بن جبل قال رسول الله ﷺ : « أطيب الكسب كسب التجاره الذين إذا حدثوا لم يكذبوا ، وإذا وعدوا لم يخلفوا ، وإذا ائتمنوا لم يخونوا ، وإذا اشتروا لم يذموا ، وإذا باعوا لم يمدحوا ، وإذا كان عليهم دين لم يماطلوا ، وإذا كان لهم لم يعسروا » .

وفى آيات كثيرة تحذير من الغش فى الكيل والميزان والنقود ، وحث على الوفاء بالعقود . كذلك تضمن القرآن آيات كثيرة عن الفساد والمفسدين فيقول عز وجل : « إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون فى الأرض فساداً

أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض » (سورة المائدة : ٣٣) والمقصود بالافساد هو القتل والغارة وقطع الطريق .

وإلى جانب كون الحج فرضاً دينياً على من استطاع إليه سبيلاً من المسلمين فقد كانت أيامه تشكل موسماً تجارياً هاماً ، وظل الحال كذلك على امتداد القرون . ففى عهد متأخر كالقرن السادس الهجرى مثلاً ، يحدثنا ابن جبير (٥٣٩ - ٦١٤هـ = ١١٤٤ - ١٢١٧ م) عن مكة فى موسم الحج فيقول : « يباع فيها الذخائر النفسية كالجواهر والياقوت وسائر الأحجار ، ومن أنواع الطيب المسك والكافور والعنبر والعود والعقاقير الهندية ، إلى غير ذلك من جلب الهند والحبشة ، إلى الأمتعة العراقية واليمانية إلى غير ذلك من السلع والبضائع المغربية مما لو فرق على البلاد كلها لأقام بها الأسواق النافقة ، ولعم جميعها بالمنفعة التجارية ، كل ذلك فى ثمانية أيام بعد الموسم ، حاشا ما يطرأ بها مع طول الأيام من اليمن وسواها » ثم ينوه بما فى أسواقها من مختلف أنواع الفواكه التى تجلب إليها من الطائف ومن قرى حولها . ويشير أيضاً إلى جماعة يقال لهم السرو وهم أهل جبال حصينة باليمن تعرف بالسراة ، يأتون إلى مكة بالسمن والزبيب واللوز والأطعمة كالحنطة وسائر الحبوب إلى اللوبياء ، قبل العمرة الرجبية وهم يبيعون هذا كله بالخرق والعباءات والشمل ، فأهل مكة يعدون لهم من ذلك مع الأقنعة والملاحف المقامة وما أشبه ذلك مما يلبسه الأعراب .

التجارة الداخلية

كان من الطبيعى فى البلاد التى تمثل الزراعة فيها النشاط الاقتصادى الرئيسى لغالبية السكان ، مثل مصر والعراق والشام والمناطق الخصبية فى بلاد فارس ومثل الأندلس مما تشير إليه على سبيل المثال لا الحصر ، أن تقوم حياة

المجتمع القروى على الاكتفاء الذاتى إلى حد كبير . فأهل القرية يزرعون ما يحتاجون إليه من مواد غذائية كالحبوب والبقول والخضر ، ويربون أنواعاً من الحيوان كالأغنام والإبل والماشية ، تمدهم باللحم واللبن لغذائهم ، وبالوبر والصوف والجلود لعمل البسيط من الأدوات والاحتياجات .

وكان هناك عدد كبير من المدن تشابه القرى فى بعض المظاهر ، فهى أو أغلبيتها صغيرة المساحة أو قليلة السكان ، ولها طابع زراعى ، إذ يمتلك بعض أهلها فى ظاهرها مساحات يستغلونها فى الزراعة . بل إن الكثير من المدن الكبيرة كانت تجاورها أو تحيط بها مساحات واسعة تستغل فى الإنتاج الزراعى والحيوانى وتلعب دورا هاماً فى حياة تلك المدن وفى اقتصادها .

وهذه الظواهر يتحدث عنها المؤرخون والجغرافيون والرحالة ويصفونها وأحياناً بتفصيل مثير ، مما يدل على انتشارها وأهميتها . ففى رواية عن أيام هارون الرشيد يتحدث المسعودى عن طبريان وهى قرية بين الكوفة والقادسية ذات كروم وأشجار ونخل ورياض تخترقها الانهار من كل البقاع من الفرات ، ويصف ابن جبير مدينة دنيصر بأنها واقعة فى بسيط فسيح من الأرض ، وحولها بساتين الرياض والخضر ، تسقى بالسواقى ، وكذلك يمتد أمام نصيبين وخلفها بساط أخضر مد البصر ، وتحف بها عن يمين وشمال بساتين ملتفة الأشجار ، يانعة الثمار ، ويذكر ابن بطوطة كثرة الفواكه فى تستر التى تخفيها البساتين والجنات عليها النواعير ، وهو يصف طرابلس بأنها إحدى قواعد الشام تخترقها الأنهار وتحفها البساتين والأشجار ، وفى خارج حلب المزارع وشجرات الأعناب ، كما أن نابلس كثيرة الأشجار ، مطردة الأنهار ، وهى من أكثر بلاد الشام زيتوناً . وحتى الفسطاط نفسها وبرغم نشاطها التجارى والصناعى الكبير ، كانت تحيط بها المزارع والحقول والبساتين ، يأخذ منها السكان بعض

لوازمهم من الخضر والفاكهة .

هذا الذى ذكرناه لم يكن مما يشجع على قيام تبادل تجارى واسع ، فضلاً عن أن انخفاض مستوى الدخول والمعيشة فى الريف إنما يجعل احتياجات أهليه ضئيلة بالقياس إلى أهل المدن . وبرغم هذا كان لابد من الاعتماد على الريف فى سد حاجات الأهالى من الغذاء ، كما أنه لابد للريف أيضاً أن يبيع الفائض عن حاجة أهله مما يزرعون ، أضف إلى ذلك أن الزراعة تزود صناعات المدن بالكثير مما يلزمها من مواد أولية كالبذور والكتان وقصب السكر والزيتون ، كما كانت المدن تسد بعض مطالب أهل الريف من الإنتاج الصناعى وأنواع بسيطة من الكماليات .

وهكذا نشأت الحاجة إلى قيام تبادل بين المدن والقرى المجاورة ، أو بين القرى نفسها ، ولتيسير هذا التبادل أصبح لكل مدينة سوقها الخاصة بها ، وهو ما تذكره مؤلفات أمثال المسعودى والاصطخرى واليعقوبى والمقدسى وابن جبير وناصر خسرو وابن بطوطة والمقريزى ، فهؤلاء ينوهون دائماً بالأسواق فى المدن التى يمرون بها أو يزورونها .

فيتحدث ابن جبير مثلاً عن مدينة الحلة بأن بها أسواقاً حفيلة جامعة للمرافق المدنية والصناعات الضرورية ، وعن حران وما تضم من أسواق حفيلة الانتظام مسقفة كلها بالخشب . ويصف ابن بطوطة بلدة غزة بأنها حسنة الأسواق ، ويتحدثون عن الأسواق العجيبة « فى طرابلس ، كما أنه ما من بلدة فى الشرق كانت — على حد قوله — تدانى دمشق فى حسن أسواقها الاشيراز ، بل إن أكثر قرى دمشق فيها الأسواق .

وكان فى مصر كثير من المدن التى اشتهرت بأسواقها ، مثل منوف ومحلة

صرد وترنوط وقليوب ، وهذه الظاهرة قائمة فى كافة أنحاء البلاد الإسلامية فى العصور الوسطى

ويلاحظ أن الأسواق كانت تعقد فى أيام معلومة من الأسبوع . ففى مصر مثلاً كان سوق دقدوس يوم الأربعاء ، وكان لدجيزة كل يوم أحد سوق عظيم يأتى إليه من النواحى كثير من الناس ويجتمع فيه عدد كبير منهم على ما يذكر المقريزى ، ويتحدث ابن جبير عن مدينة دنيصر بأن بها يوم الخميس ويوم الجمعة ويوم السبت ويوم الأحد بعدها ، سوق حفيلة ، يجتمع لها أهل الجهات المجاورة لها والقرى المتصلة بها ، لأن الطريق كلها يميناً وشمالاً قرى متصلة وخانات مشيدة ، ويسمون هذه السوق المجتمع إليها من الجهات البازار ، وأيام كل سوق معلومة » (الرحلة ، ص ٢١٧) .

ومما يلفت النظر صيغة عن بعض المدن بأن بها أسواقاً جامعة كما يقول الإدريسى لمناسبة مصر ، أو حفيلة على حد تعبير ابن جبير فى حديثه عن بعض مدن العراق والشام ، والظاهر أنها أسواق كان يتردد عليها التجار والقرويون لا من الجهات المجاورة وحدها فحسب ، ولكن أيضاً من بلاد أو قرى بعيدة عنها ، إما لوقوع أمثال هذه المدن فى أماكن متوسطة أو فى جهات ذات إنتاج زراعى كبير ، أو فى مناطق كانت لها شهرة صناعية خاصة .

ولكن مدنا مثل الكوفة وبغداد ، وشيراز واصبهان ، ودمشق وأنطاكية وحلب ، والفسطاط والقاهرة والاسكندرية ، والقيروان ، لم يكن فى إمكانها الاعتماد مطلقاً على الإنتاج الزراعى فى الجهات المحيطة بها أو المجاورة لها ، وذلك راجع إلى كثرة سكانها إلى حد كبير ، وإلى اشتغالها بالصناعة والحرف المتنوعة ، أو لأن بعضها كان فى وقت أو آخر حاضرة للدولة أو للإقليم وتضم رجال البلاط (أو دار الإمارة) وألوف الناس من المتصلين به ، وكذلك أقام

الأعيان والمقطعون وأثرياء التجار وأضرابهم فى هذه المدن .

ومن ثم كان من الطبيعى أن يعظم النشاط التجارى فى هذه المدن لأنها تحصل على الكثير من حاجتها من مواد غذائية وأولية من مواطن إنتاجها . فكانت الإسكندرية تحصل على حاجتها من الحنطة من داخلية البلاد عن طريق ألوف المراكب النيلية حتى بلغ عدد ما رآه ناصر خسرو منها فى تكنيس وحدها نحو ألف مركب . وكانت المحلة الكبرى بلداً عامراً بالأسواق والتجارات والخيرات الشاملة . وكان الزيت يحمل من نابلس إلى دمشق ، وكذلك التين والفستق من المعرة والصابون الأجرى من سرمين .

واشتهرت هذه المدن الكبيرة بأسواقها التى تباع فيها مختلف أنواع السلع . فنعلم أنه لما بنى المنصور بغداد جعل مجمع الأسواق بالكرخ ، وأمر التجار فابتنوا الحوانيت . ولما أنشأ المعتصم مدينة سامرا فردوا سوقاً لكل صنعة ، وكذلك للتجار ويتحمس ابن جبير فى وصف حلب فيقول إنها بلد « واسع الأسواق كبيرها ، متصلة الانتظام مستطيلة ، تخرج من سماط صنعة إلى سماط صنعة أخرى إلى أن تفرغ من جميع الصناعات المدنية ، وكلها مسقفة بالخشب » . فلما وصل إلى دمشق وزار جامعها الكبير كتب وهو يصف الأخير : « وبجانبى هذا الدهليز أعمدة قد قامت عليها شوارع مستديرة فيها الحوانيت المنتظمة للعطارين وسواهم » .

ويتوسع ابن بطوطة فيقول عن عاصمة الأمويين الكبرى : « وبها الأسواق الكبار وأعظمها باب جبرون وله دهليز يخرج منه إلى بلاط عظيم . وبجانب الدهليز أعمدة قامت عليها شوارع مستديرة فيها دكاكين البزازين وغيرهم وعليها شوارع مستطيلة فيها حوانيت الجوهريين والكتبيين وصناع أدوات الزجاج العجيبة » .

وأبـدى ناصر خسرو حماسـاً بالغاً فى وصف الفسطاط فذكر أنه كان بها ما لا يقل عن عشرين ألف دكان ، كما كانت بها العمارات الشاهقة التى بلغ عدد طبقات أحدها أربعة عشر طابقاً .

طرق الإشراف على التجارة

حين يعلى الإسلام من شأن التجارة ويحض على مزاولتها ، يضع فى الوقت نفسه الكثير من القواعد لتنظيم هذه العملية بما يكفل صالح كل مِن التاجر والمستهلك ، فإنه يفعل هذا انبثاقاً من حقيقة اجتماعية كبرى هى أن التجارة خدمة اجتماعية ، أو يجب أن يكون الأمر كذلك . ولقد تضمن الكتاب الكريم الكثير من الآيات المتعلقة بالوزن والكيل والوفاء بالعقود وعدم التلاعب بالنقد وغير ذلك مما سبق أن أشرنا إليه .

وكان من الطبيعى أن تبتدع الدولة العربية الإسلامية النظم ، أو الوسائل العملية التى تكفل إخراج القواعد المشار إليها إلى حيز التنفيذ ، باعتبار أن الـدولـة مسئولة عن النشاط الاقتصادى من جهة ، ورعاية مصلحة المجتمع ككل من جهة أخرى .

ومن هذه النظم « الحسبة » وكان عمر بن الخطاب أول من ابتدع هذا النظام ، فقد شوهد يضرب جَمالاً . ويقول له « حملت جملك ما لا يطيق » ، وتحـدث عنهـا ابن الطوير فقال : « وأما الحسبة فإن من تسند إليه لا يكون إلا من وجوه المسلمين وأعيان المعدلين لأنها خدمة دينية » .

وكانت أعمال المحتسب متشعبة وله على ما يقول النبراوى « أن يجعل لكل صنعة عريفاً من صالح أهلها خبيراً ببضاعتهم بصيراً بغشوشهم وتدليساتهم مشهـوراً بالثقـة والأمـانـة ، ويكـون مشرفاً على أحوالهم ويطالعه باخبارهم

ومـا يجلب إلى سوقهم من السلع وما يستقر عليه من الأسعار وغير ذلك من الأسبـاب التى تلزم المحتسب معـرفتهـا » ، ولـه أن يأمـر أصحاب الموازين بمسحهـا وتنـظيفهـا من الأدهـان والأوسـاخ . وللعريف أن يحضر عمليات الصناعة ويراقبها ويختم عليها ، أى أنه يتدخل حتى فى التفاصيل . وما من شك أن الغـرض من هذه الأعمال كلها حماية الطبقات الفقيرة من استغلال الباعة والصناع .

ولـقـد لخص ابـن خلدون أعـمال المحتسب فقـال : « ويبحث عن المنكرات ، ويضرر ويؤدب على قدرها ، ويحمل الناس على المصالح العامة فى المدينة ، مثل المنع من المضايقة فى الطرقات ، ومنع الحمالين وأهل السفن من الإكثار من الحمل ، والحكم على أهل المبانى المتداعية للسقوط بهدمها ، وإزالة ما يتوقع من ضررها على السابلة . . ولا يتوقف حكمه على تنازع أو استعداد ، بل له النظر والحكم فيما يصل إلى عمله من ذلك ويرفع إليه . وليس له إمضاء الحكم فى الدعاوى مطلقاً بل فيما يتعلق بالغش والتدليس فى المعاش وغيرها ، وفى المكاييل والموازين ، وله أيضاً حمل المماطلين على الإنصاف .

وكان الذى يتولى الحسبة فى الأندلس موظفاً يقال له المحتسب أو صاحب السوق ، ويجرى اختياره فى العادة من القضاة بسبب ارتباط عمله بالقضاء . وكـان الإشراف على التجـار والبـاعـة دقيقاً للغاية ، كما كانوا يحددون أثمان السلع ، ويقول المقريزى فى مؤلفه « نفح الطيب » إن المحتسبين « كان لهم فى أوضاع الاحتساب قوانين يتداولونها ويتدارسونها كما تتدارس أحكام الفقه لأنها عندهم تدخل فى جميع البياعات » .

التسعير والاحتكار

ومن الأنظمة التى كانت سائدة ما اصطلح على تسميته بالسعر العادل ،

ولذا كانت الحكومة تتدخل مراراً لتحديد أسعار ليس فيها غبن على التاجر ، أو ارهـاق للمستهلك ، وقـد حدثنا ناصر خسرو أن التجار فى مصر مثلاً ، يبيعون بأسعار محدودة .

وكان من الطبيعى أن يبدى رجال الشرع وجهة نظرهم فى هذا الموضوع . فقال ابن تيمية فى كتابه « الحسبة والإسلام » ما نصه : « وحاجة المسلمين إلى الطعام واللباس وغير ذلك من مصلحة عامة ليس الحق فيها لواحد بعينه ، فتقـدير الثمن بثمن المثل على من وجب عليه البيع أولى من تقديره لتكميل الحـرية . . فلومكن من يحتـاج إلى سلعة أن لا يبيع إلا بما شاء لكان ضرر النـاس أعظم » . . وبرغم قول الحنفية أنه لا ينبغى للسلطان أن يسعر على الناس إلا إذا تعلق به ضرر العامة ، إلا أن أغلبية الفقهاء لا يعارضون التسعير بل لعلهم يؤيدونه .

وأكثر من هذا كانت الحكومة تتدحل أحياناً بشكل فعال لمحاربة الاختزان بقصد الاحتكار والتحكم فى الأسعار ، والرأى العام عند الفقهاء يرى ضرورة التدخل لمنع مثل هذا العمل ، وهنا يقول ابن تيمية : « . . المحتكر هو الذى يعمـد إلى شراء ما يحتاج إليه الناس من الطعام فيحبسه عنهم ويريد اغلاءه عليهم وهو ظالم للخلق المشترين ، ولهذا كان لولى الأمر أن يكره الناس على بيع ما عندهم بقيمة المثل عند ضرورة الناس إليه » .

عهد الخلفاء الراشدين

المعروف أن التجار العرب كانوا يرددون على مصر قبل فتحها لأغراض التجارة ، وكذلك كان يفعل عمرو بن العاص . هذه الاعتبارات كلها دفعت بعمر بن الخطاب أن يطلب من عمرو أن يعيد حفر القناة التى كانت تخرج من

النيل متجهة إلى البحر الأحمر ، ففعل وسمى هذا المجرى باسم « خليج أمير المؤمنين » ، وكان يمتد من بلبيس إلى بحيرة التمساح ، ثم إلى مدينة القلزم . ويقال إن هذا القرار الذى اتخذه الخليفة كان بقصد تسهيل نقل الطعام من مصر إلى الحجاز ، وذلك على أثر المجاعة التى أصابت أهل « المدينة » فى عام ٢٣ هـ المعروف بعام الرمادة . وتم الحفر فى ستة أشهر ، وانطلق أسطول من ٢٠ سفينة يحمل الحبوب ، وكانت حمولة السفينة الواحدة ٣٠٠٠ أردب ، أى أن أول شحنة غذائية سارت فى المجرى الجديد كانت ٦٠٢ ألف أردب .

وظل خليج أمير المؤمنين طريقاً يستخدمه التجار وغيرهم ، واستمر الحال كذلك طيلة حكم الولاة .

والذى يعنينا من الأمر أن حفر هذه القناة كان تعبيراً عن اهتمام بمصر ، وإيذاناً بعودة البحر الأحمر ليشغل مكانه القديم فى التجارة مع الشرق .

واهتم عثمان بن عفان بتجارة هذا البحر ، وجعل من فرضة جدة ميناء لمكة ، كما اهتم أيضاً بفرضة الجار وكانت ميناء المدينة المنورة ، وتصل إليها السفن قادمة من الهند والصين فى آسيا ومن الحبشة فى أفريقية .

وفى الوقت الذى تم فيه حفر الخليج فى مصر كانت تجرى فى العراق عملية أخرى ، قدر لها أن تكون ذات أهمية كبيرة بالنسبة إلى التجارة العربية خاصة والحضارة العربية بوجه عام . ففى ربيع سنة ١٦ هـ اختط عتبة بن غزوان البصرة ، فلم ينقض على إنشائها عشرون سنة حتى أصبحت من أهم مراكز التجارة فى العالم الإسلامى ، وخاصة بالنسبة إلى التجارة مع جنوب وشرق آسيا بحراً ، فحلت محل الأبلة الواقعة على الخليج العربى ، على ما يذكر الطبرى .

بدأت البصرة ببضع مئات من المقاتلة ثم أخذت تنمو بسرعة ، فيحدثنا

البلاذرى أنه على عهد زياد بن أبيه كان عدد مقاتلتها ثمانين ألفاً وعيالهم مائة وعشرين ألفاً . وكان معظم أهلها فى بادىء الأمر من ربيعة ومضر ، ثم قدمت إليها جاليات من الهند والسند والصين ، كما تردد عليها أعداد كثيرة من تجار العرب .

وترجع أهميتها إلى وقوعها عند مصب دجلة . ويصفها الجاحظ فيقول كانت باب بغداد الكبير ، ومدخل الدجلة ، ومقصد القوافل ، ومحط رجال الشرق والغرب ، ولذلك استعجل بها العمران وكثرت فيها المصانع والصنائع ، وصارت واسطة العرب والعجم وبسبب هذا النشاط وما أسفر عنه من ثراء بالغ ، ونتيجة لتدفق الناس عليها وأهمية مركزها ، وتوسطها بين العرب والعجم على حد تعبير الجاحظ ، كانت مركزاً للعلم والفقه والأدب ، وظهرت بها مدارس ثقافية وحركات صوفية لها شأنها .

العصر الأموى

وحرص بنو أمية على الاستفادة من الأوضاع التى خلقتها الفتوح الإسلامية فى عصر الخلفاء الراشدين ثم على عهدهم أيضاً . فقد درت هذه الفتوح الأموال الوفيرة ، واتصل العرب بحضارات الروم والفرس وأخذوا منها الكثير ، وعظم الاتجاه نحو حياة الترف فازدادت الحاجة إلى إشباع المطالب الجديدة عن طريق الصناعات والحرف المحلية أو عن طريق استيراد الكثير من السلع ، ومن هنا كان اهتمام الأمويين بالتجارة . ولما كانت الشام القوة التى لعبت الدور الرئيسى فى قيام دولتهم ، وجهوا إليها اهتماماً بالغاً حتى تصبح مركز الامبراطورية الأول فى الحضارة عامة وفى التجارة . وكان موقع الشام يؤهلها لمثل هذا الدور ، فالوصول إليها من الأجزاء الشرقية من الامبراطورية ميسور بفضل الفرات وبالقوافل البرية ، وساحلها يطل على البحر المتوسط ويسهل

الوصول بحراً إلى مصر ، وإلى ما وراءها فى اتجاه الغرب من بلاد الشمال الأفريقى . وكانت القوافل قبل الإسلام القادمة من جنوب شبه الجزيرة وخاصة من اليمن وتمر بمكة ، تشق طريقها إلى الشام من أجل تجارة راحت تتسع باطراد بعد قيام الدولة العربية الإسلامية .

ولهذه الاعتبارات وغيرها اصبحت دمشق أكبر المدن فى العصر الأموى ، وبلغ نظام مجارى الماء فيها درجة عالية من الدقة بحيث كان لكل دار نافورة خاصة ، بفضل القنوات السبع التى شقها الحكام من بنى أمية ، وبفضل القناطر الكثيرة المقامة على أعمدة شيدوها . وبذل الوليد بن عبد الملك الكثير من المال والجهد فى سبيل تجميل دمشق وضواحيها بالمبانى العامة .

ومما يشهد باهتمام الأمويين بتجارة الشرق ، أن عبد الملك بن مروان بعث فى عام ٧٥ هـ بقوات إلى ساحل أفريقية الشرقى ، تمركزت فى جزيرة لامو ، وراح العرب بعد ذلك ينشئون العديد من المحطات أو الموانى على هذا الساحل ؛ لحماية التجارة الشرقية فى المحيط الهندى ، ودفع عادية المغيرين على السفن من القراصنة ومن فى حكمهم .

وقبل أن يتولى معاوية بن أبى سفيان الخلافة ، أى خلال الفترة الطويلة التى كان فيها حاكماً على الشام ، أدرك أهمية القوة البحرية للدفاع عن الممتلكات الجديدة ، التى اقتطعها العرب من الروم ، وأنه بدون قوة كهذه فسوف تظل الشام ومصر معرضة للتهديد من جانب الأساطيل البيزنطية . ولهذا طلب من عمر بن الخطاب أن يأذن له فى غزو بلاد الروم بحراً . فأراد الخليفة أن يطمئن من هذه الناحية « ذلك أن العرب » على ما يقول ابن خلدون فى مقدمته « لبداوتهم لم يكونوا أول الأمر مهرة فى ثقافته وركوبه ، والافرنجة لممارسة أصوله ومرباهم فى التغلب على اعداده ، مرنوا عليه فأحكموا الدراية

منه » فطلب من عمرو بن العاص أن يصف له البحر ، فجاء الرد بأن البحر
ركد أحرق القلوب ، وإن ثار أزاغ العقول » فأبى الخليفة الموافقة على
معاوية . ولكن الأخير أعاد الكرة فى عهد عثمان بن عفان ، الذى وافق
ط عدم حمل الناس على ركوب البحر كرهاً .

فلما ولى الزعيم الأموى الخلافة وجه اهتماماً كبيراً إلى إنشاء السفن الحربية
الغارات البيزنطية ، وبلغ عدد سفن أسطول الشام ١٧٠٠ سفينة ،
قام عقبة بن عامر الفهرى بغزو جزيرة رودس . وبعد الغارة التى شنها الروم
البرلس فى ولاية مسلمة بن مخلد (٤٧ - ٦٢ هـ) اهتم ولاة مصر ببناء
سفن ، فأنشئت فى عام ٥٤ هـ ولأول مرة دار صناعة لبنائها فى جزيرة الروضة
ما يحدثنا به المؤرخ الكبير المقريزى .

وواضح مما قدمناه فى إيجاز اهتمام خلفاء بنى أمية بالتجارة ، وهو اهتمام
شمل طريق البحر الأحمر وكذلك طريق الخليج العربى الذى راحت أهميته
د باطراد نتيجة الفتوح الإسلامية فى آسيا .

تفوق طريق الخليج العربى والعراق

ثم انتهى حكم بنى أمية وجاء فى أثرهم العباسيون الذين يدينون
بنجاحهم فى الوصول إلى الخلافة ، لأهل بلاد فارس وخاصة أهل خراسان .
ثم كان من الطبيعى أن يركزوا على دوام الاعتماد على الفرس ، ولذلك
تعد دمشق بالعاصمة التى تناسبهم ، من جهة الشام — على خلاف بلاد
الفرس — كانت تمثل عنصراً متعصباً للعروبة ، ولأنها من جهة موضع التهديد
المستمر من جانب الدولة البيزنطية .

كان من المنطقى أن يتخذ بنو العباس عاصمة بالقرب من أنصارهم من

أهل فارس ، وفى عام ١٤٥ هـ بدأ أبو جعفر المنصور بناء بغداد ، وكانت فى الأصل قرية قديمة أقامها ملوك من الفرس على الشاطىء الغربى لدجلة عند التقائه بنهر الصراة ، كما كانت سوقاً يقصده تجار الفرس والصين .

وفى تفسير اختيار الموقع ينقل اليعقوبى عن المنصور قوله : « والا فجزيرة بين دجلة والفرات . مشرعة للدنيا ، كل ما يأتى فى دجلة من واسط والبصرة والأبلة والأهواز وفارس وعمان واليمامة والبحرين وما يتصل بذلك فإليها ترقى وبها ترسى . وكذلك ما يأتى من الموصل وديار ربيعة وآذ ربيجان وأرمينية مما يحمل فى السفن فى دجلة ، وما يأتى من ديار مضر والرقة والشام والثغور ومصر والمغرب ، مما يحمل فى السفن فى الفرات فيها يحتط وينزل ، ومدرجة أهل الجبل وأصبهان وكور خراسان » .

تم البناء فى عام ١٤٥ هـ وحول إليها الخليفة من الكوفة بيوت الأموال والخزائن والدواوين ، وبنى للمهدى الرصافة فى الجانب الشرقى ببغداد . وجعل مجمع الأسواق بالكرخ ، وأمر التجار فابتنوا الحوانيت وألزمهم الغلة . ولم يمض وقت غير طويل حتى صارت بغداد مركز الثقل السياسى والنشاط التجارى والحركة العقلية والأدبية فى الامبراطورية الإسلامية ، وطبقت شهرتها الآفاق .

وبفضل بغداد احتل العراق مكاناً مرموقاً أهلته له ظروفه الجغرافية ، ووفرة موارده ، وموقعه بالقرب من البحر واتصاله براً بالبلاد المجاورة ، والالتقاء الذى تم فيه بين الحضارات القديمة التى قامت فيه والثقافة العربية والقيم الإسلامية التى انتقلت إليه بعد الفتح .

وأنشأ العباسيون ميناء سيراف على الجانب الشرقى من الخليج العربى

لخدمة التجارة الشرقية ، واستقبال السفن الواردة من أعالى البحار والتى كان يصعب عليها دخول دجلة بسبب الرمال عند مدخله . وأصبحت من أهم المدن التجارية فى العالم ، وحافظت على ازدهارها حتى نهاية القرن الرابع الهجرى .

كان بناء بغداد ، والاهتمام بالبصرة والأبلة ، وإنشاء سيراف دلائل على سياسة عباسية جديدة ، هى تحويل التجارة إلى الخليج العربى والعراق ، وهى سياسة كانت تقضى بإهمال مصر والبحر الأحمر . وكان الطريق الأخير قد بدأ الضعف يتسرب إليه . فأهمل الولاة أمره بعد عصر الخليفة عمر بن عبد العزيز ، وغطت الرمال جزءاً من خليج أمير المؤمنين حتى أصبح منتهاه عند ذنب بحيرة التمساح من ناحية الطور والقلزم . ثم جاءت الخطوة أو الضربة الحاسمة ، حين انتهز المنصور فرصة الثورة العلوية فى الحجاز ، فأمر بردم الخليج حتى يحول دون وصول المؤن والامدادات إلى الثوار . قد يكون هذا هو السبب المباشر ، ولكن يبدو أن الردم كان صادراً عن هدف اقتصادى مهم ، هو تحويل التجارة إلى طريق الخليج العربى والعراق حتى تزدهر بغداد .

وكان الرشيد مواظباً على الحج ، وأكثر من اتخاذ المصانع والآبار والبرك والقصور فى الطريق إلى مكة ، ويقال إنه أراد وصل البحرين المتوسط والأحمر بشق طريق مباشر عبر برزخ السويس ، ولكن يحيى بن خالد بن برمك حذره إذ قال له على ما ذكر المسعودى : يخطف الروم الناس من المسجد الحرام والطواف وذلك أن مراكبهم تنتهى من بحر الروم إلى بحر الحجاز فتطرح سراياها مما يلى جدة فتخطف الناس من المسجد الحرام ومكة ، فعدل الخليفة عن فكرته .

ويلاحظ أن هذا اللون من التفكير سبق أن جال بذهن عمرو بن العاص فأثنوه عنه لنفس الأسباب تقريباً وهو الخوف من استخدام الروم لمثل هذا الممر لمهاجمة الأماكن المقدسة عند المسلمين ولأغراض تتصل بالتجارة أيضاً ، على ما سوف نوضح عند مناقشة سياسة صلاح الدين التجارية .

الأمر الذى نود وضع التأكيد عليه أن فكرة ربط البحرين المتوسط والأحمر بقناة عبر برزخ السويس ، لم تكن من مستحدثات علماء الحملة الفرنسية على مصر فى نهاية القرن الثامن عشر الميلادى ، وإنما جالت بأذهان العرب قبل ذلك بقرون ، بل وبعد الفتح العربى لمصر .

ومن العوامل التى كان لها تأثير واضح بغير شك فى تنمية التجارة وخاصة مع الشرق ، الترف الذى وصل أبعاداً لم يسبق لها مثيل خلال العصر العباسى الأول . وعلى حد تعبير أنتونى ناتنج فإنه فيما يزيد قليلاً عن عشر سنوات بعد موت أبى جعفر قفزت الخلافة العباسية من الربيع المغطى بالخضرة إلى الصيف الذهبى . كان هارون الرشيد حفيد أبى جعفر قد أصبح الخليفة ، فبدأ عصر « ألف ليلة وليلة » وجمعت الثروات وانفق المال على نطاق ينافس انفاق آل روتشيلد وروكفلر فى العالم الحديث . ويضرب الكاتب الانجليزى الأمثلة فيقول إن أم هارون حصلت على ما يزيد عما يعادل ١١,٢٠٠,٠٠٠ دولار صرفتها على زينتها وقصورها ، وأصبحت زوجته الحسناء زبيدة أسطورة من ناحية الإنفاق ، ففى القصور الخليفية أصرت على أن لا يشرب ضيوفها إلا من أكواب من الذهب والفضة ومرصعة بالجواهر . وساد الترف بيوت الأغنياء إلى حد غير معروف فى الأزمنة الحديثة ، فكان يجرى تبريد البيوت بالثلج ، وكانت أدوات المائدة لا تقل عن الفضة ، بينما كانت كل قطعة من الأثاث مطعمة بالأبنوس ومرصعة باللؤلؤ . ووراء كل هذا الترف تجارة وصناعة مزدهرتان .

فعلى طول أرصفة موانى بغداد والبصرة النهرية ترسو مئات السفن من كل ركن من أركـان الإمـبراطورية الشرقية ، من الصين إلى أفريقية ، محملة بالحراير والعطور والصينى والصبغات والتوابل والياقوت وحجر اللازورد والغراء والعاج والرقيق للبيع فى أسواق العاصمة (العرب : أمجادهم ، ترجمة د . راشد البراوى) .

لكن ما لبثت بغداد أن تعرضت للمحن . فقد كان من أثر الحرب الأهلية بين الأمين والمأمون أن كثر الحريق والهدم ببغداد والكرخ ، ولم ينزل بعاصمة بنى العباس شر من هذه الحرب على ما يقول صاحب « مروج الذهب » فقطع طاهر عن أصحاب الأمير مواد الأقوات وغيرها من البصرة وواسط وخلافهما من الطرق . ولما ضاق المجال بمحمد أمر قائداً يقال له ذريح « أن يتبع أصحاب الأمـوال والـودائـع والـذخائر من أهل الملة وغيرهم ، وقرن معه آخر يعرف بالهرشى ، فكانا يهجمان على الناس فاجتبيا أموالاً كثيرة ، فهرب الناس بعلة الحج ، وفر الأغنياء (مروج الذهب ، ج ٣ ، ص ٤١٦) .

والواقع أن المدينة كادت أن تكون قد دمرت تماماً ، نصف أهلها تقريباً قد ماتوا ، وخزائن الخلافة خاوية .

وانتهت الحرب لصالح المأمون كما هو معروف ، فراحت بغداد تستأنف نشـاطهـا ورخاءها ، وعادت التجارة إلى ازدهارها ، فلما تولى المعتصم أنشأ سرمن رأى ، وتبعد عنها ستين ميلاً من ناحية الشمال ، وقد بدأ بناؤها فى عام ٢٢١ هـ ، وفردوا سوقاً لأهل كل صنعة ، وكذلك للتجارة ، فبنى الناس ، وشيدت الدور والقصور ، واستنبطت المياه ، فقصدها الناس وأجهزوا إليها من أنواع الأمتعة وسائر ما ينتفع به الناس وغيرهم من الحيوان ، وكثر العيش واتسع الرزق ، على حد الأوصاف التى اقتبسناها عن المسعودى .

وقبل أن ينتهى عهد الخليفة المعتصم ، كان الأتراك الذين استقدمهم وأكثر من استخدامهم كى يساندوه وليوازن النفوذ الفارسى ، قد أصبحت لهم السيطرة الفعلية على الجيش وجهاز الحكم . إن القوة والسلطة تفسدان من يملكهما ، ومن هنا كان الجند الأتراك يشيعون الخوف والاضطراب فى نفوس أهل بغداد ويعتدون عليهم لمجرد الرغبة فى الاعتداء على الغير .

لكن مصير بغداد سرعان ما قررته الأحداث التى توالت على الخلافة العباسية . ففى أيام المعتز كان بدء الفتنة بين البلالية والسعدية بالبصرة وما نتج عن ذلك من ظهور صاحب الزنج الذى كان خروجه بالبصرة فى خلافة المهتدى فى عام ٢٥٥ هـ ، وتمكن فى ظرف عامين من الاستيلاء على هذا الميناء الكبير وجميع الدلتا ، ثم واسط والبحرين ، ثم غزا فارس ، ولم تتحطم هذه الثورة إلا فى عام ٨٨٣ م وقد بلغ ضحاياها نصف مليون على ما يقال . وأوقفت بالطبع التجارة فى الخليج العربى ، واقفرت أرصفة وطرقات الموانى الكبيرة كالبصرة ، وبالتالى تأثر مركز بغداد التجارى .

وما لبثت الدولة أن تزلزلت قوائمها بسبب ثورة القرامطة الذين حاربوا لتأييد ثورة الزنج فيما بين عامى ٨٦٨ ، ٨٨٣ م ، فلما قضى على الأخيرة لحق القرامطة بجيوش الخليفة وحققوا فى عام ٩٠٠ نصراً ساحقاً فى البصرة ، ثم زحفوا على الشام ، وفى عام ٩٢٩ هاجموا مكة ونهبوها .

هذه الأحداث الدامية كانت لها آثار مدمرة بالنسبة إلى التجارة فى الخليج العربى والعراق بوجه خاص ، وراح التجار من العرب والفرس يهربون إلى مواضع أكثر أمناً وهنا كانت القوة التى أعادت إلى طريق مصر والبحر الأحمر نشاطه السابق وأهميته القديمة ، وهذه الأحداث اقترنت باتجاه حكام مصر إلى الاستقلال الفعلى بها .

مصر وعودة النشاط إلى طريق البحر الأحمر

اقترن تحول الثقل التجارى من العراق ومنطقة الخليج العربى بقيام حكم مستقل فى مصر كما أشرنا ، وذلك منذ أن وطد الأمر لأحمد بن طولون .

ولكن النشاط الذى شهدته التجارة الخارجية بلغ أزهى مظاهره فى عصر الفاطميين ، وتضافرت عوامل عدة أدت إلى هذا الازدهار . فالدولة الجديدة كفلت توافر الأمن والاستقرار فى الداخل . وكان التجار الغربيون فى العصر السابق على الحروب الصليبية يفضلون طريق مصر فهو يستغرق وقتاً أقل منه فى حالة الطريق المنافس عبر بلاد الجزيرة والشام ، ومن ثم كانت تكاليف النقل أقل ، مما أدى إلى رخص نسبى فى أسعار السلع . ولم تكتف مصر بدور الوسيط بالنسبة إلى البضائع الأسيوية ، بل كان لديها ما تصدره إلى أوربا مثلاً ، كالنطرون والشب والكتان والمنسوجات النفيسة ، كما أن حاجتها إلى الخشب والحديد جعل السفن الأوربية تأتى إلى موانيها محملة بهذه السلع .

ومما يلفت النظر نمو العلاقات بين مصر والمدن الإيطالية المشتغلة بالتجارة ، فبدأ اتساع نطاق التجارة مع جنوا فى النصف الأخير بوجه خاص من القرن الحادى عشر ، فتعلم أن أحد الحجاج وهو أنجلف Ingulf أسقف كروبلاند شهد أسطولاً جنويا فى ثغر يافا على ما يقول هايد فى مؤلفه عن « تاريخ التجارة » . وقبل عودته إلى بلاده عن طريق مصر أقام فيها حتى تمكن من عقد معاهدة تجارية مع الخليفة الفاطمى آنذاك . وكانت بيزا شديدة الحرص على الاحتفاظ بود الخلفاء الفاطميين فبعثت فى عام ١١٥٤م بسفير اسمه رانييرى بوتاكى إلى الخليفة الظافر لتسوية مشكلة نشأت من اعتداء الركاب البيزيين فى إحدى السفن على زملائهم المسلمين . ونجح السفير فى الوصول إلى تسوية أهم بنودها : تعهد حكومة بيزا بالامتناع عن تقديم أية

مساعدة للصليبيين فى الشام ولغيرهم من أعداء مصر ، وتعهد الحكومة الفاطمية بمنح حمايتها للتجار والحجاج الذين يسافرون فى حالة سلمية . ويحدثنا لانورا أن أهل البندقية نجحوا فى إنشاء علاقات تجارية واسعة النطاق مع المسلمين فى الشام ومصر وشمال أفريقية .

وبرغم التنافس بين القاهرة وبغداد فى عهد الفاطميين لم تتوقف التجارة بينهما ، فيذكر ابن حوقل مثلاً أن مصر كانت ترسل سنوياً إلى العراق منسوجات تتراوح قيمتها من ٢٠ إلى ٣٠ ألف دينار . وامتد نشاط التجار المصريين حتى وصل إلى بخارى . . وقبيل انتهاء عصر الحكم الفاطمى أنشأ المصريون دار وكالة للتجار العراقيين والشاميين مما يثبت أنه كانت لهم معاملات تجارية منتظمة مع مصر .

وواصل صلاح الدين سياسة الفاطميين من ناحية الاهتمام بالتجارة ، بل وتوسع فيها . ولقد كان من أثر المحاولة التى قام بها الصليبى ريموند دى شاتيون للتوغل فى البحر الأحمر (١١٨٢ - ١١٨٣ م) أن ازداد هذا العاهل المسلم اقتناعاً بأن هدف الأوربيين لم يكن الأرض المقدمة فحسب ولكنه أيضاً السيطرة على ثروات الشرق التجارية . وفى خطاب إلى الخليفة العباسى فى بغداد قال إن الفرنجة لو نجحوا فى الحصول على موطىء قدم فى البحر الأحمر فإن هذا لن يهدد طريق الحج فحسب بل ويهدد التجار المسلمين فى اليمن ، ومن ثم فإن منعهم من الوصول إلى البحر الأحمر والمحيط الهندى واجب مقدس .

وعمل سلاطين المماليك على الاستفادة من انتقال مركز الثقل إلى طريق البحر الأحمر ، وتحول السفن إلى اليمن وإلى ميناء عدن بصفة خاصة . وأول

من سار فى هذا الاتجاه السلطان منصور قلاوون الذى راح يعمل على تحسين العلاقات مع حكام اليمن وشريف مكة ، كما حرص ومن جاء بعده على توفير الأمن فى الطريق من البحر الأحمر إلى النيل . كذلك كانت الحكومة تطلب حسن معاملة التجار الوافدين إلى الموانىء المصرية وعدم إرهاقهم بالرسوم ، ويحدثنا القلقشندى أن قلاوون أصدر منشوراً إلى التجار من الصين والهند والسند واليمن والعراق يغريهم بالحضور بمتاجرهم إلى بلاده . وبفضل التشجيع المتعدد الجوانب كثر عدد الأوربيين وخاصة فى الإسكندرية ودمياط . وكان لكل جالية من التجار الغربيين قنصل يتولى رعاية مصالحهم ، كما كان لها فندق .

وفى عهد المماليك أيضاً حدث نشاط كبير مع بلاد السودان الغربى وأفريقيا الوسطى . وفى سبيل دعم العلاقات التجارية مع البلاد الأخرى عقد سلاطين المماليك معاهدات على نحو ما فعلوا مع حكام صقلية ، وقشتالة بالإضافة إلى الجمهوريات الإيطالية .

إلا أن الظروف تغيرت فى أيام المماليك البرجية ، فعمد السلاطين إلى احتكار سلع مثل البخور والتوابل مما أدى إلى حدوث ارتفاع كبير فى أسعارها ، وهذا بالإضافة إلى الإكثار من فرض الرسوم على التجار الأجانب ، وهى رسوم كانت تتجاوز الحقوق السلطانية المعتادة . وهنا أخذ العالم المسيحى الأوربى وخاصة بعد سقوط حكم المسلمين فى أسبانيا ، يعمل على اكتشاف طريق مباشر إلى الهند لا يمر ببلاد المسلمين ، فتمكن فاسكودا جاما من تحقيق هذا الهدف بالدوران حول أفريقية ، فتدهورت التجارة عن طريق مصر والبحر الأحمر ، ولم يمض وقت حتى سقط الشرق الأدنى ومصر لسلطان الدولة العثمانية الجديدة .

التجارة فى البحر المتوسط

تجمعت ظروف مختلفة فعاونت منذ القرن العاشر الميلادى على استئناف العلاقات التجارية مع أوربا . وأول ما يسترعى النظر أن موت شرلمان أدى إلى تسرب الضعف فى جسم الامبراطورية التى أقامها وانتهى الأمر بتقسيمها بمقتضى معاهدة فردون فى عام ١٨٤٣ م . وأظهر أحفاده ضعفاً واضحاً وتعرضت أوربا لموجة غزو على أيدى شعوب متبربرة آتية من الشمال ، وأخفق أمراء الإقطاع فى حماية البلاد على نحو فعال ، وإزاء هذه الظروف اشتدت الحاجة إلى حكومات مركزية قوية ، وبدأت هذه الحركة القومية فى ألمانيا فى القرن العاشر على أيدى الملك هنرى (٩١٩ - ٣٦) وخليفته أوتو الكبير (٩٣٦ - ٧٣) ، وقامت حركة مماثلة فى فرنسا عندما تولى هيو كابت العرش فى عام ١٩٧٧ .

هذه الظروف ساعدت على اشتداد الحاجة إلى استئناف التبادل التجارى مع أفريقيا وآسيا ــ والواقع أن عصراً جديداً قد بدأ من القرن الحادى عشر وهو ما يدل عليه ازدياد عدد الحجاج الأوربيين إلى فلسطين ، وكان معظمهم يؤثرون طريق مصر والمرور بصحراء سيناء ، ثم يرجعون إلى بلادهم حاملين آراء وأفكاراً ومشاهدات ، فضلاً عما كانوا ينقلونه من المنتجات الصناعية والزراعية من محلية أو مستوردة من أفريقيا وآسيا .

ومن العوامل ذات الشأن أيضاً أن الكنيسة الكاثوليكية التى ورثت مركز الدولة الرومانية الغربية أخذ نفوذها يزداد حتى بلغ مبلغاً عظيماً منذ القرن الحادى عشر ، هذه الكنيسة راحت تفقد بساطة العهد المسيحى الأول ، وتطورت الطقوس الدينية فأسرف رجال الدين فى استخدام البخور والعطور ،

كما عظمت الحاجة إلى توابل الشرق لحفظ الأطعمة تبعاً للحياة الدينية وما فيها من صوم .

إزاء هذه الاحتمالات كان من اللازم قبل كل شىء ، تطهير البحر المتوسط من البحارة المسلمين ولا يتم هذا إلا بانتزاع الجزر الكبيرة التى يتحكمون منها فى طرق المواصلات . فاستولى الامبراطور البيزنطى رومانوس على كريت (٩٦١) ، واستخلص خلفه نقفور جزيرة قبرص (٩٦٥) ، وفى القرن التالى استولى النورمنديون على صقلية .

وفى هذا الوقت برزت البندقية على المسرح ، وفى عام ٩٩١ بعث حاكمها بطرس الثانى بسفراء إلى جميع الأمراء العرب داعياً إلى إقامة العلاقات التجارية مع بلاده ، ولم يمض وقت طويل حتى كانت السفن تقلع من ليدو وجنوا بانتظام إلى سوريا ومصر .

هذه التطورات فى أوربا والبحر المتوسط صاحبها اضمحلال الطريق التجارى عبر الخليج العربى والعراق ، لصالح طريق مصر والبحر الأحمر .

وثمة عامل لا يمكن إغفاله ، ذلك أن روح العداوة التى تولدت من الفتوح الإسلامية فى الليفانت وشمال أفريقية على حساب الدولة البيزنطية ، ومن الانتصارات العربية على الروم والأوربيين ، ومن الموقف المعادى الذى اتخذته الكنيسة الكاثوليكية ، نقول إن هذه العداوة ما لبثت أن خفت حدتها ، وتغلبت المصالح الاقتصادية على اعتبارات الاختلاف الدينى .

وفى عام ١٠٩٦ بدأت الحرب الصليبية الأولى ، وسرعان ما سقطت الرها وأنطاكية ثم بيت المقدس ، إلى أن دانت للصليبيين فلسطين والشام . ولا ريب أن هذا الحادث العظيم أحدث أضطراباً بالغاً ، وأدى فى أول الأمر إلى توقف

المبـادلات بين مصر والشـام والعراق من جهة ، وبين مصر وأوربا من جهة أخرى . فقد أصبح الطريق البرى إلى دمشق والحجاز محفوفاً بأعظم المخاطر بسبب غارات صاحب الكـرك المسيحى على قوافـل المسلمين . كذلك كان للعدوان الصليبى صدى قوى فى الرأى العام الإسلامى عامة والمصرى بوجه خاص ، بل إن الشعوب المسيحية فى أوربا لابد أن ضميرها ثار على أى اتصال تحصل به مصر مثلاً على ما يلزمها من مواد ذات أهمية استراتيجية كالحديد والخشب .

لكن نار التعصب أخذت تخمد بالتدريج ، وتغلب العامل الاقتصادى ، بل إن الصليبيين فى فلسـطين أخذوا يسمحون بمرور القوافل من مصر إلى الشـام والعـراق ، وكثـر ورود السفن إلى الإسكنـدرية بصورة استرعت نظر الرحالة اليهودى التطيلى فحدثنا أنه شاهد فى مينائها سفناً عديدة تنتمى إلى تسع وعشرين دولة ومدينة أوربية .

وهـذه الـظاهـرة أثارت أيضاً الرحالة العربى ابن جبير فكتب يقول إن اختلاف القوافل من مصر إلى دمشق على بلاد الإفرنج غير منقطع . واختلاف المسلمين من دمشق إلى عكة كذلك . وتجار النصارى أيضاً لا يمنع أحد منهم ولا يعـترض . وللنصـارى على المسلمين ضريبة يؤدونها فى بلادهم وهى من الأمنة على غاية ، وتجار النصارى أيضاً يؤدون فى بلاد المسلمين على سلعهم ، والاتفاق بينهم والاعتدال فى جميع الأحوال .

التجارة مع جنوب وشرق آسيا

نجـح بنـو أمية فى خلق عالم إسـلامى يمتد من أسبانيا غرباً إلى السند شرقاً ، وظل على هذا النحو خلال قرن من الحكم العباسى ، باستثناء أسبانيا

وشمال أفريقيا . وفى الوقت نفسه كانت أسرة تانج (٦١٥ - ٩٠٧) قد فرضت سلطانها على الصين . هذان العاملان وهما وحدة العالم الإسلامى ووحدة إمبراطورية الصين ، يفسران نشاط التجارة بين العرب والشرق الأقصى .

هذا النشاط نما بالتدريج ، ففتح السند فى أوائل القرن الثامن الميلادى أتاح للمسلمين موانى الدييل والمنصورة على الطريق إلى جنوب شرقى القارة وشرقها . ثم جاء قيام بغداد وازدهارها وخاصة فى العصر العباسى الأول ، وما صحب ذلك من تطور وازدهار فى البصرة وسيراف .

كانت السفن تخرج من موانى الخليج العربى وتتوقف فى صحار ومسقط بساحل عمان ، ثم تواصل السير إلى كويلون الواقعة فى جنوب ساحل ملبار ، وبعد ذلك تتجه نحو سرنديب ، ومن بعدها إلى الملايو . وتعبر السفن مضيق ملقا ثم تبحر مباشرة إلى الهند الصينية ومنها إلى خانفو (كانتون) بالصين .

إلا أن التجارة مع الصين انتهت نهاية عنيفة بسبب ثورة هوانج شاو وهجومه على خانفو حيث ارتكب أشد الفظائع ضد التجار الأجانب . وفى الوقت نفسه سرى الانقسام والوهن إلى الخلافة العباسية .

التجارة مع شرق أفريقيا

وكان من أثر حكم الحجاج والمظالم التى ارتكبها ، أن فر الكثير من أهل عمان إلى شرق أفريقيا حيث الأمان مع امكانيات الكسب . وكذلك هاجرت أعداد من سكان شيراز وسيراف فى القرنين التاسع والعاشر الميلاديين .

ويحدثنا الجغرافيون العرب عن تجارة منتظمة من سيراف وعمان إلى شرق أفريقية ، وانتشر العرب على ساحل الإقليم الأخير حتى بلغوا سقالة ومدغشقر ، وكانت أهم سلعة يؤتى بها من السوق الأفريقية هذه هى الرقيق ،

وكانوا يستخدمون فى الكثير من الأعمال وتكاثر عددهم على مر الزمن حتى اشتد ساعدهم وانتهى الأمر بثورتهم التى عرفت باسم ثورة الزنج .

تجارة الأندلس

ازدهرت الزراعة والصناعة فى أسبانيا الإسلامية ، ولكن بعض الإنتاج كان يزيد عن حاجة الطلب المحلى ومن ثم يصدر إلى الخارج فى البلاد الإسلامية أو المسيحية ، ومن ذلك مثلاً زيت الزيتون وأعظم مراكز تصديره أشبيليه . وكانت مالقة تصدر التين والسكر . ولكن إنتاج الغلال كان يقصر عن إشباع الطلب المحلى ومن ثم جرت العادة باستيراد القمح من الخارج وخاصة من شمال أفريقية .

وشهد عصر عبد الرحمن الثانى وابنه هشام الأول اتجاهاً إلى الترف فى قرطبة ، وكان من أثر هذه الظواهر التوسع فى استيراد السلع الكمالية من بلاد الشرق بوجه خاص ، وكان الرقيق من السلع التى نشطت تجارتها ، وكان يؤتى بهم من أفريقية الغربية بصفة خاصة ومن بعض المناطق الأوربية .

وقامت علاقات تجارية نشيطة مع الإسكندرية وبغداد وبيزنطة برغم الخلافات ، أو العداوات السياسية . ومما يلفت النظر أن اليهود والشوام كانوا يسيطرون على النشاط التجارى فى هذا البلد العربى فى شبه جزيرة أيبيريا .

البورجوازية التجارية

كانت التجارة الشرقية بوجه خاص مصدر ثراء كبير للمشتغلين بها بسبب ما كانت تدره من أرباح باهظة ، لأن السلع التى تنطوى عليها سلع ترفيهية فى الأغلب كالمعادن النفيسة والجواهر والملابس الثمينة ، ونظراً لما كان يتعرض

له التجار من مخاطر فى البر والبحر ، ولتعويض ما كان يفرض على السلع من رسوم عالية فى بعض الأقاليم .

وتزخر المؤلفات العربية باخبار بعض أغنياء التجار ، فروى المسعودى مثلاً عن ابراهيم بن المهدى أنه مر بدار عالية ، فسأل خياطاً عنها فأخبره أنها لرجل من التجار من البزازين ، وكان عنده عدد كبير من الغلمان والجوارى ، ثم أمر باحضار درتين فيهما ٢٠,٠٠٠ درهم أعلن أنه قرر تزويج أخته من ابراهيم وأنه يمهرها عنه ٢٠,٠٠٠ درهم .

وفى عام ٢٨٣ هـ قبض المعتضد على أحمد بن الطيب بن مروان السرخسى وكان قد ولى لحسبة ببغداد ، واستولى من داره على ١٥٠,٠٠٠ دينار هى قيمة ما حصل من العين والورق والآلات . وفى عام ٣٠٢ هـ تم القبض على ابن الحصاص الجوهرى بمدينة السلام ، والذى صح ما قبض من ماله من العين والورق والجوهر والفرش والثياب والمستغلات خمسة آلاف ألف وخمسمائة ألف دينار .

وذكر الاصطخرى أن أهل سيراف كانوا أيسر أهل فارس وأن منهم من تجاوز ماله ستون مليون درهم لم يكتسبها إلا من تجارة البحر . وكان الجاءون سعديا كبير التجار اليهود بالعراق فى أواخر القرن الثالث الهجرى من أغنى شخصيات هذا البلد فى ذلك الحين . ومما يشهد بعظم الثراء بفضل التجارة قول الأعمى المعروف بعلى أبى طالب فى وصف بغداد :

وياجنة الدنيا ويامطلب الغنى
ومستنبط الأموال عند المتاجر

وحدثنا ابن بطوطة أنه كان بالإسكندرية تاجر كبير القدر يعرف بابن

رواحة وله قاعة معدة للسلاح ، فمتى كان خوف أو قتال جهز منها المائة أو المائتين من الرجال بما يكفيهم من الأسلحة . وذكروا أن أحد تجارها أحضر إلى شركائه بضاعة من خانفو قيمتها خمسمائة ألف دينار ، وذكر جان تينو على ما جاء فى وثائق الجنيزة أنه كان فى القاهرة ٢٠٠ تاجر كبير يملك كل منهم أكثر من مليونى قطعة من الذهب .

ويحدثنا ناصر خسرو بأنه رأى أموالاً يملكها بعض المصريين لا يستطيع حصرها ولو ذكرها لما صدقه مواطنوه . وقال إنه رأى نصرانياً من سراة مصر قيل إن مراكبه وأمواله وأملاكه لا يمكن أن تعد .

ولبيان مبلغ ثراء أهل عدن من التجارة أن هناك من دخلها بألف درهم فخرج ومعه ألف دينار . ويتحدث ابن المجاور عن تجار من مصر وإيران وحضرموت ومقديشيو وزيلع والحبشة جمعوا ثروات كبيرة فى عدن .

ويبدو أن التجار حاولوا القيام بأدوار سياسية إما لحماية مصالحهم وإما لتنميتها . فخلال الحرب الأهلية بين الأمين والمأمون اجتمع التجار بالكرخ على مكاتبة طاهر أنهم ممنوعون من الخروج إليه ومغلوب على أموالهم وأن العراة والباعة هم الآفة (مروج الذهب ، ج ٣ ، ص ٤١٧) .

وفى القرن الحادى عشر الميلادى نسمع لأول مرة عن المكارمية وهم مجموعة من كبار التجار تميزوا بالنشاط والكفاءة ، وسرعان ما جمعوا الثروة وحصلوا على النفوذ فى جميع الأسواق الشرقية الهامة . وعن طريق انشطتهم فى التمويل أثروا فى السياسة أيضاً إذ كانوا يقرضون بعض الحكام وبذلك يتمكنون من توجيه السياسة فى الناحية التى تخدم مصالحهم .

ومن الأمثلة على دور سياسى حاول بعض التجار أن يلعبوه ، أنه بعد أن

زال حكم الصليبيين والشام وحل محلهم المغول فى إيران باعتبارهم العدو الجديد للعرب والمسلمين ، تمكن التاجر عبد المجيد السلامى من عقد معاهدة سلام فى عام ١٣٢٣ م بينهم وبين مصر . ويلاحظ بهذا الصدد أنهم اعتنقوا الإسلام قبل ذلك بوقت فى عام ١٢٩٥ م .

حقيقة كثر عدد المشتغلين بالتجارة فى مختلف أرجاء الدولة الإسلامية ، وثابت أن الكثيرين منهم اقتنوا ثروات طائلة ، وأن كبارهم كانوا يحيون حياة مترفة نافسوا فيها الأمراء ، بل والخلفاء أنفسهم .

إلا أن الظاهرة التى تلفت النظر أن هذه البورجوازية التجارية العربية والإسلامية لم تحاول أن تلعب دوراً إيجابياً فى التطور السياسى على غرار ما فعلته مثيلتها الأوربية فيما بعد . فلم تعمل على السيطرة على الحكم وإقامة دولة تعتمد على أموالهم وتفرض الأمن والنظام ، أو إقامة نظام من الحكم يحد من سلطان الفرد .

لو أنها فعلت ذلك فربما تمكنت من الحيلولة دون تسلط العناصر التركية على الدولة العباسية منذ عهد الخليفة المعتصم ، والوقوف فى وجه الزحف الصليبى على المشرق عندما بدأ . وربما استطاعت أيضاً صد الخطر المغولى فيما بعد وتفادى الكارثة الهائلة التى حلت بالخلافة العباسية .

لو أن هذه المجموعة توافر لها الوعى السياسى والاجتماعى فربما كانت تنجح فى خلق دول قومية فى العالم الإسلامى ، ومن ثم ربما كان يتغير مجرى تاريخ الدولة العربية بل وتاريخ العالم .

الموانى الرئيسية

بسبب النشاط التجارى الذى تحدثنا عنه اشتهر العديد من الموانى بالعالم الإسلامى وبلغ بعضها ذروة المجد فى العصور الوسطى ، وبعضها مثل الاسكندرية وعدن كان موجوداً فى العصور القديمة قبل الإسلام ولكنها لم تصل إلى المكانة التى حققتها إلا فى العهد العربى ، والبعض الآخر أنشأه العرب كما فى مصر والعراق وفارس مثلاً . ونقدم فيما يلى نبذاً موجزة عن هذه الموانى :

(١) الإسكندرية

كانت لها أهميتها قبل الفتح العربى لمصر وتلى القسطنطينية . وواصلت ازدهارها بعد الفتح ، ووصفها اركولف الذى زار بيت المقدس حوالى عام ٦٧٠ م بأنها ملتقى تجارة وتجار العالم . وأمر معاوية بن أبى سفيان ببناء مراكب حربية لحمايتها وحماية التجارة من الاعتداءات الرومية . واشتهرت بمنارتها التى كانت تفيد منها السفن على اختلاف أنواعها .

(٢) الفرما والقلزم

كانت الفرما محطة لتجار أوربا وسورية ، ومنها كانوا يتجهون بالبر إلى القلزم لركوب البحر ، وذكر ابن خرداذبة أن التجار الرازانية كانوا ينزلون بالفرما ، ويحملون منها تجارتهم إلى القلزم ومن الأخيرة يركبون البحر الشرقى إلى جدة ، ثم يمضون إلى بلاد جنوب آسيا والشرق الأقصى . ووصف اليعقوبى القلزم بأنها ميناء مصر إلى الحجاز واليمن ولقد عظمت أهميتها بطبيعة الحال بعد حفر خليج أمير المؤمنين .

(٣) الفسطاط

اختطها عمرو بن العاص وظلت قاعدة الإمارة والحكم إلى حين بناء مدينة

العسكر فى عام ١٣٢ هـ . قال عنها المقدسى إنه ليس فى الإسلام مراكب أكثر من التى فى ساحل الفسطاط ، وأشار إلى الأعداد الهائلة من المراكب الراسية والسائرة مما يدل على نشاط الملاحة والتجارة فى العصر الفاطمى وهو الوقت الذى زارها فيه .

وترجع أهمية الفسطاط إلى موقعها على النيل وتوسطها بين الوجهين القبلى والبحرى ، واتصالها بكافة أنحاء الديار المصرية عن طريق النيل ، كذلك كان يخرج منها طرق برية تسير فيها القوافل المتجهة إلى الحجاز وبلاد الشام والمغرب .

وكانت فيها أماكن مخصصة لرسو كل نوع من السفن أو بعبارة أدنى إلى الواقع لاستقبال مختلف أنواع المتاجر ، فهناك مرسى للسفن المحملة بالغلال ، وآخر للسفن المشحونة بالأخشاب .

قال عنها ابن سعيد المغربى : « إن ما يرد على الفسطاط من تاجر البحر الإسكندرانى والبحر الحجازى فوق ما يوصف وأن بها مجمع ذلك ومنها يجهز إلى سائر البلاد .

(٤) عيذاب

مدينة على ساحل بحر جدة ، ويتحدث عنها المقريزى بأنها كانت من أعظم مراسى الدنيا بسبب أن مراكب الهند واليمن تحط فيها البضائع وتقلع منها مع مراكب الحجاج الصادرة والواردة ، فلما انقطع ورود مراكب الهند واليمن اليها صارت المرسى العظيمة عدن ، إلى أن كانت أعوام بضع وعشرين وثمانمائة فصارت جدة أعظم مراسى الدنيا .

وبدأت أهمية عيذاب مع عودة التجارة إلى طريق البحر الأحمر . وكان

التجار والملاحون يفضلونها بسبب عمق وغزارة مياهها فضلاً عن خلوها من الشعاب المرجانية .

ويقول ابن جبير : إن لأهل عيذاب فى الحجاج أحكام الطواغيت وذلك أنهم يشحنون بهم الجلاب حتى يجلس بعضهم على بعض وتعود بهم كأنها أقفاص الدجاج المملوءة ، يحمل أهلها على ذلك الحرص والرغبة فى الكراء حتى يستوفى صاحب الجلبة منهم ثمنها فى طريق واحدة . ثم يضيف معلقاً على هذه الأوضاع : فأحق بلاد الله بحسبة يكون السيف درتها هذه البلدة ! .

وهو يذكر أيضاً أن الخشب الذى تبنى منه السفن فى عيذاب كان يجلب من الهند واليمن .

(٥) عدن

كانت فى العصور القديمة موضع تبادل سلع الهند ومصر . وبدأ ازدهارها فى العهد العربى مع مطلع القرن الرابع الهجرى بسبب رواج تجارة البحر الأحمر عندما تحولت التجارة مع الشرق من الخليج العربى إلى هذا البحر واحتلت عدن مركز سيراف ، ووفد إليها أعداد كبيرة من أهل الميناء الأخير للإقامة والاتجار .

وحلت بلدة كيش محل سيراف ، فقرر حاكمها الإغارة على عدن بغية إجبار سفن تجارة الهند وما وراءها على الرسو فى جزيرته الواقعة فى الخليج العربى بالقرب من الحدود الإيرانية ، وربما كان له هدف أكبر وهو احتلال عدن ومن ثم يتحكم فى المنطقة كلها . ووقع الهجوم بالفعل حوالى عام ٥٣٠ هـ ، وحوصرت عدن طيلة الشهرين ، ولكنها صمدت ونزلت الهزيمة باسطول المغيرين فرفعوا الحصار وعادوا أدراجهم .

وكـان الكثـيرون من العدنيين يشتركون فى العمليات التجارية برؤوس أموالهم فيحققون أرباحاً طائلة .

(٦) البصرة وسيراف

وسبق الحديث عنها بقدر كاف من التفصيل ، ومن ثم لا نرى داعياً إلى تكراره .

الشركات وبعض النظم المتعلقة بالتجارة

كانت القـاعدة المتبعة أن يخرج التاجر بنفسه فى صحبة تجارته إلى البلد الأجنبى حيث يتولى بيعها بالثمن الذى يروقه ، ثم يعود إلى وطنه حاملاً سلعاً من منتجات ذلك البلد الأجنبى . فنعلم من « كتاب الاعتباط فى حلى مدينة الفسطاط مثلاً ، أن تاجراً من طرابلس وصل ببضاعته إلى ثغر الإسكندرية ثم افترق عن زملائه وتوجه إلى رشيد فى عشارى اكتراه واعتزم السفر إلى الفسطاط .

ولكن هذا الأسلوب البسيط لم يكن ليتفق مع متـطلبـات تجارة خارجية واسعة النطاق تحتاج إلى الكثير من المال ، وتصل إلى بلاد بعيدة ، وكل ذلك مما يتعذر معه على التاجر الفرد أن يلعب دوراً مؤثراً ، ومن هنا عرف العرب والمسلمون نوعاً من الشركات .

فيحدثنا أبو شامة فى حوادث عام ٥٦٧ هـ : خرجت سفن من مصر إلى الشام فأخذ الافرنج فى اللاذقية مركبين مملوءتين بالأمتعة . . وكان لوالدى فى المركب تجارة مع شخصين فلما أعادوا إلى الناس أموالهم لم يصل إلى كل إنسان إلا اليسير وكان يحمل المتاع فكلف من كان اسمه عليه أو على ثوبه أخذه . . وكان أحد هذين المضاربين فيه أمانة .

ويلفت النظر فى العبارة التى اقتبسناها لكلمة المضاربين ، والمضاربة أو القراض تدخل فى باب الشركة ، وفيما يلى تعريف هذا العمل « المضاربة فى اللغة عبارة عن أن يدفع شخص مالاً لآخر ليتجر فيه على أن يكون الربح بينهما على ما شرطا والخسارة على صاحب رأس المال . وعند الفقهاء عقد بين اثنين يتضمن أن يدفع أحدهما للآخر مالاً يملكه فيتجر فيه بجزء شائع معلوم من الربح كالنصف أو الثلث أو الربع أو نحوهما بشرائط مخصوصة » (الجزيرى ، تاريخ الفقه على المذاهب الأربعة ، ج ٣ ، ص ٤٣) . ولا ريب أن اهتمام الفقهاء بالموضوع يشير إلى شيوع هذا النوع من الشركة التجارية مثلاً .

وتحدثنا سجلات الجنيزة عن نوع من التعاون غير الرسمى كانوا يطلقون عليه اصطلاح الصحبة أو الصدقة ، ويقوم بين تجار يقيمون فى بلاد مختلفة . وبموجب هذا التنظيم يتسلم التاجر البضائع التى يبعث بها إليه مراسله فى البلد الأجنبى ثم يتولى بيعها بأحسن سعر يمكن الحصول عليه ، ويسلم الثمن إلى اشخاص معينين ومعروفين بالطبع لكلا الطرفين .

ونظام « المراسل » الأجنبى هذا يخدم التجار الذين تتعدد البلاد التى يتاجرون معهم ، أو الذين تمنعهم ظروفهم من السفر إلى الخارج .

ولم يكن الأمر يقف عند هذا الحد ، إذ كان يحدث فى أحيان كثيرة أن يقوم هذا التاجر بشراء سلع محلية ، أى من بلده ، لحساب المراسل ويبعث بها إليه ، وهذا من شأنه تنشيط التصـ   من ناحية ، والتقليل من الحاجة إلى استخدام النقد لتسوية المعاملات ، وفضلاً عن هذا كان التاجر يقوم فى بعض الحالات بتصنيع بعض المواد الأولية بدلاً من تصديرها على هيئة الخام فحسب ، وفى هذا تشجيع على الإنشاء الصناعى بسبب ارتباطه الوثيق بالتجارة ، ومن الأمثلة على هذا تمشيط الكتان وتبييض القماش .

أما العلاقة بين هذه الأطراف فى البلاد المختلفة فكانت تقوم على مبدأ جليل هو تبادل الخدمات ، ويبدو أن هؤلاء التجار كانوا يعقدون مشاركات رسمية بعقود مكتوبة ، فى مشروعات معينة ، وهذا تطور له شأنه .

فى ظل هذا اللون من المشاركة أو من « الشركة » إن شئنا القول ، كان هناك أسلوبان متعارف عليهما : فأحياناً يقدم المتعاقدون أو الشركاء الخدمات المختلفة التى تتطلبها العملية ، بأنصبة متساوية ، ثم يتقاسمون الأرباح أو الخسائر طبقاً لقيمة هذه الأنصبة ، وهنا نلقى صورة ــ ولو بسيطة ــ عرفتها الحضارة العربية ، ونقصد بها شركات المساهمة التى يتميز بها النظام الاقتصادى الحديث .

أما فى الأسلوب الثانى فيقوم شريك واحد أو أكثر بتقديم رأس المال اللازم أو السلعة التى يجرى التعامل فيها ، أو كليهما ، بينما يقوم شريك آخر أو شركاء آخرون بالعمل لقاء نسبة متفق عليها من الأرباح ، ولكن دون أن يتحملوا أى نصيب من الخسارة التى قد تترتب على العملية .

وعرف التجار فى العصر الإسلامى ما يعرف باسم « الشركة العائلية » التى تتكون من أفراد الأسرة الواحدة أو الأقارب ، فيقدمون رأس المال المطلوب ، بصفة كلية أو جزئية ، وهذا التنظيم يقوم على مبدأ المسئولية التضامنية . والشركة التى من هذا القبيل تنظيم عرفته التجارة فى مختلف البلاد ، بل إننا لنلقاها فى عصرنا هذا ، وإن تطورت ترتيباتها واتخذت أبعاداً كبيرة وصوراً مختلفة .

لكن لم يكن لكل تاجر صاحب أو شريك فى البلاد الأجنبية ، وهنا ابتدع العرب شخصية جديدة هى « وكيل التجار » وكان فى العادة عبارة عن تاجر

غنى أقام فى أحد البلاد الأجنبية ويمثل تجاراً فى بلاد أخرى ، أى ينوب عنهم فى عملياتهم ، ومقابل ذلك يحصل على « عمولة » بنسبة يتفق عليها الطرفان . فى أول الأمر كان هذا الوكيل يؤدى خدماته للتجار من أهل بلده . فلما اتسعت المعاملات وتعددت الأنشطة واستقرت دعائم النظام وتأكدت منفعته ، أصبح الوكيل المشار إليه يقدم خدماته إلى تجار آخرين ليسوا من ابناء وطنه الأصلى .

وكان لكبار التجار فى المدن الداخلية الرئيسية كالفسطاط والقاهرة ودمشق وحلب وبغـداد والبصرة مما نشير إليها على سبيل المثال لا الحصر ، وكلاء فى الثغـور الـرئيسية كالإسكنـدرية وجدة وعدن ، فيذكر ناصر خسرو مثلاً أنه لما اعتزم مغادرة أسوان فى طريقه إلى عيذاب ومن الأخيرة إلى الحجاز ، حصل من أحد التجار فى أسوان على خطاب توصية إلى وكيل له فى الثغر المقصود . وكانت للوكيل دار وكالة تخزن فيها البضائع كما كان يدير منها أعماله أيضاً . وهكذا ابتدعت الحضارة العربية نظاماً من الوكالات التجارية .

وكان بعض الوكلاء يتخصصون فى سلعة معينة كالغلال أو المنسوجات أو الأخشــاب ، ولكن الأغلبية كانت متعـددة النشاط ، أى أن الوكيل كان يشتغل فى أكثر من سلعة . . ومن هذا الأسلوب تطور نظام « تاجر الجملة » .

ولكن الوكالات كان لها وظيفة أخرى ، ويقول عنها المقريزى : « إنها فى معنى الفنادق وينزلها التجار من الشام الرافدين إلى مصر » وفى عام ٥١٦ هـ أمر الوزير المأمون البطائحى ببناء وكالة بالقاهرة لمن يصل من العراق والشام من التجار . ويلاحظ أن الرجل كان يمارس التجارة قبل أن يتولى الوزارة .

منشئات لخدمة التجارة والتجار

ولما كان من اللازم تهيئة السبل أمام التجار والأجانب منهم بصفة خاصة

حتى يستطيعوا مزاولة أعمالهم دون عناء كبير ، وحتى يتيسر للحكومة أداء واجب الإشراف ، أقيمت مبان مختلفة تتشابه من حيث أغراضها وإن اختلفت أسماؤها . ومن هذه المنشآت « الفنادق » وهى مؤسسات تجارية وأسواق متخصصة أصبحت تقومُ بالفعل بدور البورصات . . وكان الفندق عبارة عن بناء يقيم فيه التجار الغربيون ويحفظون فيه بضائعهم ، ويكون إما فى داخل المدينة أو فى خارجها . ويحتوى كذلك على كنيسة صغيرة يقيم فيها التجار شعائرهم الدينية ، وبه فرن يخبزون فيه حسب عاداتهم . وكانوا فى العادة يختارون أحد أفراد الجالية للإشراف على حياة الفندق العامة ويطلق على هذا الشخص اسم الفندقى ، ولعله فى هذه الحالة يمثلهم أمام السلطات . ولقد حدثنا ابن حوقل وغيره من الكتاب عن بلاد صغيرة داخل القطر المصرى بها فنادق ومن هذه البلاد محلة صرد والبجوم والكريون .

ومن هذه المنشآت أيضاً القياسر وُواحدتها قيسارية ، ووصف ابن جبير واحدة منها فى الموصل فقال « كأنها الخان العظيم تنغلق عليها أبواب حديد وتطيف بها دكاكين وبيوت بعضها على بعض » ، ولما وصل حلب وصف قيساريتها بأنها « حديقة بستان نظافة وجمالاً » . وتحدث عن دمشق فقال « وأسواق دمشق من أحفل أسواق البلاد وأحسنها انتظاماً ، ولاسيما قيساريات منها ، وهى مرتفعات كأنها الفنادق مسقفة كلها بأبواب حديد كأنها أبواب القصور ، وكل قيسارية منفردة بضبتها واغلاقها الجديدة » .

وتعرف « دائرة المعارف الإسلامية » القيسارية بأنها « مجموعة من المبانى العامة على هيئة رواق دير وبها حوانيت ومصانع ومخازن وأحياناً مساكن ، وبها كذلك أروقة بخلاف السوق إذ ليس به سوى رواق واحد . والكلمة مشتقة من لفظ يونانى معناه السوق الامبراطورى مما يدل بوضوح على أنها من إنشاء

الدولة ، أما فى العصر الإسلامى فيبدو أنها كانت من إنشاء التجار والموظفين وأعضاء الأسرة الحاكمة » . ولكن فى المرسوم الذى صدر بتحديد عمارة دير القصير كما جاء فى عبارة يحيى بن سعيد : « . . ورد الأوقاف والملاك التى كانت محبسة عليه من ضياع . . وقياسر » ، وهذا يدل على أنها لم تكن من إنشاء الحكومة وحدها . وتعلم من أسماء القياسر التى أوردها المقريزى أن الأمراء فى عصر المماليك كانوا يتولون إنشاءها فهى نوع من استثمار المال والكسب ، ومن المحقق أن الوضع فى البلاد الإسلامية الأخرى لم يكن مختلفاً كثيراً عنه فى مصر .

وهناك الخانات أيضاً ، فيقول ابن جبير عن مدينة حلب « ولها ربض كبير فيه من الخانات مالا يحصى عدده » ، ويضيف « وخانات الطريق من حلب إلى باقدين كأنها القلاع امتناعاً وحصانة وأبوابها حديد . وحدثنا ناصر خسرو عن العدد الكبير منها فى مدينة مصر حيث كان ايجار الواحد منها لا يقل عن اثنى عشر ألف دينار فى السنة ، ولكن يستدل من حديث المقريزى عن خان السبيل أنهم كانوا يشيدون الخانات أيضاً لأعمال الخير كإيواء أبناء السبيل والمسافرين .

الأخطار التى تواجه التجار

عندما نشير إلى ارتفاع الأسعار التى كانت تباع بها السلع وخاصة المستوردة منها من الشرق بوجه خاص ، وعندما قد ندهش من الأرباح الفاحشة التى كان التجار يحققونها والثروات الطائلة التى كانوا يجمعونها ، فعلينا أن نأخذ فى الاعتبار فى الوقت نفسه أنهم كانوا يتعرضون لمخاطر بالغة .

كانت المخاطر الطبيعية فى البحر الأحمر تتمثل فى الشعاب المرجانية التى

تكثر فى سواحله ، وفى الدوامات المخيفة فى بعض المواضع ، فضلاً عن العواصف والأنواء . وكانت أخطر أجزائه منطقة تاران عند مدخل خليجى السويس والعقبة بسبب أن الرياح التى تهب منهما تلتقى فى هذه المنطقة .

ولقد أسهب الرحالة والجغرافيون فى الحديث عن أخطار هذا البحر ، فعن ثغر جدة يقول ابن جبير مثلاً إن دخول مراسيها صعب بسبب كثرة الشعاب والتفافها ، ثم يضيف : « وعند احتلالنا جدة المذكورة عاهدنا الله عز وجل ، سروراً بما أنعم الله من السلامة ، ألا يكون انصرافنا على هذا البحر اللعين إلا إن طرأت ضرورة تحول بيننا وبين سواه من الطرق » .

أما الأخطار غير الطبيعية فتتمثل فى نواح عدة ، منها الاضطراب الذى تعرض له الأمن فى العصر العباسى الثانى ، وكثرة المنافسات بين الأمراء والفتن ، والاعتداءات التى كانت تشنها القبائل ، فنعلم مثلاً أنه سنة ٢٨٠ هـ خرج الخليفة المعتضد فى طلب الأعراب من بنى شيبان وكانوا عتواً وأكثروا الفساد ، فأوقع بهم مما يلى الجزيرة الزاب فى الموضع المعروف بوادى الذئاب . وهناك أيضاً ثورات الزنج والقرامطة مما سبق الحديث عنه .

ولما كتب ماركو بولو يصف رحلته إلى الشرق الأقصى فى أواخر القرن الثالث عشر الميلادى ، أشار إلى انعدام الأمن فى الطريق البرى إلى الصين نتيجة غزوات المغول .

وفى شمال أفريقية فى بداية القرن الحادى عشر مثلاً كان الكثير من حركة التجارة والنقل يتم بالطريق البرى . ففى الشتاء حين كان البحر يغلق فى وجه الملاحة كانت تخرج ثلاث قوافل من القيروان إلى مصر ، فضلاً عن قافلة سجلماسة التى تخرج من مراكش متجهة إلى الشرق . ولكن هذه القوافل

توقفت فى الخمسينات من القرن بسبب غارات وغزوات بنى هلال . وشهدت مصر أيضاً فترات من الاضطرابات الداخلية كما حدث فى عهد الخليفة الفاطمى المستنصر بالله ، ثم فى أواخر عهد الدولة الفاطمية . ولاريب أن هذه الأحداث التى ذكرنا أمثلة عنها كانت تشكل تهديداً للتجارة والتجار .

وكان على الملاحين وهم يهبطون من الخليج العربى أن يتجنبوا عدوان قراصنة البحرين وقطر والساحل الفارسى ، فضلاً عن القراصنة الذين كانوا يأوون إلى الشعاب المختلفة فى البحر . ويقول ابن خرداذبة أنه كان يجب بعد السند اتخاذ الحيطة من الميد والكيرج من بلاد السند ، وقد اشتهر الميد بالقرصنة ولهم سفن يغيرون فيها فى مناطق فسيحة من المحيط الهندى وكانوا يبلغون أحياناً مصب دجلة والجزء الجنوبى من البحر الأحمر وشواطىء جزيرة سيلان . وكانت جزيرة سقطرة من أوكارهم .

ويضرب لنا ابن بطوطة مثلاً يوضح حقيقة هذا الخطر فقال عن شخصين كانا يحملان سلعاً غالية الثمن : « فلما وصلا جزيرة سقطرة . . خرج عليهما لصوص الهند فى مراكب كثيرة فقاتلوهم قتالاً شديداً . . ثم تغلب السراق عليهم . . وأخذوا ما كان عندهم » .

ولرد عادية القرصان كانت السفن التجارية تحمل معها جنوداً بحريين مدربين على قذف النار اليونانية ، وفضلاً عن هذا جرت العادة أن تسافر هذه السفن على هيئة قوافل حتى تتمكن من رد عادية المغيرين ، وهذا النظام استخدمه الأوربيون خاصة بعد أن تم اكتشاف الطريق البحرى إلى الهند .

يضاف إلى ما تقدم ذكره سوء المعاملة من جانب موظفى الثغور . ويقدم لنا ابن جبير مظاهر وأدلة عن ذلك ، ومنها استيفاء الزكاة من الركاب عما

معهم ، دون السؤال عما إذا كان المال قد حال عليه الحول أم لا ، ثم هناك سوء المعاملة من جانب « الأمناء » ، وخلال هذه العملية كان يذهب كثير من أسباب الناس « لاختلاط الأيدى وتكاثر الزحام » . ومن أنواع سوء المعاملة أيضاً التفتيش الدقيق « وادخال الأيدى إلى أوساط التجار فحصاً على ما تأبطوه أو احتضنوه من دراهم أو دنانير » . ولم يقتصر الأمر على الثغور البحرية إذ « كان ذلك يجرى أيضاً على الركاب فى النيل من القاهرة نحو الجنوب » .

وتحدث نفس الرحالة عن الأمير عثمان بن على صاحب عدن الذى طال مقامه بها فقال « كان فى ولايته يوصف بسوء السيرة مع التجار ، وكانت المنافع التجارية كلها راجعة إليه . . فاكتسب سخطاً عظيماً وحصل على كنوز قارونية » .

والواقع أن ملوك اليمن كانوا يتعسفون مع التجار ، فلم يكونوا يكتفون بفرض الرسوم العالية أو الباهظة على السلع ، بل واستخدموا القسوة فى تفتيش التجار إلى حد أنه كان يشمل العمامة والشعر والكمين وحتى السراويل وتحت الآباط » .

عناصر التجارة الخارجية وآثارها الاجتماعية والاقتصادية

كانت التجارة الخارجية تضم أنواعاً من السلع ، بعضها من إنتاج مختلف أقطار الدولة العربية مثل العراق وخراسان والشام ومصر واليمن وأسبانيا العربية وتتبادلها فيما بينها أو تصدرها إلى الأسواق الخارجية ، وبعضها يستورد من البلاد الأجنبية فى آسيا وأوربا وأفريقيا .

وفى مقدمة هذه السلع الجواهر وأدوات الزينة والترف التى عظم الإقبال

عليهـا وخـاصة فى العصر العباسى الأول ثم فى العصر الفاطمى فى مصر ، والدليل على ذلك ما خلفه لنا الكتاب عن المقادير التى يحار العقل فى الإيمان بصحتهـا ، مما كانت تحتـويه قصور الخلفاء وكبار رجال الدولة والأعيان من ثروات . فعندما سخط المتوكل العباسى على أحمد بن أبى داود وولده أبى الوليد محمد بن أحمد ، أخذ من أبى الوليد جوهراً بأربعين ألف دينار ، خلاف ١٢٠ ألف دينار ، وسخط على عمر بن الفرج الراجحى وأخذ منه مالاً وجوهراً نحو ١٢٠ ألف دينار .

وكـانت أم جعفر زبيدة بنت جعفر ابن المنصور أول من اتخذ الآلة من الذهب والفضة المكملة بالجوهر . . وكان صداق قطر الندى مليون درهم وغير ذلك من المتاع والطيب ولطائف الصين والهند .

ويذكـر ابن اياس مثـلاً ، أن ثروة جوهـر الصقلى اشتملت على أربعة صناديق من اللؤلؤ الكبار وألف قصبة من القصب الزمرد ، ودواة من الذهب طولهـا ذراع مرصعـة بالـدر والياقـوت ، وسبعمائة خاتم من الياقوت والزمرد والماس ، واحتوت ثروة الوزير يعقوب بن كلس من الجواهر الثمينة ما قدرت قيمته بمائة ألف دينار على ما جاء فى كتاب « الإشارة إلى من نال الوزارة » لابن منجب الصيرفى .

لكن اقتناء هذه المقادير الضخمة يمكن أن يحمل على الظن بأنها كانت إحـدى وسائل استثمار الأموال لعدم تعرض الأحجار الثمينة للتلف السريع أو انحطاط قيمتها ، وهذا فضلاً عن اعتبارها فى تلك الأزمنة مظهراً من مظاهر الجاه والسلطان والقوة والمركز الأدبى .

ومـا من شك أن الإقبـال على اقتناء هذه السلع والأدوات بعكس حالة

الترف التى عاشتها الدولة فى بعض عصورها الزاهية ، بسبب توافر الأموال من الخراج والتجارة ، كما أن نشاط التجارة الخارجية ساعد بدوره على إشباع المطالب الترفية . وهذه الحياة المترفة كما عرفتها بغداد الرشيد وقاهرة الفاطميين وقرطبة الأمويين بالأندلس ، كانت من دوافع التقدم الفنى والعمرانى الذى تميزت به الحضارة العربية .

وكانت أكبر مصايد اللؤلؤ الخليج العربى ، وسواحل عمان كما يتضح من عبارة الجاحظ « إن خير أنواعه العمانى » ، ثم أخذ التجار يستخرجونه من مياه جنوبى الهند وجزيرة سيلان . وكان فى البحر الأحمر مصادف لها أهميتها ، فيذكر ابن جبير أن فى بحر عيذاب مغاصاً على اللؤلؤ فى جزر على مقربة منها .

وكان بمصر على مسيرة سبعة أيام من قفط فى الصحراء الشرقية مناجم يستخرج منها الزمرد ، ومن أنواع الجوهر أيضاً الياقوت ويؤتى به من بلاد الهند وجزيرة سيلان . وكان البحر الأحمر أهم مراكز استخراج المرجان ، كما كانوا يأتون به كذلك من البحر المتوسط عند صقلية وسواحل بلاد المغرب عند حربة .

ومن الأنواع المفضلة العقيق وكانت اليمن أكبر المراكز التى تمون الأسواق به . أما الماس فيبدو أنه كان قليلاً جداً ، ويبدو أنهم كانوا يحصلون عليه من سيلان أو من بلاد سقالة أى الساحل الجنوبى الشرقى من أفريقية .

وكان التجار الذين يصلون إلى عيذاب يحملون من شرق أفريقيا ومن الحبشة مقادير وافرة من سن الفيل . ومن المحقق أن القوافل التى كانت تقصد بلاد دارفور كانت تعود محملة بهذه المادة .

ومن السلع التى كانت موضع الإقبال عليها ، المنسوجات الثمينة من

إنتاج العراق وفارس واليمن ومصر وصقلية ، والأسلحة والأوانى من المعدن مما اشتهرت به دمشق . وأشار ناصر خسرو إلى قطع البلور فى أسواق الفسطاط وقال أنها من الوارد من بلاد المغرب ، ثم أخذوا فى مصر يحصلون على أنواع أفخر منه من البحر القلزمى وهو يقصد بلاد الصين .

وكانت التوابل والعطور والبخور من أهم سلع التجارة ؛ وكان يؤتى بها من مواطن انتاجها لأغراض الاستهلاك المحلى ثم التصدير وخاصة إلى أوربا ، وكانت هذه التجارة مصدر ربح كبير للذين يشتغلون بها ، وموردا هاماً لبيت المال ، إذ كانت تفرض عليها رسوم عالية ، وأهم أنواع التوابل الفلفل والقرفة والقرنفل وجوزة الطيب والبهار ، ولقد أثارت الأحمال الكبيرة من الفلفل دهشة الرحالة ابن جبير عند وصوله إلى عيذاب حتى خيل إليه أن هذه السلعة من الكثرة بحيث لا تزيد قيمتها على قيمة التراب إن كانت له قيمة .

أما مراكز إنتاج التوابل فكانت سواحل ملبار وجزر الهند الشرقية وشبه جزيرة الملايو . وكانت التوابل من الضروريات فى مختلف أرجاء العالم الإسلامى لأغراض الطعام ، كما كانت البخور تستخدم على نطاق واسع فى القصور والبيوت والجوامع والمشاهد . ويبدو أن استيراد البخور واللبان اقتصر على بلاد العرب .

وإلى جانب الاستهلاك المحلى كانت مقادير كبيرة من البخور التى تستوردها بلاد الإسلام تصدر إلى أوربا ، لأنها من مستلزمات الطقوس الدينية فى الكنائس الكاثوليكية فى روما وغيرها .

وشملت الواردات العربية الإسلامية أنواعاً شتى من النباتات العطرية يؤتى بها من جزر الهند الشرقية وبلاد الملايو ، فهناك العود وخير أنواعه ما جاء

من مندل بالهند ، والمسك وأعظم مواطنه بلاد التبت .

وهناك الكافور ، وقد ذكر الإدريسى أن أكثر البلاد إنتاجاً لهذه المادة جزر الزابج المواجهة لسواحل بلاد الزنج (ساحل أفريقية الشرقى) ، وجزر الزابج هذه ما هى إلا مجموعة جاوه وسومطرة وبورنيو ، ومن هذه الجزر أيضاً كان يؤتى بالعنبر ، كما كان يستورد من السواحل الجنوبية لشبه الجزيرة العربية ومن ساحل أفريقية الشرقى ، ولا ريب أن الإكثار من استيراد العطور واستخدامها هو من المظاهر التى تعكس طابع الحياة الاجتماعية فى صفوف الحكام والكبراء والأعيان ، وهى حياة اتصفت بالترف البالغ ، وعظم اهتمام المرأة بزينتها ، سواء أكانت من الحرائر أم من الجوارى .

ويمكن أن نأخذ مصر فى العصر الفاطمى نموذجاً لما كان موجوداً فى عواصم عربية أخرى فى الشرق والغرب ، فقد أورد المؤرخون مثلاً ، أرقاماً مذهلة عن مدى انتشار العطور ، فذكر المقريزى فى « الخطط والآثار » أنهم وجدوا من بين تركة ست الملك ثمانى جرات ملأى بالمسك . وذكر أبن ميسر أنه كانت فى خزائن الوزير الأفضل خزانة للطيب مملوءة بأسفاط العود وغيره ، أما أوانى المسك والكافور والعنبر فكانت من الكثرة بحيث يصعب عدها .

وكانت لتجارة الرقيق سوق عظيمة الرواج فى الشرق الأدنى ومصر وأسبانيا العربية . وكان الرقيق من الأجناس البيضاء يشمل فى الأصل الأسرى من العناصر الجرمانية ، وكان عددهم كبيراً بسبب الحروب الكثيرة الدائمة بين الشعوب التيوترنية . وكان هناك رقيق من الصقالبة وغيرهم من الشعوب التى تقطن بجوار الساحل الشمالى للبحر الأسود . وهناك أيضاً ألوف كان يؤتى بهم من تركستان وفرغانة وغيرها من أجزاء آسيا الوسطى ، أما الرقيق الأسود فكان

مصدره بلاد النوبة والحبشة والسودان .

وكان الرقيق يستخدم فى الجيوش . فمثلاً ، كان الخليفة العباسى المعتصم لا يثق فى الفرس والعرب على السواء وهو الذى كانت أمه أمة تركمانية ضمها حريم هارون الرشيد ، ولهذا استبدل الحرس الخراسانى بضباط وجنود من التركمان ، وقبل نهاية عهد المعتصم فى عام ٨٤٢ كان الأتراك قد تولوا قيادة الجيش ولهم سيطرة كاملة على الخليفة . وأكثر أحمد بن طولون فى مصر من شراء الرقيق حتى أصبح لديه ٢٤,٠٠٠ من الديالمة ، ٤٠,٠٠٠ من الزنج ، وسن الخليفة الفاطمى العزيز بالله سنة استخدام الأتراك فى الجيش ، وأكثرت أم المستنصر من استجلاب السود حتى بلغت عدتهم خمسين ألفاً .

وكانت مناجم البوتاس فى دلتا الفرات تستخدم الأعداد الكبيرة من الزنوج الأحباش ، كما كان بعض الرقيق يستخدمون فى بعض الصناعات .

أما الجوارى فكن للخدمة فى القصور واتخذ الرجال منهن محظيات . وهن فى الوقت نفسه زينة الحفلات التى تقام بالقصور وعليهن الكثير من الفروض كالغناء والرقص .

ولعل أبرز النتائج الإيجابية لتجارة الرقيق تمثل فى مصر فعندما نذكر كيف تمكن صلاح الدين ثم المماليك البحرية من بعده ، من إنزال الهزيمة بالصليبيين إلى أن انتهى الأمر بطردهم من الشام وفلسطين ، فعلينا أن نذكر الأعداد الكبيرة من المماليك الذين كانت تتكون منهم الجيوش الإسلامية فى عهد الأيوبيين ومن بعدهم . كذلك ينبغى ألا ننسى أن جيش المماليك هو الذى أوقف المد المغولى بعد أن اقترب من مصر ، وقضى على هذا الخطر فأنقذ الحضارة العربية ، بل وأنقذ العالم فى ذلك الحين .

لكن هذا ينبغى أن لا يجعلنا نغفل الآثار المدمرة . فالأتراك الذين بدأوا يتسلطون على الخلافة العباسية منذ أيام المعتصم ، أصبحوا من أكبر أسباب انحلالها ومهدوا لسقوطها ، ولقد سبق أن أشرنا إلى الانفجار الكبير الذى وقع فى العراق والمعروف باسم ثورة « الزنج » ، وهنا نقول إن الذين قاموا بهذه الثورة كانوا الزنوج الأحباش فى مناجم نترات البوتاس . وكان السود الذين أكثرت أم المستنصر بالله الفاطمى من استجلابهم ، مصدر الكثير من الفتن والثورات فى مصر حتى طهّر صلاح الدين البلاد من شرهم .

وإذا كان استخدام الجوارى أكسب الحياة الاجتماعية فى بيوت الطبقة المترفة طابع المتعة والتسلية ، إلا أنهن كن من عوامل الانهيار الخلقى وفساد الطباع إذ أن نشأة الولد فى أحضانهن يأخذ من معاشرتهن أسوأ الرذائل والصفات وينغمس فى تيار اللهو .

وكانت الواردات تشمل أيضاً مواد أولية تستخدم فى الصناعة . . فهناك الأخشاب كانت تستورد لبناء السفن ، وكانت سواحل بحر الأدرياتيك تصدر الخشب أيضاً إلى البلاد الإسلامية . وكانت كارنتيا وأفريقية من أهم مواطن الحديد . وكان يؤتى بمواد للصباغة مثل البقم من جزر الهند الشرقية ، والقرمز من أرمينية ، وكانت الملايو تصدر خشب الساج اللازم لصنع المحاريب والأبواب فى المساجد والقصور .

وكانت البلاد الإسلامية تصدر أنواعاً من المواد المصنوعة كالمنسوجات والأوانى المصنوعة من الخزف .

معنى هذا أن التجارة الخارجية أسهمت إلى حد كبير فى تنمية النشاط الصناعى كما أن الأخير بدوره أسهم فى تنمية النشاط التجارى الخارجى .

ومن المواد الأولية التى كانت تصدر إلى أوربا وغيرها الكتان من مصر ، والشب والبوتاس من اليمن أو صعيد مصر . وكانت مصر تصدر البردى أيضاً وظل الحال كذلك إلى أن استقرت صناعة الورق فى أوربا بعد انتشاره فى القرن العاشر الميلادى .

حديث الخاتمة

يرجو الكاتب ألا يتهم بالغرور أو بالإسراف فى الاعتداد بالنفس بتعبير آخر ، وذلك عندما يزعم أن البحث الذى قدمه فى الصفحات السابقة ، ينطوى على لون من التوجيه أو من النصح والإرشاد ، للمسئولين عن التنمية الاقتصادية والتطوير الاجتماعى والثقافى فى البلاد العربية والإسلامية ، عسى أن يعملوا بما يذكره الله سبحانه وتعالى فى محكم تنزيله « أدع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة » ، فالكاتب انما يصدر فيما يطلع به من أفكار عن حسن النية ، ولعلنا لا ننسى أن الأعمال بالنيات ولكل امرىء ما نوى .

اليوم . . والأمس

لسنا من دعاة المبالغة أو التجنى على الحقيقة عندما نقول : ما أشبه اليوم بالأمس ، أو ما أشبه الليلة بالبارحة ، على ما يقول المثل العربى المأثور .

فإذا اعتبرنا أن الامبراطورية الإسلامية فى العصور الوسطى كانت تتكون من أقاليم أو بلاد كانت تنعم بنوع من الاستقلال الذاتى ، وأن هذه الأقاليم أو البلاد كانت تنشب بينها صراعات تثيرها أطماع سياسية أو عوامل اقتصادية أو اختلافات مذهبية كما فى حالة الخوارج والمعتزلة مثلاً ، ولكنها عوامل تراكمت على مرّ القرون حتى قضت على الامبراطورية المذكورة ، فإن البلاد العربية

والإسـلامية القـائمـة اليوم ، وإن كانت تتمتـع باستقـلال سياسى تتفـاوت درجاته ، فإن بينها صراعات بل وحروب من وقت لآخر ، وهذه الصراعات إذا تراكمت فإنها يمكن أن تعصف لا باستقلال هذه البلاد فحسب ، ولكن ربما تعصف بكيانها ووجودها ذاته .

ولـدينـا أكثر من مثال نقدمه : الخلاف بين اليمن الشمالية والجنوبية ، الحرب بين العراق وإيران ؛ توتر العلاقات بين باكستان والهند من جهة وبين باكستان وأفغانستان من جهة أخرى ؛ توتر العلاقات فى الشمال الأفريقى بين ليبيا وجيرانها ، وبين الجزائر والمغرب ، ومشكلة الجمهورية الصحراوية (البوليساريو) .

ولا يقف الشبـه عند هذا الحد ، فبلاد العالم العربى والعالم الإسلامى تعانى من تخلف فى شتى مناحى الحياة ، ران عليها منذ امد ليس بالقصير ، وجعلتها مواردها الطبيعية الظاهرة أو التى ما تزال فى باطن الأرض ، موضع أطماع القوى الأجنبية المتقدمة ، بل وقطعة شطرنج تلعب بها القوتان الأعظم بوجه خاص وهما الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى .

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى ، قد يتراءى للقارىء أو لبعض القراء أن البحث الحالى يضع كثيراً من التأكيد على مصر فإذا كان هذا الظن يشتمل على قدر من الصحـة ، فإنه ليس بالشىء المستغرب . ففى القرون الأربعة الأولى من تاريخ العـالم الإسلامى ، ساعدت مصر على تحطيم وطرد القوى البحـرية البيزنـطية فى البحـر الأبيض المتـوسط حتى أصبح فى النهاية بحيرة اسلامية تجول فيها أساطيل الدولة الإسلامية الحربية والتجارية .

وكانت مصر أيضاً القاعدة التى انطلقت منها الجيوش الإسلامية متجهة

صوب الغرب ، فخضع لها الشمال الأفريقى ، ثم عبرت البحر فى أضيق مناطقه واحتلت شبه جزيرة أيبيريا ، وأنشأت دولة هددت أوربا شمالى جبال البرانس ، وحملت الحضارة بأوسع معانيها إلى القارة الأوربية ، تلك الحضارة التى أرست دعائم « النهضة الأوربية » renaissance فيما بعد .

هكذا كان حال مصر الإسلامية ودورها فى العصر الوسيط الأول إبان ازدهار الامبراطورية الإسلامية . واليوم تنهض مصر هذه بدور مماثل . ففيها قامت أول دولة عصرية بمفهومها الحديث ، على يدى محمد على فى النصف الأول من القرن التاسع عشر . وأنشأ هذا الرجل القوى من أبناء العالم الإسلامى أول جيش وطنى ، أى من أبناء البلاد ، حاول إنقاذ رجل أوربا « المريض » ونعنى به الدولة العثمانية ، وكاد ينجح فى المحاولة لولا أن تكاتفت ضده دول أوربية عظمى بعد أن تبدى الخطر المحتمل من ذلك البعث الإسلامى ، وأرغمته على الانحسار والاكتفاء بمصر . وعمل محمد على باشا ما فى وسعه لإدخال الحضارة الحديثة فى قلب أفريقيا عبر السودان ، وواصل هذا الجهد من بعده الخديو اسماعيل . وأدخل العديد من عناصر تفوق أوربا الاقتصادى الحديث ، فأقام الصناعات ، وأحدث تغييراً جذرياً فى وضع الملكية الزراعية ، وبعث البعوث تطلب العلم فى أوربا . كما سعى اسماعيل من بعدهما إلى نشر التعليم الحديث ، وكان ذلك بفضل جهود رفاعة رافع الطهطاوى وعلى مبارك .

وفى القرن العشرين دعا المخلصون من المسلمين من تلامذة جمال الدين الأفغانى إلى تيار إسلامى معتدل يحتفظ من التراث الإسلامى بخير ما فيه ، ومن الحضارة الغربية الحديثة بأبرز منجزاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية . وبعد الحرب العالمية الأولى ازداد دور مصر وضوحاً وبروزاً ،

فتزعمت الدعوة إلى التحرر السياسى والخروج من التخلف ، ومنها انطلقت الدعوة إلى وحدة عربية فظهرت جامعة الدول العربية . وأسهم أبناؤها فى عملية تطوير ضخمة فى بلاد الشرق الأوسط العربى بوجه خاص ، تمثلت فى بنية أساسية صلبة ، وفى إنشاء المدارس على اختلاف مستوياتها ، والمعاهد والجامعات والمستشفيات ودور العلاج . وقادت حركة تهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية لصالح المعدمين والفقراء .

الموقف من الملكية الزراعية

ينقسم الاقتصاد الاسلامى فى العصور الوسطى ، شأنه شأن الاقتصاد الوطنى فى كل بلد وكل زمان إلى القطاعات الرئيسية الآتية :

- قطاع الرى والزراعة
- قطاع الصناعة
- قطاع النقل والمواصلات
- قطاع التجارة بشقيها الداخلى والخارجى
- قطاع المال

وينقسم القطاع الأول إلى قطاعات فرعية تشمل ملكية الأرض والغلات الزراعية ، والسياسة الزراعية التى تتبعها الدولة ، والثروة الحيوانية (البقر ، الجاموس ، الأغنام ، الماعز ، الإبل ، الخيل والحمير) والثروة السمكية (من الأنهار والترع والبحيرات الداخلية) والثروة الداجنة (الدجاج ، الحمام ، الأوز ، البط) .

ويشغل موضوع ملكية الأرض الزراعية أو الصالحة للاستزراع والاستغلال أولوية مركزية بسبب اختلاف النظم الاجتماعية السائدة التى تحكمها وتنظمها .

فهناك الملكية العامة أو الملكية الاجتماعية أى ملكية الجماعة ككل ، والملكية الفردية أو الخاصة التى يحوزها رأس المال الخاص سواء أكان مملوكاً لفرد أم لمجموعة من الأفراد . وكل من هذين النوعين ينشأ وينمو ويتطور فى ظل ظروف اجتماعية معينة .

ويعترف الاقتصاد الإسلامى اعترافاً صريحاً أو على نحو غير مباشر بالملكية العامة ، ولعل هذا يتمثل فى النظام الذى وضعه عمر بن الخطاب حيث رفض وعلى خلاف ما ارتآه الكثيرون من صحابة الرسول ﷺ ، تمليك الأراضى فى البلاد المفتوحة كأرض السواد والشام ومصر ، للفاتحين باعتبارها من الغنائم التى تقسم بينهم ، واعتبرها نوعاً من الوقف لصالح جماعة المسلمين ، ينفق خراجها أى ربعها على الإنشاءات والتحسينات الزراعية المختلفة كشق الترع وإقامة الجسور وبناء السدود ، وفى سبيل الأغراض الأخرى المدنية والعسكرية التى ترتبط بقوام المجتمع .

هنا نلاحظ أن التطبيق الماركسى يجعل الأرض ملكاً للجماعة ولا يجوز للأفراد تملكها ، وإذا أعطيت لهم فإن هذا يكون على سبيل الاجارة الدائمة ، وهذه الأرض المملوكة أساساً للجماعة تستغل فى توفير الخدمات التى يعود نفعها على أهل الزراعة وعلى سواهم من أعضاء المجتمع . وهذا الذى وصفناه هو ما نلقاه فى المزارع الجماعية (كولخوز) والمزارع الحكومية (سوفخوز) فى الاتحاد السوفيتى . وهذا النظام تحاول أو تأخذ به وتطبقه بلاد اسلامية اليوم كالعراق والجزائر .

ويعترف الاقتصاد الإسلامى بالملكية الفردية أو الخاصة ولكنه فى الوقت نفسه يرسم قواعد توزيعها بحيث لا تتحول إلى إقطاع من النوع الذى عرفته

أوربا فى العصور الوسطى وتصبح من أدوات استغلال العاملين فى قطاع الزراعة ، ومن هنا قول الله سبحانه وتعالى « حتى لا يكون (أى المال) دولة بينكم » وإن كان النص القرآنى يصدق على مختلف أنواع التملك ، وهنا نجد أمامنا تطبيقاً لاشتراكية معتدلة تضع حداً أعلى لما يجوز للفرد أو الأسرة تملكه ، مما نص عليه مثلاً . قانون الإصلاح الزراعى الذى صدر فى مصر بتاريخ التاسع من سبتمبر من عام ١٩٥٢ .

وفى الوقت نفسه ، وكما حدث فى عهد النبى ﷺ ، يمكن نزع الأرض من أيدى حائزيها إذا قصروا فى استغلالها زمناً معلوماً ، واعطاؤها لمن هم أقدر على هذا الاستغلال الذى يفيد المجتمع . معنى هذا أن الملكية الفردية أو الخاصة ليست حقاً طبيعياً له صفة الدوام ، ولكنها وظيفة اجتماعية ، وهذا هو المبدأ الذى تأخذ به البلاد الإسلامية بوجه عام فى عالم اليوم .

ويضرب الاقتصاد الإسلامى كما يتحدث عنه البحث الذى نقدمه ، الأمثال عن أشكال أو صور متنوعة من التكتل الاقتصادى ، كما نلقاها فى الدعوة الحالية إلى إقامة وحدة اقتصادية عربية شاملة أو محددة من حيث البلاد التى تتدرج فى نطاقها ، ومثل التكامل الاقتصادى الذى يتم بين بلدين أو أكثر تربط بينها وشائج من الماضى والمصالح الحاضرة والآمال المستقبلية ، كما هو الشأن بالنسبة للسودان ومصر ، وكما تهدف إليه دول التعاون الخليجى[19] وكذلك مثل الاتفاق على استغلال عنصر من عناصر الانتاج يشترك فى امتلاكه أو فى الانتفاع به أكثر من بلد واحد ، ومن قبيل هذا التنظيم ما تسعى إليه بلاد حوض النيل بالنسبة لهذا النهر الذى يجرى من وسط القارة الأفريقية جنوباً إلى البحر المتوسط شمالاً . ومثل الاتفاقية التى عقدت بين مصر والسودان فى ٨ نوفمبر ١٩٠٩ على أثر الاتفاق على تنفيذ مشروع السد العالى ،[20] ومحاولة دول

الجماعة الاقتصادية الأوربية الاتفاق على سياسة زراعية مشتركة . ومثل منظمة الـدول المصـدرة للبـترول (أوبك OPEC) ومنظمة الدول العربية المصدرة للبترول (أوابك OAPEC) فى الشرق الأوسط العربى ، وهذه المنظمات كان الغرض من انشائها تنظيم الإنتاج وحماية مصالح الأعضاء . ومن أنواع الاتفاق أيضاً « مجلس المعونة المتبادلة » الذى يقال له اختصاراً « الكوميكون -COMEC ON » ، وإن كان نظام الملكية الزراعية فى المجلس شبيهاً بالوضع القائم فى الاتحاد السوفيتى .

ويلاحظ فى هذا الصدد أن النظام المصرى يجمع بين الملكية العامة والملكية الخاصة والملكية التعاونية وهو ما نص عليه الدستور الدائم ، وإن كان هذا النـظام أميـل إلى تشجيع الملكية الخاصة ، بل ويجعل هذا الأمر الأخير من عناصر السياسة الزراعية التى سوف تتضمنها الخطة الخمسية خلال الفترة ١٩٩٢/٨٧ .

عن الفجوة الغذائية

عندما نتحدث عن المحاصيل الزراعية فإننا نقصد ما ينمو برياً ، وما ينمو بفعل تدخل الإنسان ، وهذه المحاصيل تشمل الحبوب الغذائية كالقمح والذرة والشعير والأرز ، كما تشمل الفواكه والخضر والمحاصيل الصناعية مثل القطن وقصب السكر .

ولمـا كانت بلاد عربية كثـيرة تعـانى اليوم من فجـوة غذائية ، وخـاصة فيما يتعلق بالقمح مما يضطرها إلى استكمال حاجتها عن طريق الاستيراد الذى يكلفها الكثير من مواردها المالية . ويثقل كاهل ميزانياتها وموازين مدفوعاتها ، فإن هذا كله يدعـونا إلى محاولة الكشف عما كان عليه الحال فى الامبراطورية

الإسلامية ، وهنا ينصب الاهتمام على مجموعة الحبوب الغذائية بوجه خاص .

ولقد كانت الحنطة قبل العصر الإسلامى بوقت طويل ، تزرع فى البلاد التى يتوافر فيها الماء كالعراق والشام . أما الذرة فقد اقتصرت زراعتها على المناطق الجافة مثل جنوب الجزيرة العربية والنوبة . ويحدثنا آدم متز فى كتابه عن « الحضارة الإسلامية فى القرن الرابع الهجرى » أن ارتفاع أسعار القمح كان يعدّ من المؤشرات الدالة على ارتفاع تكاليف المعيشة (ج ٢ ، ص ٣٠٢) ، ويضيف المصدر ذاته أن الحنطة التى كانت تزرع بالشام قبل الحنطة العراقية كانت تسمى « القمح » ونقلت إلى مصر بهذا الاسم . كانت الحنطة لغة كوفية ، وكان القمح لغة شامية فهذه هى الكلمة التى كانت تستخدم فى الشام كلها (ص ٣٠٣ ، الحاشية رقم ١) .

وكان الأرز يشغل المرتبة التالية بعد الشعير . ولقد تحدث كاتب صينى زار مصر حوالى عام ١٣٠٠ م فقال إن أهلها لا يأكلون أرزاً قطّ ، وفى خوزستان كان للحنطة المكان الأول ، أما الأرز فكان قوتاً للشعب .

وكان الكرم أى شجر العنب من أوسع الفواكه انتشاراً فى الامبراطورية الإسلامية ، وتأكله مختلف فئات المجتمع . ويقال أن أهل مقدونية كانوا أول من أدخلوا زراعة الكرم فى العراق وفارس . وجلب العرب أنواعاً أخرى منه مثل العنب الطائفى نسبة إلى مدينة الطائف .

وشهد القرن الثالث الهجرى فاكهتين جديدتين هما الأترج والنارنج .

ويعتبر الزيت النباتى من المواد المهمة بالنسبة لغذاء الأفراد على اختلاف مستويات معيشتهم وأنماط استهلاكهم ومواردهم المالية .

وينتمى شجر الزيتون إلى الأقليم الجغرافى المعروف باسم « اقليم البحر

الأبيض المتـوسط » ويشمـل أجزاء عدة من الامبراطورية الإسلامية وخاصة الشام وشمال أفريقية ، وهما البلدان اللذان كانا يزودان الدولة الإسلامية بوجه عام بحـاجتهـا من الزيت ، ويقال أن أحسنه كان يأتى من الشام . وهناك نباتات أخرى كانوا يستخرجون منها الزيت مثل السمسم الذى كان استعماله منتشراً فى العراق وأفغانستان .

ومن الفـواكـه التى تقبـل عليهـا الفئات الشعبية الآن فى مصر مثلاً : البطيخ ، وكان شمال فارس مشهوراً بجودة البطيخ ، ومنه كان ينقل إلى البلاد الإسلامية الأخرى حيث كان يباع بأثمان مرتفعة .

من هذا الذى قدمناه ، وإذ نأخذ فى الاعتبار ما كان بين مختلف أجزاء الامبراطورية الإسلامية من روابط سياسية أو مذهبية ، وبغض النظر عما كان يتـمتـع به بعض الأجـزاء من استقـلال سياسى كما كانت مصر فى أيام الإخشيديين والطولونيين والفاطميين ، كانت المواد الغذائية من حبوب وفاكهة وغير ذلك ، فى متناول الأهلين بدرجة أكثر أو أقل ، ومن ثم لم تكن هناك فجوة غذائية بمعنى أن الاستهـلاك من المـواد الغـذائية يفـوق الإنتـاج على نحـو ما نشهده فى العديد من بلاد العالم الإسلامى فى الوقت الحاضر .

الماء لا يباع ولا يشترى

أشرنا فى مواضع سابقة من البحث الذى نقدمه ، إلى الكيفية التى سعى بها العـربى إلى حل مشكلة المياه لأغراض الزراعة ، وإلى العناية التى كان يلقاها موضوع تنظيم هذه المياه ووسائل التصرف فيها وفى توزيعها ، كل هذا بالإضـافـة إلى ما أوردنـاه عن الحـاصـلات الزراعية ومراكزها أو مواطنها فى الامـبراطـورية الإسلامية فى العصور الوسطى ، مما يجعل من المفيد بل ومن

الضرورى ، التعرض لموضوع الرى والطرق التى كانت تستخدم فى هذا المجال .

يقول آدم متز (مصدر سابق ، ص ٣٣٥) إن التشريعات الخاصة بالرى وتنظيمه كانت تشتمل على قوانين دقيقة بالغة التعقيد ، ولكنها جميعاً تتفق فى قاعدة شرعية واحدة هى أن « الماء لا يجوز أن يشترى أو يباع ، وعلى هذا لم يكن يجوز للدولة ولا للأفراد أن يجعلوا مسألة الرى وحدها سبيلاً للكسب أو التجارة » . وتنوعت طرق ووسائل الرى حسب تنوع البلاد التى كانت تستخدمها . إلا أنه لزام علينا أن نذكر أن الكثير من التشريعات الخاصة بالرى ووسائله ترجع إلى عصور سابقة كثيراً على قيام الدولة الإسلامية ، عندما كانت بلاد كثيرة فى آسيا تخضع لحكم الفرس والروم .

ففى العراق كان من واجبات الدولة السهر على صيانة السدود والمسيات والبثوق على ما يقول أبو يوسف فى كتابه « الخراج » ، وكان يقوم بالمهمة طائفة من العمال تعرف باسم المهندسين . وكانت المحافظة على السدود عملية شاقة ، وكان يكفى أن تقع ثلمة يسيرة فى إحدى نواحى السد حتى يتولى الماء المهدم والتخريب (آدم متز ، مصدر سابق ، استناداً إلى ما ذكره ابن مسكويه ، ج ٦ ، ص ٢٧) وبلغ من شدة العناية بالسدود أنه لما انبثق واحد منها خرج معز الدولة بن بويه للعمل بنفسه بأن حمل التراب فى طرف ثوبه ، فحذا الجميع حذوه .

وفى شرق فارس تشعبت قوانين تنظيم المياه للرى ، فكان فى مرو ديوان يسمى « ديوان الماء » وكان يعمل تحت امرة صاحبه عشرة آلاف عامل (المصدر السابق ، ص ٣٣٦) . وديوان الماء هذا أصبح يعرف فى العصر الحديث باسم « وزارة الرى » .

وثمة طريقة مبتكرة للرى كانت متبعة فى الأقاليم الواقعة شرقى فارس والبعيدة عن مجارى المياه الكبرى . ويقول آدم متز (مصدر سابق ، ص ٣٣٧) أنه لم تكن فى هذه الأقاليم سوى نهيرات وجداول صغيرة تنحدر من المرتفعات ، فحفروا فى باطن الأرض قنوات عليها قناطر . وكانت نيسابور مشهورة بقنواتها التى تجرى تحت الأرض حتى ينزل المرء على مراق ربما يبلغ عددها السبعين (شرحه) .

وكانت السدود التى تقام على الأنهار تفتقر إلى الصلابة ، إذ كانت تصنع من الخشب ، أما البلاد الواقعة فى خوزستان وفارس فقد امتازت بالسدود المبنية من الحجارة (المصدر السابق ، ص ٣٣٨) .

وفى القرن الرابع الهجرى بنى عضد الدولة سكراً عظيماً وهو عبارة عن حائط كبير أساسه من الرصاص ، بناه فى عرض النهر فتبخر الماء خلفه وارتفع ، فجعل عليه من الجانبين عشرة دواليب تحت كل منها رحى (شرحه ، ٣٣٩) .

أما فى اليمن فكانوا يبنون المصانع ، ولكن فى المناطق الجبلية كانوا يبنون سدوداً ذات فتحات فى أسفلها ، يخرج منها الماء ويوزع فى قنوات صغيرة ، وهذه الطريقة كانت تختص بها اليمن .

ولم تكن الأرض فى بلاد ما وراء النهر سهلة على غرار أرض مصر والعراق . وكانت القنوات تقع على ارتفاعات يسير الأعلى منها فوق الأسفل فى قنوات محمولة مصنوعة من الخشب .

وكانت ببلاد ما وراء النهر فى القرن الرابع كروم وضياع أعفيت من الخراج مقابل قيام الأهالى باصلاح السدود المقامة على النهر . (شرحه ٣٤١) .

وفى القرن الرابع أيضاً كان على النيل فى جزئه الأولى سدان ، أحدهما بعين شمس ، وكان مبنياً بالحلفاء والتراب ، ويقام قبل زيادة النيل . وكان هذا السد خليج أمير المؤمنين الذى عرف فيما بعد باسم الخليج الناصرى ، ويقول المقريزى أن هذا الخليج يناظر القاهرة من جانبها الغربى ، فيما بينها وبين المقس ، كما كانت العامة فى أيام المقريزى تسمية الخليج الحاكمى وخليج اللؤلؤة (الخطط ، طبقة دار التحرير والنشر بالقاهرة ، ج ١ ، ص ١٣٠) أما السد الآخر فيقع بسردوس أسفل عين شمس ، وفتحه كان يبين النقصان فى النيل .

ويقول آدم متز (مصدر سابق ، ص ٣٤٤) إن الزراعة فى الدولة الإسلامية كانت متعددة الصور ، حتى كاد كل واد أو قرية ينفرد بشىء ابتدعه . ففى إقليم اردبيل الواقع بين تبريز وبحر الخزر ، مثلاً ، كانوا يحرثون الأرض على ثمان من البقر لكل منها سائق .

الاعتماد على الذات

كان من النتائج الكبرى التى تمحضت عنها الحرب العالمية الثانية بوجه خاص ، أن انحسر الاستعمار عن جزء كبير . من قارتى آسيا وأفريقية ، سبق أن كان تابعاً لبعض الدول الاستعمارية الأوربية وهى : بلجيكا وفرنسا وبريطانيا وإيطاليا والبرتغال . غير أن البلاد حديثة العهد بالتحرر والتى ظهرت إلى عالم الوجود ، سرعان ما أدركت أن الاستقلال السياسى الذى حصلت عليه بعد كفاح طويل ، هو كيان هشّ معرض فى أى وقت للتهديد ، وبذلك يمكن كسره وتحطيمه .

هنا انطلقت دعوة عالية تعلن أن التصنيع هو أداة الخلاص من التبعية

والوسيلة العملية الفعالة التى تحقق الاستقلال الاقتصادى المنشود . وينطبق هذا بالطبع على البلاد الأمريكية اللاتينية التى استقلت خلال القرن التاسع عشر الميلادى بوجه خاص ، ولكنها لم تكن مستقلة اقتصادياً بسبب الاستثمارات الأجنبية من بريطانيا والولايات المتحدة ، وخشيت أن ينتهى الأمر بأن تهيمن عليها أو تبتلعها الجارة الشمالية القوية والمتقدمة اقتصادياً ونعنى بها الولايات المتحدة الأمريكية .

ولابد للتصنيع من مقومات أساسية هى :

- الأرض ويقصد بها المواد الأولية اللازمة للصناعة ، من نباتية ومعدنية وبحرية ، سواء أكانت من الإنتاج المحلى أم كانت مستوردة إذا لزم الحال ، ولم تكن تشكل عبئاً على الاقتصاد الوطنى .
- الطاقة أى القوة المحركة
- العمل أى القوة العاملة
- رأس المال
- تسهيلات النقل والمواصلات والتجارة فى المنتجات الصناعية .

ويتضافر هذه العناصر أو العوامل يتم إخراج المنتجات الصناعية المختلفة من استهلاكية مباشرة أو استثمارية أى إنتاجية ، لتلبية احتياجات الطلب المحلى أو قدر كاف منه ، وترك فائض للتصدير .

وتقدم لنا الامبراطورية الإسلامية فى العصور الوسطى أروع الأمثلة على الاهتمام الذى كانت الصناعة تلقاه من جانب الحكومة المركزية وحكومات الأقاليم ، ومن جماعات التجار والأثرياء . وهنا ملاحظة يتعين إيرادها ، وهى أنه لم تكن هناك طبقة وسطى بالمعنى الحديث ، اضطلعت بعملية الإنشاء

الصناعى على نحو ما حدث فى أوربا بعد الثورة الصناعية التى بدأت فى انجلترا فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر ثم انتقلت إلى أوربا والولايات المتحدة .

وتختلف الصناعات من بلد إلى آخر حسب المواد الأولية المتاحة ، والطاقة (كان يمثلها بصفة أساسية الخشب يؤتى به من غابات الأندلس وأوربا والشام وأرمينية) ، وتسهيلات النقل والمواصلات والتجارة (بالطرق البرية التى تعبرها القوافل ، وبحراً بطريق الأنهار الصالحة للملاحة وعبر البحار) . بل أن البلد الواحد تنطبق عليه هذه القاعدة ، فتتميز إحدى مناطقه بصناعة معينة ، وتختص غيرها بصناعات أخرى . ففى مصر مثلاً ، اختصت أجزاء منها بانتاج السكر أو بالغزول الكتانية أو بعمل أنواع من الأقمشة الحريرية . وكذلك كان الحال فى الشام والعراق وفارس

وقد تحدثنا فى « البحث » الذى نقدمه ، عن الصناعات التى قامت أو تطورت وازدهرت فى شتى أجزاء الامبراطورية ، وعن المواد الأولية التى اعتمدت عليها تلك الصناعات ، وعن مراكز أو مواطن الانتاج الصناعى ، فى مصر والشام والعراق وفارس وبلاد ما وراء النهر والأندلس وشمال أفريقية وشبه الجزيرة العربية .

ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل عرضنا لموضوع تبادل المنتجات الصناعية بين أقاليم الامبراطورية من جهة ، ومع العالم الخارجى كأوربا والهند وجنوب شرقى آسيا من جهة أخرى .

وكان من الطبيعى أن نتناول بالعرض والاستقصاء والتحليل دور أرباب الحرف والصناع ممن يشتغلون لحسابهم ، أو يعملون لحساب أصحاب المال . كذلك ذكرنا أمثلة تثبت وجود نوع من التنظيم النقابى الذى عرف فيما بعد .

أين قصّر العرب ؟

برغم أن العرب بعد أسلامهم حققوا الكثير من التقدم الحضارى فى شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، إلا أنهم على خلاف ما فعل الرومان بعد أن بسطوا سلطانهم على معظم أوربا شمالى جبال الألب ، لم يبتدعوا نظاماً لمدّ الطرق التى تربط أجزاء الامبراطورية الاسلامية بعضها إلى بعض ، وظلت الطرق ترابية يتعذر السير فيها إذا ما هطلت الأمطار أو فاضت الأنهار . ومع ذلك ، كان لابد من ربط مقار الدولة الاسلامية بمقار الحكومة المركزية فى دمشق أو بغداد ومقار حكومات الأقاليم حتى يتسنى تحقيق التبادل التجارى . ومن ثم كانت القوافل تلعب دوراً بالغ الأهمية فى نقل السلع والمنتجات براً .

وكانت أهم طرق القوافل فى الدولة هى :

(١) الطريق من بغداد إلى الموصل بحذاء نهر دجلة ، إلى نصيبين والرقة فى بلاد ما بين النهريين ، ومنها إلى حلب وحماة ودمشق وطبرية فى الشام ، ثم إلى القاهرة والأسكندرية بعد اختراق صحراء شبه جزيرة سيناء .

(٢) الطريق من بغداد كان يبدأ طريق الحج ويمر بالكوفة ، ومنها يواصل المسيرة حتى مكة المكرمة . . وترجع الإقبال على هذا الطريق وبرغم الصحراء الشاسعة والقاحلة التى يقطعها ، إلى توافر الأمان فى حماية قوافل الحجاج الوافدين من شتى الأماكن . ويدل على هذه الحقيقة أن أعداداً كبيرة من تجار بغداد هاجروا مع قافلة الحجاج مثلاً فى عام ٢٣١ هـ إلى الشام ومصر . وبعد ذلك بسنوات أربع نجد أن

الكثيرين من أهل الشام لحظوا بقافلة الحجاج عبر الصحراء من الشام إلى العراق مروراً بمكة المكرمة .

وخلال القرن الثالث الهجرى كانت معظم طرق المغرب تتجه إلى القيروان حيث ساد الأمان بفعل قوة الأغالبة الذين كانوا يهتمون بالطرق وأقاموا المخافر للحراسة على امتداد ساحل البحر .

ويحدثنا المقريزى (الخطط ، طبعة دار التحرير ، ج ١ ، ص ٣٧٦) أن حجاج مصر والمغرب ظلوا أكثر من مائتى سنة (من نحو سنة ٤٥٠ هـ إلى نحو سنة ٦٦٠ هـ) لا يتوجهون إلى مكة إلا من صحراء عيذاب . كانوا يركبون النيل من ساحل الفسطاط إلى قوص ، ومنها يركبون الإبل ويعبرون الصحراء إلى غيذاب ، ثم يركبون البحر إلى جده ساحل مكة . وكذلك كان تجار الهند واليمن والحيشة يمرون فى البحر إلى عيذاب ثم يسلكون الصحراء إلى قوص التى يتجهون منها إلى البحر الذى يعبرونه إلى جده فمكة .

ومن مصر السفلى كان يخرج طريقان إلى المغرب ، أحدهما يسير بحذاء الساحل ، وهذا هو الطريق الذى كان يربط الأندلس بالشرق . أما الطريق الآخر فكان يمر بالواحات الداخلة والكفرة ثم إلى السودان الغربى . إلا أنه فى القرن الرابع الهجرى بدأت القوافل تفضل طريق سجلمامة .

مجمل القول أن الاهتمام كان منصباً على توفير الأمان وحماية القوافل من اعتداء اللصوص وهجمات قطاع الطرق ، وهو من الشروط الأساسية لانتعاش التجارة وازدهارها .

ويحدثنا المقريزى (مصدر سابق ، ج ١ ، ص ٤٢٥) أن طرق الشام

كانت عامرة ، يوجد بها عند كل بريد ما يحتاج إليه المسافر من زاد وعلف وغيره .

وكانت المدن الواقعة على طرق القوافل تحتوى على خوانك ومفردها خانكاه . وعلى قياسر (جمع قيسارية) وفنادق وخانات ودور الوكالات . ولقد حدثت الخوانق فى جدور الأربعمائة من سنى الهجرة ، ومن أمثالها قيسارية الجامع الطولونى الذى بناه أحمد بن طولون (الخطط . ج ٢ ص ٤٢٤ ، والفنادق يعده لنزول التجار ، وكان الواحد منها يضع عدة مخازن تؤجر لهم .

ومن المظاهر الملفتة للنظر عدوم وجود أفراد عند مداخل المدن يسجلون أسماء الداخلين فيها ، وذلك بخلاف مصر التى وضعت منذ أقدم العصور نظاماً لتسجيل التنقل من مكان إلى آخر ، بل وكان الخروج من البلد يحتاج إلى جواز . وهذا الإجراء كان يتصل باعتبارات الأمن من جهة ، وتحصيل رسوم من جهة أخرى .

وكان أول من أقام البريد فى الاسلام أمير المؤمنين المهدى محمد بن أبى جعفر المنصور ، أقامه فيما بين مكة والمدنية واليمن ، وذلك فى سنة ١٦٦ هـ (الخطط ، ج ١ ، ص ٤٢٣ - ٤٢٤) .

وكان الطريق بين مصر الشام (نقلاً عن ابن خرداذبة فى كتابة المسالك والممالك) . دمشق ، جاسم ، طبرية مدنية الأردن ، الرملة مدنية فلسطين ، غزة ، العريش ، بلبيس ، القسطاط (الخطط ، ج ١ ، ص ٤٢٤) . وكان يوجد بكل مركز من مراكز البريد عدة من الخيول المعدة للركوب ، وتعرف باسم « خيل البريد » (المصدر السابق) .

قوة المصالح الاقتصادية

أوضحنا كيف سقط الأمويون وخلفهم بنو العباسى ، وبذا انتقل مقر الخلافة من دمشق إلى بغداد التى ما لبثت أن اكتسبت شهرة كبيرة فى كافة أرجاء عالم العصور الوسطى ، الاسلامية وغير الاسلامية .

ولكن الخلافة العباسية لم يمض على قيامها وقت طويل حتى أخذت عوامل الوهن والتفكك تدب فيها ، وراحت الأقاليم البعيدة عن العاصمة تنزع إلى الاستقلال مع استمرار الاعتراف بسيادة الخليفة الدينية . ففى مصر مثلاً تمكن الأخشيديون ومن بعدهم الطولونيون من أن يكون الأمر أو الحكم الحقيقى فى أيديهم .

إلا أن العملية سارت بسيادة أبعد من هذا بقيام الفاطميين الذين تمكنوا من شمال أفريقية ثم زحفوا فى اتجاه الشرق حتى وصلوا إلى مصر وأخضعوها لسلطانهم وأنشأوا عاصمة جديدة هى القاهرة ، قدر لها أن تكون من القارات التى تشع الحضارة . وأخضع الفاطميون لنفوذهم الحجاز واليمن . وهكذا بدأ تنافس قوى بين بغداد التى تدين بمذهب أهل السنة من جهة ، والقاهرة الفاطمية أى الشيعية من جهة أخرى . وبرغم هذه الحقيقة ما لبثت الاعتبارات الاقتصادية أن كانت لها الغلبة ونشطت تجارة مصر مع الشام والعراق ، ذلك أنه كان لكل من البلاد الثلاث حاجتها من منتجات الأطراف الأخرى ، كما كان لدى كل منها ما يفيض عن حاجة الطلب المحلى ولزم تصديره إلى الخارج .

وازدهرت الزراعة والصناعة فى أسبانيا الاسلامية أى فى الأندلس . ولكن بعض الانتاج كان يزيد عن حاجة الطلب المحلى ويجب أن يصدر إلى الخارج . ومن ذلك مثلاً زيت الزيتون وأهم مراكز تصديره إشبيلية . ولكن الانتاج من

الحبوب كان يقصر عن إشباع الطلب المحلى ، ومن هنا جرت العادة باستيراده وخاصة من شمال أفريقية .

وقامت علاقات تجارية نشيطة بين الأندلس من جهة ومصر والعراق وبيزنطة من جهة أخرى برغم الخلافات أو العداوات السياسية .

وبعد انقسام دولة شارلمان بدأ عصر جديد فى القرن الحادى عشر الميلادى بدليل كثرة الحجاج المسيحيين إل الأماكن المقدسة فى فلسطين ، وكانوا يعودون إلى بلادهم بعد أن شاهدوا ألوناً جديدة من الحضارات ونقلوها إلى بلادهم الأصلية ، كما كانوا يعودون ومعهم الكثير من المنتجات الزراعية والصناعية . وكانوا يرجعون إلى أوطانهم حاملين معهم أفكاراً جديدة ، وذكريات عما شاهدوه من ألوان حضارية لم يتصلوا بها أو يعرفوها من قبل . كذلك كانوا يعودون ومعهم الكثير من منتجات العالم الاسلامى فى الشرق الأدنى ، من زراعية وصناعية .

واستعاد الأوربيون كريت وقبرص وصقلية ، وهذه الجزر كانت فى حوزة الامبراطورية الاسلامية . وفى عام ١٩٥١ (م) بعث دوق البندقية بسفراء إلى جميع الحكام العرب ، داعياً إلى إقامة علاقات تجارية معهم ، دون النظر إلى العداوات الماضية والاختلافات الدينية .

وفى عام ١٠٦٦ بدأت الحرب الصليبية الأولى وانقض أولئك الغذاة المتعصبون على المشرق العربى مما أدى إلى قطع الصلات التجارية مع العراق ومنطقة الخليج العربى . ولقد أثارت الحروب الصليبية مشاعر قوية من الغضب فى نفوس المسلمين عامة ، كما أثارت المخاوف من أطماع أولئك الدخلاء الذين حاولوا بالفعل السيطرة على مصر أكثر من مرة ولكن كان

مصيرهم الفشل . كذلك كانت الامارات الصليبية القريبة من الاردن تهدد الطرق التى يسلكها الحجاج المسلمون إلى الحجاز . ولكن بمرور الوقت أخذت نار التعصب تخبوا بالتدرج ، وبدأت المبادلات

سلع التجارة الخارجية

كان كل أقليم من أأقاليم الامبراطورية الاسلامية حريصاً على توفير السلع الاستهلاكية المباشرة مثل الحبوب الغذائية والفواكة ، إلا أن بعض الأقاليم كانت تعجز عن تلبية المطالب الاستهلاكية المباشرة فتعمد إلى استيرادها من داخل الامبراطورية أو من خارجها ، فكانت أسبانيا الاسلامية تستورد القمح من شمال أفريقية ، وكانت تشترى زيت الزيتون من أفريقية والشام .

إلا أنه مما يلفت اهتمام التجارة الخارجية بالسلع الكمالية أو الترفية ، فهى من جهة مصدر أرباح عالية ، ومن جهة أخرى تشبع مطالب الطبقة الغنية المترفة . وفى مقدمة هذه السلع الجواهر وأدوات الزينة التى عظم الاقبال عليها وخاصة فى العصر العباسى الأول ثم فى العصر الفاطمى

وكان اللؤلؤ يستخرج من مصايد الخليج العربى وسواحل عمان ، ولكن رواج تجارته أدى بالتجار إلى استخراجه من مياه جنوب الهند وجزيرة سرنديب (سيلان) ، ومن البحر الأحمر .

وعلى مسيرة أيام قليلة من مدينة قفط بالصعيد وفى صحراء مصر الشرقية ، مناجم يستخرج منها الزمرد . أما الياقوت فكان يؤتى من الهند وجزيرة سيلان . وهناك مناطق كثيرة يستخرج منها المرجان . منها البحر الأحمر وسواحل جزيرة صقليه وبلاد المغرب . وكانت اليمن أكبر وأشهر مراكز العقيق . وكان التجار

الذين يردون إلى ميناء عيذاب يحملون معهم من شرق أفريقية مقادير كبيرة من سن الفيل ، الذى كان يستخدم فى الصناعات الترفية .

وكان هناك أقبال كبير على الأنسجة الثمينة من انتاج العراق وفارس ومصر وصقلية ، والأسلحة والأوانى من المعدن مما اشتهرت به مدينة دمشق . وكانوا يستوردون البلّور من بلاد المغرب ، ثم استخرج المصريون أنواعاً ظافرة منه من الصين .

واحتلت التوابل والعنبر والبخور مكانة عالية فى التجارة الاسلامية فى العصور الوسطى . فكانت التوابل مطلوبة فى أوربا لإضفاء نكهة على الطعام وخاصة عند الطبقات الترفية . أما العنبر والبخور فكانت تستخدم فى الكنائس .

وهنا نجد علاقة وثيقة بين تجارة السلع الترفية من جهة وازدياد الثراء فى العالم الاسلامى من جهة أخرى ، كما أن هذه السلع كانت بدورها من العوامل التى أسهمت فى تحقيق الثراء المشار إليه .

ولقد حرصت الحكومات إما على احتكار بعض هذه السلع ، أوعلى فرض الرسوم العالية عليها . وهو نفس ما نلقاه اليوم حيث تفرض الرسوم المرتفعة وربما المانعة ، على هذه السلع لصالح الخزانة .

القطاع العام . . والقطاع الخاص

هذه المصطلحات تعد من مبتكرات النظم الاقتصادية فى وقتنا الحاضر . وعندما نتساءل عما إذا كانت موجودة فى ظل الاقتصاد الاسلامى فى العصور الوسطى ، فعلينا أن ندرك أن العبرة ليست بالألفاظ والمسّميات ، ولكنها

بالحقائق التى يكشف عنها التطبيق .

والمعروف أن لكل من هذين القطاعين مجال نشاطه وحدوده ودوره فى تحقيق التنمية الاقتصادية . لكن ليس هناك حد جامد يفصل بين الأثنين إذ أنهما قد يوجدان جنباً إلى جنب فى بعض الأنشطة .

لقد أنشأ العرب فى العصر الاسلامى عدداً من المدن لتكون كل منها مقراً للحكم أو داراً للامارة . ومن هذه المدن : الفسطاط والعسكر والقطائع فى مصر وانتشرت على أيدى عمرو بن العاص والأخشيد وأحمد بن طولون على التوالى . ومنها الكوفة وبغداد فى العراق ، والقيروان فى إفريقية ، مما نذكره على سبيل المثال وليس الحصر . هنا كانت الدولة ممثلة فى خليفة أو أمير أو والٍ هى التى اضطلعت بالأنشاء .

ولكن هذه المدن كان لابد من تعميرها . وهنا كان العبء يقع على عاتق الأفراد ، فهم الذين يبنون للسكنى ويقيمون المتاجر وما إليها ، بعد أن وفرت الدولة المرافق الأساسية كالطرق . وهذا شبيه بما يحدث اليوم حيث تقوم الدولة بتوفير مناطق التعمير الجديدة ، مثل مدن ٦ أكتوبر والعاشر من رمضان والسادات ، ثم تترك للقطاع الخاص من أفراد وهيئات تنفيذ ما يلزم من مشروعات زراعية وصناعية وبعض أنواع من الخدمات .

ولقد سبق أن أشرنا إلى اهتمام الدوله الاسلامية بإنشاء السدود على الأنهار الكبرى مثل دجلة والفرات والنيل . ولما كانت هذه الإنشاءات الخاصة بالرى يعود نفعها على الجماعة ككلٍ ، كما لم تكن من الأنشطة المجزية التى يقبل عليها أصحاب رؤوس الأموال الخاصة . لهذا كانت الحكومات هى التى

تضطلع بمسئولية الأنشاء . أما الأرض المنزرعة فكانت ملكية خاصة فى الغالب .

وشهدت الامبراطورية الاسلامية نشاطاً ظاهراً فى مجال التصنيع وهنا كان الاعتماد على كلا القطاعين . كانت الدولة تنشىء دور الصناعة وتصنع السفن الحربية وبعض مطابخ السكر ومصانع الأنسجة الراقية التى يشتد عليها الإقبال وخاصة فى البلاد الأجنبية . وفيما بعد ذلك فقد كان الأفراد هم الذين يضطلعون باقامة الصناعات .

فإذا أنتقلنا إلى ميدان الطرق والمواصلات فاننا نلاحظ أن الحكومة هى التى تمد الطرق الرئيسية التى تخدم التنمية الاقتصادية بوجه عام والتجارة الخارجية بصفة خاصة . ففى المغرب مثلاً قام الأغلبية بإنشاء الطريق الذى يمتد بحذاء ساحل البحر ، وزودوه بالمخافر وأسباب الحراسة مما يكفل الأمان للتجار .

أما فى قطاع التجارة فقد كان المفروض أن الأفراد هم الذين يزاولونها وخاصة بالنسبة للتجارة الخارجية . ولكن المعروف أن الحكومات كانت تحتكر عدداً من المنتجات والسلع المحلية أو المستوردة . مما يشهد به تاريخ الدولة الفاطمية فى مصر فالأيوبيون ودولتا المماليك البحرية والبرجية .

وتنوعت الأهداف المتوخاه من الاحتكارات ، فمن ذلك ضمان وصول بعض السلع الأساسية اللازمة للجماهير وذوى الدخول المحدودة والفقراء ، مثل القمح إذ كان يحدث أحياناً أن يحبسه أغنياء التجار عن السوق مما يهدد بحدوث مجاعة .

وكان من الأهداف أيضاً ما يتصل بخزانة الدولة . ذلك أن الحكومات

هى التى تحدد الأثمان التى تشترى بها بعض المنتجات وهى أثمان بخسة بطبيعة الحال وتحدد الأثمان التى تبيع بها هذه المنتجات السلع وهى مرتفعة كما جرت العادة وتكسب الحكومة الفرق بين أثمان الشراء والبيع التجارية بين مصر والشام والعراق ، بل تدفق التجار الأوربيون على الشرق من أجل الحصول على السلع والمنتجات التى كانت تنتجها البلاد الاسلامية أو التى كانت تستوردها من الهند وجنوب شرقى آسيا .

ونشطت التجارة مع جنوب آسيا والشرق الأقصى ، وذلك بفعل التقاء المصالح بين الوحدة الاسلامية والوحدة الصينية التى فرضتها أسرة تانج على الصين .

دور مصر فى تجارة العصور الوسطى

إن انتقال مركز الثقل التجارى من العراق وبلاد ما بين النهرين ومنطقة الخليج العـربى صحبـه أو تزامن مع قيام حكم مستقـل فى مصر على يد الإخشيديين ومن بعدهم على يد أحمد بن طولون . ولكن النشاط التجارى بلغ أقصى درجات ازدهاره فى مصر فى عصر الدولة الفاطمية . كان الفاطميون يحرصـون على زيادة قوتهم عن طريق انشاء العلاقات الاقتصادية مع البلاد الخارجية ، وهذا بدوره قد يدعم الدعوة الشيعية وخاصة فى مصر .

فقامت العلاقات التجارية مع المدن الإيطالية المشتغلة بالتجارة ، وحدث ذلـك بالنسبـة إلى جنـوا من حوالى منتصف القـرن الحادى عشر الميلادى . وأرسلت بيزا مبعوثاً إلى الخليفة الفاطمى الظافر من أجل تسوية خلاف معين سبق أن وقع . ولكن التسوية تجاوزت هذا الحد حيث تعهدت بيزا بعدم تقديم أية مساعدات إلى الصلبيين . ونشط التبادل التجارى مع العراق برغم التنافس

الـذى كان بين القاهرة وبغداد ، بل ووصل التجار المصريون إلى بخارى . وكان اضمحلال الطريق التجارى على الخليج العربى للعراق عاملاً فى صالح طريق مصر والبحر الأحمر .

ايجابيات . . وسلبيات

كل حدث تاريخى سياسى أو اقتصـادى أو اجتماعى له جوانبه الايجابية والسلبية ، وما من شك أن هذه القاعدة تتطبق على نمو التجارة الخارجية فى الامبراطورية الاسلامية .

أولاً : كانت التجـارة الشرقية بوجـه خاص مصـدر ثراء كبير لمن كانوا يشتغلون بها بسبب ما كانت تدره من أرباح عالية . وتزخر المؤلفات العربية بالأخبـار التى تروى عجـائب عن ثروات بعض تجار بغـداد مثـلاً . فيذكر الاصطخرى أن أهل سيراف كانوا أغنى أهل فارس ، ومنهم من تجاوز ماله ١٦٠ مليون درهم كسبهـا من تجارة البحـر . وذكر ابن بطوطة أن أحد تجار الاسكنـدرية جاء إلى شركائه ببضاعة من خانقو بلغت قيمتها نصف مليون دينار . وجاء فى أحد المصادر أنه كان فى القاهرة مائتان من كبار التجار يملك منهم أكثر من مليون قطعة من الذهب .

هذه الفئات من أثرياء التجار والتى كانت أعدادها تتضخم باستمرار ، انغمست فى حياة من البذخ الذى اتسم بالسفه ، واستغلوا ثراءهم فى إفساد حياة المجتمع ، بل وحاول بعضها استخدام السياسة كوسيلة لتنمية ثرواتهم وعمـدوا إلى أسـاليب الرشـوة للحكـام ، وخلقـوا أنـماطـاً غير صحية من الاستهلاك ، وربما لا نبالغ إذا قلنا إنهم كانوا واحداً من العوامل التى أدت فى النهاية إلى اضمحلال الدولة الاسلامية فكانوا عوناً للغزاة والطامعين

لكن يلفت النظر أن هذه الفئات وندعوها « البورجوازية » التجارية ، العربية والاسلامية ، لم تحاول أن تلعب دوراً صحيحاً فى تحقيق التطور السياسى على غرار ما فعلته نظيرتها الأوربية فيما بعد . لو أن هذه البورجوازية توافر لها الوعى السياسى والاجتماعى لربما نجحت فى خلق دول قومية فى العالم الاسلامى ، ومن ثم ربما كان يتغير مجرى تاريخ الدولة الاسلامية بل وتاريخ العالم .

وكانت القاعدة المتبعة أن يخرج التاجر بنفسه فى صحبة تجارته إلى البلد الأجنبى حيث يبيعها بالثمن الذى يناسبه .

غير أن التاجر الفرد لم يكن بالأسلوب الذى يخدم أهداف تجارة خارجية واسعة النطاق تحتاج إلى رأس مال كبير وتُنقل إلى بلاد بعيدة . ومن هنا عُرف نوع من الشركات أطلق عليه اسم « المضاربة » . وعرف ذلك العصر أيضاً نظام « الشركة العائلية » التى يملكها ويديرها أفراد عائلة واحدة وأقاربهم ، ونظام « المراسل الأجنبى » و«دار الوكالة » . وفى ظننا أن هذه الأساليب انتقلت إلى خارج الامبراطوية الاسلامية وأدخلت عليها تحسينات وتهذيبات ولعبت دوراً فى تطور أوربا الاقتصادى فى العصور الوسطى ، بل إننا نلقاها فى عصرنا الحالى فى بعض البلاد الاسلامية وبعض الدول النامية .

عالم واحد

بسبب النشاط التجارى الذى وصفنا بعض معالمه ، اشتهر عدد من الموانى فى العالم الاسلامى وبلغ بعضها ذروة الثراء والتحضّر فى العصور الوسطى . وبعض هذه الموانى مثل الاسكندرية وعدن كان موجوداً فى العصور القديمة قبل الاسلام ولكنها لم تصل إلى المجد الذى حققته إلا فى العهد العربى والاسلامى ، والبعض الآخر أنشأه العرب كما حدث فى مصر والعراق وفارس .

من هذه الموانى كانت تخرج المتاجر إلى مختلف بقاع العالم ، براً وبحراً . وتعود إليها المنتجات والسلع مختلفة الأنواع من شتى أجزاء العالم ، ومن ثم يمكن القول أن هذه العمليات أثبتت أن العالم واحد برغم أن تكنولوجيا النقل والمواصلات فى العصور الوسطى لم تكن مثلها فى العصر الحديث الذى شهد استخدام القاطرة والسفن التجارية والطائرات التى تعمل بالبترول ، ووسائل النقل الكهربائية .

● **الاسكندرية** وكانت لها أهمية قبل الفتح العربى لمصر ، وتأتى فى المرتبة الثانية من الأهمية بعد القسطنطينية . وواصلت ازدهارها بعد ذلك الفتح ، واشتهرت بمنارتها التى كانت تفيد منها السفن . وأمر معاوية بن أبى سفيان ببناء السفن الحربية لحمايتها وحماية التجارة من اعتداءات الروم . ووصفها أركولف الذى زار بيت المقدس حوالى عام ٦٧٠ (م) بأنها ملتقى تجارة وتجار العالم .

● **الفرما** (بفتح الغاء والراء) وكانت محطة ينزل فيها التجار الوافدون من أوربا والشام ، ومنها يتجهون إلى **القلزم** (يضم القاف والزاى وسكون اللام) لركوب البحر .

● **الفسطاط** واختطها عمرو بن العاص ، وظلت قاعدة الامارة والحكم إلى حين بناء مدينة العسكر فى سنة ١٣٦ هـ . وتحدث عنها المقدسى الذى زارها فى العصر الفاطمى بأنه ليس فى الإسلام مراكب أكثر من التى فى ساحل الفسطاط . وترجع أهميتها إلى موقعها على النيل وتوسطها بين مصر العليا ومصر السفلى ، واتصالها عن طريق النيل بكافة أرجاء الدار المصرية ، كذلك كانت تخرج منها طرق برية تسكنها القوافل إلى أقليم الحجاز وبلاد الشام والمغرب

● **عيذاب** مدينة على ساحل بحر جدة ، ووصفها المقريزى بأنها كانت من

أعظم مراسى الدنيا إذ ترد إليها وتقل منها مراكب الهند واليمن . ولقد بدأت تكتسب أهميتها من عودة التجارة الشرقية إلى البحر الآحمر .

● عدن وبدأ ازدهارها فى العصر العربى مع مطلع القرن الرابع الهجرى ، بسبب رواج تجارة البحر الأحمر عندما تحولت التجارة الشرق من الخليج العربى إلى هذا البحر . واحتلت عدن مركز سيراف .

وختاماً . .

نتمثل بقول الله سبحانه وتعالى :

« وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون »

وكذلك :

« إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم »

وعلى العرب والمسلمين أن يتدبروا المعانى التى تنطوى عليها الآيات الكريمة .

الهوامش

(١) دكتور عبد المنعم بليغ « الأرض والإنسان فى الوطن العربى » ١٩٧٣ .

(٢) تاريخ العرب ، المجلد الأول .

(٣) الحضارة الإسلامية فى القرن الرابع الهجرى ، ترجمة عبد الهادى أبو ريده المجلد الثانى بيروت ١٩٦٧ .

(٤) المصدر السابق .

(٥) المصدر السابق .

(٦) المصدر السابق .

(٧) حالة مصر الاقتصادية فى عهد الفاطميين « دكتور راشد البراوى » ١٩٤٨ .

(٨) آدم متز .

(٩) المصدر السابق .

(١٠) المصدر السابق .

(١١) المصدر السابق .

(١٢) دكتور إبراهيم أحمد العدوى ، النظم الإسلامية ، القاهرة .

(١٣) المصدر السابق .

(١٤) آدم متز .

(١٥) المصدر السابق .

(١٦) دكتور راشد البراوى ، فى الحضارة العربية مقال عن التجارة .

(١٧) فييت .

(١٨) آدم متز .

(١٩) المملكة العربية السعودية ، دولة الإمارات العربية المتحدة ، البحرين ، قطر ، الكويت ، سلطنة عمان .

(٢٠) تضمنت الاتفاقية النصوص التالية .

(أ) وافق السودان على إنشاء المشروع ، ويستغنى عن تخزين جبل الأولياء إلى الوقت المناسب .

(ب) يصبح نصيب كل من السودان ومصر ٥, ٧٧ ، ٥ , ٥٥ مليار متر مكعب على التوالى بوجه عام

(جـ) يتقاسم البلدان بالنصف نفقات مشروعات أعالى النيل ويتقاسمان بنفس النسبة المياه التى تتوافر نتيجة هذه المشروعات .

(د) تدفع مصر تعويضاً لحكومة السودان ١٥ مليون جنيه .

محتويات الكتاب

صدر من سلسلة

« كتاب الحرية »

العدد الأول :

هذا هو الإسلام (طبعتان) . . . . . لفضيلة الشيخ محمد متولى الشعراوى

العدد الثاني :

٧٢ شهراً مع عبد الناصر . . . . للأستاذ الكبير فتحى رضوان

العدد الثالث :

الطب والجنس (طبعتان) . . . . . للأستاذ الدكتور مدحت عزيز شوقى

العدد الرابع :

الدولة والحكم فى الإسلام . . . . للأستاذ الدكتور حسين فوزى النجار

العدد الخامس :

أسرار السياسة المصرية فى ربع قرن . . . . . للأستاذ عبد المغنى سعيد

العدد السادس :

مصر . . وقضايا الاغتيالات السياسية . . . . للأستاذ الدكتور محمود متولى

العدد السابع :

الطب النفسى . . . . للأستاذ الدكتور عادل صادق

العدد الثامن :

أزمة الشباب . . وهموم مصرية . . . . للأستاذة الدكتورة نعمات أحمد فؤاد

العدد التاسع :

المسيحية والإسلام على أرض مصر . . . . للأستاذ الدكتور وليم سليمان قلادة

العدد العاشر :

الإرهاب . . والعنف السياسى . . . . . للواء دكتور أحمد جلال عز الدين

العدد الحادى عشر :

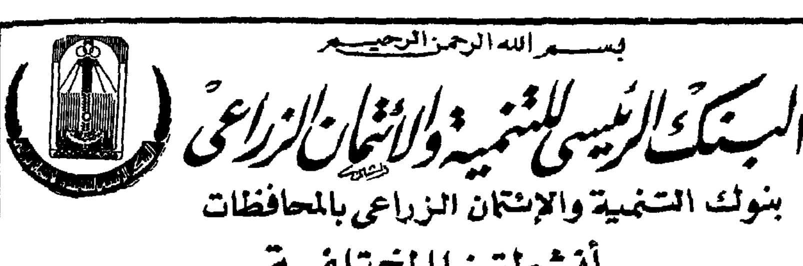
كنت نائباً لرئيس المخابرات .... للأستاذ عبد الفتاح أبو الفضل

العدد الثانى عشر :

مصر . . من يريدها بسوء ؟ .... للأستاذ محمد جبريل

العدد الثالث عشر :

فى الاقتصاد الإسلامى .... للاستاذ الدكتور راشد البراوى


بسم الله الرحمن الرحيم
البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى
بنوك التنمية والإئتمان الزراعى بالمحافظات

وزارة التعمير والمجتمعات الجديدة

جهاز تعمير وتنمية الساحل الشمالي الغربي

هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة

الساحل الشمالي الغربي

قافلة التعمير في قرية مارابيلا

من الكيلو ٦٦ إلى الكيلو ٦٧

مارابيلا

الإسكندرية

مراقيا

- تبعد قرية مارابيلا بحوالي ٦٦ كيلو متراً من وسط مدينة الإسكندرية و١٥ كيلو متراً عن قرية مراقيا السياحية غرباً وهي على الطريق الساحلي الإسكندرية - مرسى مطروح.
- يتمتع موقع قرية مارابيلا بنفس مميزات موقع قرية مراقيا حيث تم تصميم مجموعات الإسكان السياحي على مناسيب مختلفة لتمكن من رؤية البحر وتتمتع بمناظره الطبيعية الجميلة.
- تتمتع المنطقة الشاطئية بنظافة الشاطئ وزرقة مياه البحر وتدرجها في الألوان وتمتد بطول ٧٥٠ متراً على الشاطئ.

شاليهات:

- موزعة على صفوف مواجهة للبحر ..
- وحدات سكنية :

تقع هذه الوحدات السكنية أعلى الهضبة بحيث تطل جميعها على البحر ويتوسطها مركز تجاري وإداري

خدمات تجارية - صحية - دينية - سياحية - مصرفية - شاطئية - ترفيهية - رياضية.

القرية مزودة بشبكات الطرق وانتظار السيارات وممرات المشاة وشبكات التغذية بالمياه وشبكات الصرف الصحي وشبكة الكهرباء وشبكة التليفونات.

للأجانب الذين لهم حق التملك طبقاً للقوانين المصرية حق شراء هذه الوحدات

وفقاً للشروط المعلنة مع استمارة الحجز

حالياً حجز الدفعة الأخيرة من الوحدات السياحية والشاليهات بقرية مارابيلا

ويمكنك الحصول على البيانات التفصيلية عن الوحدات وشروط الحجز عن طريق:

بنك التعمير والإسكان ٢٦ ش الكروم بالمهندسين ت ٧١٣٦٤٦ / ٧٠٥٦٧٩

مع تحيات وزارة التعمير

هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة

وجهاز تعمير وتنمية الساحل الشمالي الغربي